



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث

شعبة علوم اقتصادية

تخصص نقود ومالية

بعنوان

دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

إشراف:

أ. د. بن عبد الفتاح دحمان

إعداد الطالبة:

بللعا أسماء

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. صديقي أحمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	رئيساً
أ. د. بن عبد الفتاح دحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
أ.د. بن موسى كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مناقشاً
د. حروشي جلول	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	مناقشاً
د. سيد امر زينب	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	مناقشاً
د. بلوافي محمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ

أَقْرَبُ آبَائِهِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَبِيكَ وَالْأَحْيَاءِ

قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى الوالدين الكريمن، أمي الحنونة وأبي الغالي، اللذين سهرا على راحتي،

وشجعاني على مواصلة هذا العمل، أطال الله في عمرهما ورزقهما دوام الصحة والعافية .

إلى إخوتي الأعزاء وأقاربي، حفظهم الله ورعاهم

إلى صديقتي وأختي التي لم تلدها أمي: زهرة سيد اعمر

إلى جميع الأصدقاء والزملاء دون استثناء

إلى كل من شجعني على مواصلة وإتمام هذا العمل

إلى من علمني عبارة " لا ينتهي المرء عندما يخسر بل عندما ينسحب "

إلى كل قدوة حسنة في هذه الحياة

إلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم

إلى كل قارئ تصفح هذا العمل .

أسماء

شكر وعرّفان

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ﴾

الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

من باب العرفان بالفضل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل "البروفيسور بن عبد الفتاح دحمان" لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة وعلى ما قدمه من النصيح والإرشاد، فلم يدخر أي معلومة من أجل إنجازها، مقدماً الكثير من وقته وجهده في قراءتها ومراجعتها، ولم يبخل في إبداء ملاحظاته وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الأكبر في إتمامها.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرّفان لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، وأخص بالذكر الأستاذ "الدكتور مدياني محمد"، الذي لم يبخل بنصائحه وإرشاداته، ومساعداته وتشجيعاته المستمرة، كما أخص بالذكر أيضاً: "الأستاذ مجاهد سيد أحمد"، و "الدكتور بوعزة عبد القادر" والشكر موصول لكل أساتذتنا الكرام.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة. لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة، هؤلاء من ذكرناهم من أصحاب الفضل، أما من غفلناهم من غير قصد فلهم منا كل الشكر، والله من وراء القصد.

أسماء

الفهارس

الصفحة	المحتوى
-	إهداء
-	شكر وعرفان
VI-I	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	فهرس المختصرات
X	فهرس الملاحق
أ- ح	مقدمة البحث
الفصل الأول: متطلبات التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية	
11	مقدمة
12	المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي
12	المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو والتنمية
12	الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للدول النفطية
16	الفرع الثاني: علاقة التنوع الاقتصادي بالنمو والتنمية
19	المطلب الثاني: خصائص التنوع الاقتصادي وأهدافه
19	الفرع الأول: خصائص التنوع الاقتصادي
20	الفرع الثاني: أهداف التنوع الاقتصادي
21	المطلب الثالث: أنماط التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه
21	الفرع الأول: أنماط التنوع الاقتصادي
22	الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
25	المطلب الرابع: محددات التنوع الاقتصادي وآليات تحقيقه
25	الفرع الأول: محددات التنوع الاقتصادي
27	الفرع الثاني: آليات تحقيق التنوع الاقتصادي

29	المبحث الثاني: الاقتصادات النفطية بين نقمة الموارد ومتطلبات التنوع الاقتصادي
29	المطلب الأول: الاقتصادات النفطية ونقمة الموارد
29	الفرع الأول: خصائص الاقتصادات النفطية
31	الفرع الثاني: دراسات اقتصادية حول نقمة الموارد
34	المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد
34	الفرع الأول: المرض الهولندي
38	الفرع الثاني: دورية السياسة المالية
39	المطلب الثالث: التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد
39	الفرع الأول: التفسير السياسي
41	الفرع الثاني: التفسير المؤسساتي
43	المطلب الرابع: إجراءات تجنب نقمة الموارد
43	الفرع الأول: دور السياستين المالية والنقدية في تجنب نقمة الموارد
46	الفرع الثاني: دور التنوع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد
49	المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال التنوع الاقتصادي
49	المطلب الأول: التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي
49	الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد النرويجي
50	الفرع الثاني: استراتيجية التنوع الاقتصادي في النرويج
53	الفرع الثالث: بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في النرويج
55	المطلب الثاني: التجربة الماليزية في التنوع الاقتصادي
55	الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الماليزي
56	الفرع الثاني: خطوات التنوع الاقتصادي في التجربة الماليزية
59	الفرع الثالث: بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في ماليزيا
61	المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي
61	الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي
62	الفرع الثاني: استراتيجية التنوع الاقتصادي في الإمارات

64	الفرع الثالث: مؤشرات حول التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة
67	المطلب الرابع: تجربة المملكة العربية السعودية في التنوع الاقتصادي
68	الفرع الأول: لمحة حول الاقتصاد السعودي
67	الفرع الثاني: الخطوات المتخذة نحو التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
70	الفرع الثالث: مؤشرات حول التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
73	خلاصة
الفصل الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر	
76	مقدمة
77	المبحث الأول: ماهية السياسة الضريبية
77	المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية
79	المطلب الثاني: أهداف السياسة الضريبية
79	الفرع الأول: أهداف اقتصادية
82	الفرع الثاني: أهداف اجتماعية وثقافية
83	المطلب الثالث: أدوات السياسة الضريبية
85	المطلب الرابع: السياسة الضريبية والنظام الضريبي
85	الفرع الأول: مفهوم النظام الضريبي
86	الفرع الثاني: محاور النظام الضريبي
87	الفرع الثالث: الهيكلة العامة للنظام الضريبي
89	المبحث الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر في إطار الإصلاح الضريبي
89	المطلب الأول: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر وأهدافه
89	الفرع الأول: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر
91	الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر
92	المطلب الثاني: محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر
92	الفرع الأول: إصلاح النظام الضريبي (إحداث ضرائب جديدة)

94	الفرع الثاني: تبسيط الإجراءات الجبائية وتعزيز نظام الرقابة
96	الفرع الثالث: إصلاح الإدارة الضريبية وعصرنتها
101	المطلب الثالث: الضرائب المباشرة في الجزائر
101	الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي
103	الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات
105	الفرع الثالث: الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزائرية الوحيدة
107	الفرع الرابع: ضرائب ورسوم على الملكية
110	المطلب الرابع: الضرائب غير المباشرة في الجزائر
110	الفرع الأول: الرسم على القيمة المضافة
114	الفرع الثاني: الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المواد البترولية
115	الفرع الثالث: رسم المرور، رسم الضمان وحقوق التسجيل والطابع
117	المبحث الثالث: تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992-2016)
117	المطلب الأول: تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992 - 2016)
121	المطلب الثاني: الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (1999 - 2016)
124	المطلب الثالث: قياس مرونة النظام الضريبي الجزائري للفترة (1999 - 2016)
126	المطلب الرابع: قياس استقرار النظام الضريبي الجزائري للفترة (2001-2016)
130	خلاصة
	الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية
133	مقدمة
134	المبحث الأول: سياسات اقتصادية مرتبطة بالتنوع الاقتصادي في الجزائر
134	المطلب الأول: علاقة السياسات المالية والنقدية بالتنوع الاقتصادي في الجزائر
134	الفرع الأول: السياسات المالية وتنوع الاقتصاد الجزائري
137	الفرع الثاني: السياسات النقدية وتنوع الاقتصاد الجزائري

140	المطلب الثاني: علاقة السياسات القطاعية بالتنوع الاقتصادي في الجزائر
140	الفرع الأول: السياسة السياحية
141	الفرع الثاني: السياسة الفلاحية
142	الفرع الثالث: السياسة الصناعية
143	المطلب الثالث: سياسة التنوع الطاقوي في الجزائر
143	الفرع الأول: السياسة الطاقوية في الجزائر
144	الفرع الثاني: إدماج الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية للجزائر
149	المطلب الرابع: إجراءات أخرى للتنوع الاقتصادي في الجزائر
153	المبحث الثاني: انعكاس السياسة الضريبية على تنوع الاقتصاد الجزائري
153	المطلب الأول: إجراءات السياسة الضريبية لتنوع الاقتصاد الجزائري
153	الفرع الأول: إجراءات السياسة الضريبية في إطار قوانين الاستثمار بالجزائر
156	الفرع الثاني: إجراءات السياسة الضريبية في إطار القانون الضريبي بالجزائر
163	المطلب الثاني: تقييم انعكاس السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر
163	الفرع الأول: تقييم انعكاس السياسة الضريبية على مستويات الاستثمار خارج المحروقات بالجزائر
168	الفرع الثاني: تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر
174	المطلب الثالث: قياس أثر الضرائب على التنوع الاقتصادي في الجزائر
174	الفرع الأول: توصيف النموذج وتقديره
177	الفرع الثاني: التفسير الإحصائي للنموذج
180	الفرع الثالث: التفسير الاقتصادي للنموذج
181	المطلب الرابع: تحديات السياسة الضريبية في الجزائر في مجال التنوع الاقتصادي
181	الفرع الأول: تحديات السياسة الضريبية في الجزائر
184	الفرع الثاني: آليات تفعيل السياسة الضريبية في ظل استهداف التنوع الاقتصادي بالجزائر
187	خلاصة

192-189	خاتمة البحث
211-194	الملاحق
235-213	المراجع والمصادر

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-I	ترتيب أهم الدول النفطية في العالم سنة 2016	30
2-I	تصنيف أكبر عشر صناديق سيادية في العالم (ديسمبر 2017)	44
3-I	إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج	54
4-I	بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا	56
5-I	تطور إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بماليزيا	59
6-I	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإمارات للفترة (2011- 2015)	66
7-I	تطور أداء القطاع النفطي في السعودية بين سنتي 1970 و 2013	68
8-I	بعض عمليات الخصخصة بالمملكة العربية السعودية	70
9-I	متوسط إسهام القطاعات في نمو الناتج غير النفطي بالسعودية	71
10-II	السلم الضريبي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي بالجزائر	102
11- II	توزيع حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة بالجزائر	107
12- II	معدلات الضريبة على الأملاك بالجزائر	108
13- II	مجال تطبيق الرسم العقاري بالجزائر	109
14- II	معدلات الرسم العقاري بالجزائر	109
15- II	توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة بالجزائر	113
16- II	مجال تطبيق الرسم على المواد البترولية بالجزائر	114
17- II	نسب تعريفه رسم المرور بالجزائر	115
18- II	معدلات رسم الضمان بالجزائر	116
19- III	تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1992- 2016)	117
20- III	تطور عدد الملفات على مستوى مديرية كبريات المؤسسات بالجزائر خلال الفترة (2006- 2012)	120
21- III	تطور أهم الضرائب المشكلة للجباية المحلية في الجزائر للفترة (2008- 2011)	121
22- III	تطور معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1999- 2016)	123
23- III	تطور مرونة النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2000- 2016)	124
24- III	تطور المرونة الضريبية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)	125

126	عدد الإجراءات الضريبية (ما بين تعديل، إتمام وإلغاء) حسب القوانين المالية بالجزائر للفترة (2001-2018)	25- III
127	مؤشرات وصفية لقياس استقرار إيرادات الجباية العادية في الجزائر	26- III
138	القروض المقدمة للقطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2006-2013)	27- III
139	المشاريع السياحية الممولة من طرف البنوك الجزائرية للفترة (2011-2014)	28- III
146	أهم مؤسسات ومراكز البحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة بالجزائر	29- III
150	تطور موارد صندوق ضبط الموارد بالجزائر خلال الفترة (2005-2016)	30- III
157	الإعفاءات الممنوحة للقطاع الفلاحي بالجزائر	31- III
160	أهم الإعفاءات المقدمة لقطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية بالجزائر	32- III
164	تصنيف المشاريع المنجزة بالجزائر حسب الحالة القانونية للفترة (2002-2017)	33- III
165	توزيع المشاريع الاستثمارية بالجزائر حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية للفترة (2002-2017)	34- III
167	تطور تكلفة الإعفاءات الممنوحة للاستثمار في الجزائر للفترة (2001-2014)	35- III
169	معدل التغير في إسهام القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2000-2017)	36- III
175	ملخص وصفي لمتغيرات النموذج	37- III
177	نتائج تقدير النموذج	38- III
178	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	39- III
178	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	40- III
182	درجة الوفاء بالالتزامات واحترام آجال التصريحات الضريبية بالجزائر للفترة (2003-2005)	41- III

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-I	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	14
2-I	العلاقة بين النمو ووفرة الموارد الطبيعية لمجموعة من الدول (1970-1989)	32
3-I	نموذج كوردن Corden	36
4-I	رسم توضيحي لآلية تحديد سعر مرجعي للنفط	45
5-I	استثمارات الصندوق السيادي النرويجي	52
6-I	عوائد صندوق النرويج السيادي للفترة (1999-2018)	53
7-I	هيكل صادرات السلع والخدمات بالنرويج سنة 2014	55
8-I	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا	57
9-I	هيكل صادرات ماليزيا خلال 2010 و 2017	60
10-I	وجهات التصدير بالنسبة لماليزيا سنة 2017	61
11-I	المساهمة في النمو الحقيقي غير النفطي بالإمارات	65
12-I	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالإمارات	66
13-I	تطور نسبة الصادرات حسب وجهات التصدير بالنسبة للإمارات خلال الفترة (2007-2013)	67
14-I	تطور الصادرات غير النفطية بالسعودية خلال الفترة (2001-2013)	72
15-II	رسم توضيحي لاتجاه السياسة الضريبية نحو تحقيق التنويع الاقتصادي	81
16-II	تطور حصيلة أهم مكونات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1993-2016)	119
17-II	تطور حصيلة الجباية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1999-2010)	120
18-III	تصنيف المشاريع المنجزة بالجزائر حسب نوع الاستثمار للفترة (2002-2017)	163
19-III	مناصب الشغل المحدثة بموجب المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر للفترة (2002-2017)	166
20-III	تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)	168
21-III	تغير التوزيع النسبي لصادرات الجزائر بين سنتي (2000 و 2017)	170
22-III	تغير التوزيع النسبي لواردات الجزائر بين سنتي 2000 و 2017	171

172	تطور نسبة مساهمة القطاعين العمومي والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2015)	23-III
173	تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات في الجزائر للفترة 2004-2016	24-III
175	منحنيات تطور كل من IRG، IBS، TVA و PIBHH خلال الفترة (1993 - 2016)	25-III
179	توزيع الأخطاء (اختبار Jarque-bera)	26-III
179	الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ولمربعات البواقي (CUSUM of Squares)	27-III

الرمز	التسمية باللغة الأجنبية	التسمية باللغة العربية
IFU	Impôt Forfaiture Unique	الضريبة الجزائرية الوحيدة
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IRG	Impôt sur le Revenu Global	الضريبة على الدخل الإجمالي
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
DD	Droits de Douane	الرسوم الجمركية
DE	Droits d'Enregistrement	حقوق التسجيل
PIBHH	Production Intérieure Brute Hors Hydrocarbures	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
DGE	Direction de Grandes Entreprises	مديرية كبريات المؤسسات
CI	Centre des Impôts	مركز الضرائب
CPI	Centre Proximité des Impôts	المركز الجوارى للضرائب
ANDI	l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
APRUE	Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie	الوكالة الوطنية لتعزيز وترشيد استخدام الطاقة
NEAL	New Energy Algeria	الجزائر الجديدة للطاقة
ER2	Études et Réalisations en Énergies Renouvelables	الدراسات والإنجازات في مجال الطاقة المتجددة
CDER	Centre de Développement des Energies Renouvelables	مركز تنمية الطاقة المتجددة
ASC	Algerian Solar Company	الشركة الجزائرية للطاقة الشمسية
CEERE-C3E	Consulting Études Énergies Renouvelables et Environnement	استشارات دراسات الطاقة المتجددة والبيئة
ENERGY	Energy Renouvelables et Durables	الطاقة المتجددة والمستدامة
CREDEG	Centre de Recherche et Développement de l'Electricité et du Gaz	مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز
UDES	Unité de Développement des Équipements Solaire	وحدة تطوير المعدات الشمسية
URAE R	Unité de Recherche Appliquée en Énergies Renouvelables	وحدة البحوث التطبيقية في الطاقة المتجددة
URERMS	Unité de Recherche en Énergie Renouvelable en Milieu Saharien	وحدة بحوث الطاقة المتجددة في الوسط الصحراوي
CPA	Credit Popularize Algerian	القرض الشعبي الجزائري
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
CNEP	Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
BADR	Banque Algérienne de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
196	(1) المنحنيات غير الخطية: الدخل مقابل مؤشر جيني؛ (2) المنحنيات الجديدة؛ العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو	01
197	عائدات الخصخصة خلال التسعينات والألفيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	02
198	رؤية 2030 للسعودية	03
199	تركز وتنوع الصادرات لكل من السعودية، الإمارات، النرويج وماليزيا	04
200	أهم مكونات النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح الضريبي	05
201	تعديلات معدلات الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر	06
202	تعديلات معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر	07
203	المنتجات والسلع التي تخضع للرسم الداخلي على الاستهلاك في الجزائر	08
205	معدلات حقوق التسجيل في الجزائر	09
206	حقوق الطابع في الجزائر	10
208	مؤشرات إحصائية للجزائر خلال فترة (1999-2016)	11
209	مؤشرات هرفندال هرشمان لتنوع كل من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات في الجزائر للفترة (2000-2017)	12
210	البيانات المستخدمة في قياس أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات للجزائر	13
211	بيانات وصفية لمتغيرات النموذج	14
212	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	15
213	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	16

تقرئة البيت

تمتاز الاقتصادات التي تنتوع لديها مصادر الدخل بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تجلت هذه الحقيقة أساساً بعد تعاقب التقلبات التي عرفتها وتعرّفها أسعار النفط، وما صاحبها من تأثير على الاقتصادات النفطية، فعادة ما يكون الأداء الاقتصادي لهذه الأخيرة، يعرف تشوهات واختلالات هيكلية مقارنة بالدول التي تنتوع لديها مصادر الدخل غير أن هذه الوضعية لا ترتبط بوفرة الموارد، فهناك بعض الدول تتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى، لكن في كثيرٍ من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه الدول.

في ظل الأهمية التي تتولد عن تنوع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة بكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وضمان استمرارية وديمومة نموها الاقتصادي. فقد حتم عدم الاستقرار الناتج عن تقلبات أسعار النفط على الدول النفطية، انتهاج سياسات واستراتيجيات ترمي في مجملها إلى تنوع القاعدة الاقتصادية، من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية، يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة هذه القطاعات وترشيد أساليب إدارة الفوائض المالية.

إن الوصول إلى تنوع الاقتصاد يتأتى من خلال تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية، بشكل عام والسياسة الضريبية بشكل خاص، فقد أصبح هدف السياسة الضريبية، تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتماشى والسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

يعرف الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات النفطية، اختلالات في البنية الهيكلية ناتجة أساساً عن هيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي سياق انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط، تسعى الجزائر إلى تنوع اقتصادها وإعادة تشكيله انطلاقاً من تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من الاعتماد على النفط وتحقيق تنوع الاقتصاد، وكان من جملة تلك الإصلاحات، إصلاح السياسة الضريبية الذي كان الهدف الأساس منه إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك كون الجباية العادية تمثل إيراداً مالياً مضموناً ومستقراً نسبياً خلافاً للجباية البترولية.

إن عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية تعد إحدى الآليات التي من شأنها تقليل الاعتماد على العائدات النفطية، وهذه العملية لا تعني زيادة معدلات الضرائب أو أنواعها وإنما يتطلب الأمر توسيع القاعدة الجبائية وخلق نطاق جبائي كفاء وفعال من خلال التوجه نحو القطاع الصناعي، السياحي، الفلاحي.

وفرت السياسة الضريبية في الجزائر مجموعة من الحوافز تهدف بالأساس إلى تشجيع الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي، وترشيد الاستهلاك وتعبئة الادخار ورفع معدلات النمو خارج المحروقات وترقية



الصادرات، وتجسد ذلك من خلال قوانين الاستثمار ومختلف التشريعات الضريبية التي تضمنت جملة من الإعفاءات والتخفيضات لصالح القطاعات غير النفطية، من أجل تعزيز إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.

I. إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهرى الآتى:
إلى أي مدى أسهمت السياسة الضريبية في تنويع الاقتصاد الجزائري ؟
لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما المقصود بالتنويع الاقتصادي، وما هي مؤشرات قياسه؟
2. ما السياسات التي اعتمدها الجزائر بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي؟
3. فيما تتمثل مختلف أدوات السياسة الضريبية في الجزائر المستخدمة لتوجيه الاستثمارات في القطاعات غير النفطية؟
4. ما أثر الضرائب على تنويع الاقتصاد الجزائري؟

II. فرضيات الدراسة

- لقد أفضت القراءة الأولية للموضوع إلى الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:
- أدت السياسة الضريبية المعتمدة في الجزائر إلى تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؛
 - للضرائب في الجزائر أثر إيجابي على تنويع الاقتصاد.

III. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات كثيرة لعل أهمها يكمن في الدور الذي يكتسبه التنويع الاقتصادي في الجزائر في اختيار البدائل الأفضل للتقليل من الآثار السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط، خاصة بعد التراجع الذي عرفته أسعار النفط على المستوى العالمي، وما كان لذلك من آثار بالغة على اقتصادات الدول المصدرة للنفط، فتحقيق التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة للتخلص من التبعية النفطية، والأكثر ضرورة من ذلك، هو البحث عن أنسب الآليات والسياسات الكفيلة بتحقيق التنويع. لعل السياسة الضريبية إحدى السياسات الكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي، نظراً للدور الذي يمكن أن تلعبه في تعبئة الموارد وتمويل التنمية بعيداً عن الموارد النفطية التي تتصف بالزوال. وبالتالي تعتبر هذه الدراسة مساهمة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في إطار دراسة الاقتصاد الجزائري.

IV. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في الآتي:

- تقييم مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر؛
- الوقوف على مختلف السياسات الاقتصادية المرتبطة بتطبيق استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على توجهات السياسة الضريبية في الجزائر ومدى إسهامها في تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري، من خلال إبراز أهم الحوافز الضريبية التي أقرتها السلطات العمومية بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، وكذا الوقوف على أثرها في هذا المجال.

V. أسباب اختيار الموضوع

تم اختيارنا لهذا الموضوع بسبب:

- أهمية موضوع التنويع الاقتصادي في رسم النموذج الاقتصادي الجديد في الاقتصادات النفطية، والرغبة في تحليل واقعه في الجزائر، مع محاولة معرفة دور السياسة الضريبية في تحقيقه.

VI. منهج الدراسة

إن طبيعة موضوعنا محل الدراسة، فرض علينا الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة عند التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموضوع؛
- المنهج التحليلي، وذلك خلال استعراض واقع التنويع الاقتصادي في بعض الدول، وكذا في تحليل السياسة الضريبية في الجزائر؛
- المنهج القياسي في محاولة قياس أثر الضرائب على تنويع الاقتصاد الجزائري.

VII. أدوات الدراسة

لقد تم الاعتماد في جمع المعلومات المستخدمة في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات، حيث كانت معظم المراجع المستخدمة عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات محكمة، أو قدمت على شكل أوراق بحث في مؤتمرات وملتقيات علمية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنظمة للسياسة الضريبية في الجزائر، فضلاً عن الاستعانة ببعض الكتب، أما فيما يخص الجانب التطبيقي، وبهدف قياس أثر الضرائب على تنويع الاقتصاد الجزائري، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

VIII. حدود الدراسة

من الناحية المكانية تناولت الدراسة دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي بالإسقاط على حالة الاقتصاد الجزائري، كما استعانت الباحثة ببعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي والمتمثلة في تجارب كل من النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وذلك بهدف معرف موقع الجزائر في مجال تحقيق التنويع الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط وتأثيراته على

الاقتصاد، وكذا استخلاص بعض المعالم الارتكازية العملية من هذه التجارب، والممكن مقارنتها مع الاقتصاد الجزائري.

أما من الناحية الزمنية ركزت الدراسة على الفترة (1992-2016)، إذ تم اختيار هاته الفترة اعتباراً من أنها تمتد على مدى 24 سنة، والتي نراها كفاية للتمكن من دراسة واقع السياسة الضريبية والتنويع الاقتصادي في الجزائر، فضلاً عن كون هاته الفترة تمس مراحل هامة من مسيرة التنمية في الجزائر (الإصلاح الضريبي؛ الإنعاش الاقتصادي؛ تراجع أسعار النفط).

IX. الدراسات السابقة

يمكن تلخيص أهم الدراسات التي تطرقت لإحدى جوانب دراستنا أو تقاطعت معها، بناء على ما أمكن للطالبة الاطلاع عليه في الآتي:

❖ **دراسة لـ بوزيدة حميد (2006)**، **أطروحة دكتوراه بعنوان: "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي"**، تمحورت إشكالية البحث حول أهم التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح الاقتصادي، وكذا واقع الضغط الضريبي، ومدى فعالية النظام الضريبي في الجزائر، وقد خلص البحث إلى النتائج التالية: اختلال الهيكل الضريبي الجزائري بسبب اعتماده على الجباية البترولية، وسيطرة الضرائب غير المباشرة عليه؛ ضعف أداء النظام الضريبي الجزائري سببه عدم فعالية الإدارتين الضريبية والجمركية، إضافة إلى تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي مع تحرير التجارة الخارجية، ومحاولة الاندماج في السوق العالمي.

❖ **دراسة الأمم المتحدة (2011) United Nations**، **بعنوان: "Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries"**، قدمت هذه الدراسة عرضاً مفصلاً عن واقع التنويع الاقتصادي في إفريقيا، بالتركيز على خمس دراسات حالة تمثلت في: أنغولا، بينين، كينيا، جنوب إفريقيا وتونس، بحيث قامت الدراسة بتحليل دور كل من الحكومات، القطاع الخاص، المؤسسات الاقتصادية الإقليمية في قيادة التنويع الاقتصادي.

❖ **دراسة لـ شكوري سيدي محمد (2012/2011)**، **أطروحة دكتوراه بعنوان: "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"**، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة حقيقة إصابة الاقتصاد الجزائري بنقمة الموارد الطبيعية من عدمها، كما عالج الباحث أيضاً مدى تأثير كل من ثروة النفط وتقلبات أسعار البترول على البيئة المؤسساتية وأداء الاقتصاد الوطني والحد من تنوعه بالاعتماد على تحليل قياسي، وتوصل الباحث إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي، لاسيما تراجع القطاع الصناعي وانتعاش القطاع البترولي، بالإضافة إلى تراجع أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، كما خلص إلى أن الأداء السياسي والمؤسساتي في الجزائر، كان عاملاً مهماً في تكريس نقمة الموارد الطبيعية، لذا يرى أن إصلاح هيكل المؤسسات كفيل بضمان نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي.

❖ دراسة لـ **Bature Bitrus Nakah (2013)**، مقال بعنوان: **" The Dutch Disease and**

" Diversification of an Economy: Some Case Studies " ، تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم التنويع الاقتصادي وسياق تطور ظاهرة المرض الهولندي، مع تحليل لحالات هذه الظاهرة في عينة من الدول، تمثلت في كازاخستان، الكويت، المكسيك، كولومبيا، كمرون، كونغو، إسبانيا ونيجيريا، توصلت الدراسة إلى أنه في معظم الدول تؤدي زيادة الإيرادات إلى زيادة وتوسع في الإنفاق وليس في التنويع، كما تبين من الدراسة أيضاً أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تأثيرين، أحدهما مباشر سببه سيطرة الحكومية التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ربح الموارد، والآخر غير مباشر سببه تراجع الأداء الاقتصادي كنتيجة لظاهرة المرض الهولندي.

❖ دراسة لـ **ولهي بوعلام (2013)**، أطروحة دكتوراه بعنوان: **النظام الضريبي الفعال في ظل الدور**

الجديد للدولة: حالة الجزائر، تناول الباحث في هذه الدراسة مكونات النظام الضريبي الجزائري وحصيلته المالية مع إبراز التحديات التي تواجهه، إضافة إلى التطرق إلى أهم الوظائف الجديدة للدولة، والإطار التشريعي والمؤسساتي المناسبين للنظام الضريبي حتى يتمكن من المساهمة في تطوير الدولة، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن آليات النظام الضريبي الجزائري لا تستوعب مستجدات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك من خلال مواصلة الاعتماد على الجباية البترولية كبديل للجباية العادية لتغطية العجز المسجل باستمرار في الخزينة العمومية، والمترتب من التدخل المكثف للدولة للحد من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، نتيجة تداعيات الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى أن النظام الضريبي الجزائري لا يتلاءم مع الدور الجديد للدولة بسبب عدم فعاليته في تحقيق دوره الرئيسي المتمثل في تعبئة الموارد المالية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة، إلى جانب الدور التوجيهي والإرشادي التنموي.

❖ دراسة لـ **صادق هادي (2013-2014)**، رسالة ماجستير بعنوان: **" دور التنويع الاقتصادي في تحقيق**

التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يؤديه التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النفطية، استناداً إلى دراسة مقارنة بين كل من الجزائر والنرويج، بحيث قام الباحث بتقييم مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار تنويع الاقتصاد الوطني، ومقارنة تلك الجهود مع نظيرتها في النرويج، وذلك بالتركيز على جملة من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة. توصل الباحث إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية اعتماداً على التنويع الاقتصادي، يتطلب إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، تقوم على استغلال كافة الموارد لتجنب الأزمات والصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، كما خلصت الدراسة إلى أن المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، لم تعكس مستوى الطموح الذي كانت



تسعى الدولة لتحقيقه، بحيث استمر هيكل الصادرات في تركزه الشديد على المحروقات، مقارنة بالنرويج التي يمثل اقتصادها نموذجاً ناجحاً للاقتصادات النفطية المتنوعة.

❖ دراسة لـ عفيف عبد الحميد (2013/ 2014)، رسالة ماجستير بعنوان: " فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)"، عالجت الدراسة مدى نجاعة السياسة الضريبية في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، بالتركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (2001- 2012)، وذلك من خلال دراسة فعالية السياسة الضريبية في تمويل الخزينة العامة، ومساهمتها في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار وترشيد الاستهلاك وترقية الصادرات، والتوزيع العادل للدخول وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن والمساهمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية، إضافة إلى فعاليتها في الحد من التلوث، وقد خلصت الدراسة إلى عدم فعالية السياسة الضريبية في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، بحيث أظهرت النتائج عدم فعاليتها في تمويل الميزانية العامة للدولة، وفي تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها غير فعالة في الحد من التلوث.

❖ دراسة لـ ممدوح الخطيب (2015)، مقال بعنوان: أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنوع على النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970 - 2013، تم تقدير مؤشرات التنوع اعتماداً على مكمّل معامل هرفندال-هرشمان، قدر المعامل انطلاقاً من خمسة متغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات؛ الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثم قدر معامل مركب للتنوع اعتماداً على الوسط الحسابي للمرجح لمعاملات التنوع البسيطة للمتغيرات الخمسة، ودرس الباحث أثر التنوع على النمو الاقتصادي وذلك بتفسير معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بمعدلات نمو كل من رأس المال، قوة العمل، الناتج النفطي الحقيقي ومعامل التنوع الاقتصادي المركب ومتغير صوري، واستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير، وبينت النتائج القياسية الأثر العكسي للتنوع على النمو الاقتصادي في المملكة، وهو ما يعني أن النمو المتحقق في الاقتصاد السعودي لم يتوافق مع تنوع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية.

❖ دراسة لـ Bernardin Senadza , Abena D. Oduro and Louis S. Hodey (2015)، مقال بعنوان: "Export Diversification And Economic Growth In Sub-Saharan Africa"، ركزت هذه الدراسة حول العلاقة بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي في عينة من 42 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، توصلت الدراسة إلى أن تنوع الصادرات له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي.

❖ دراسة لـ زواق الحواس (2016)، مقال بعنوان: " فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر"، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسة الضريبية في بناء اقتصاد قائم على التنوع استناداً إلى تجربة الجزائر، خلصت الدراسة إلى استمرار هيمنة قطاع

المحروقات على مكونات الاقتصاد الجزائري وافتقاره للتنوع، كما قدم الباحث مجموعة من المقترحات أهمها: ضرورة إجراء تقييم شامل لمنظومة الحوافز الضريبية للوقوف على سلبياتها وإيجابياتها؛ تجنب تعميم الحوافز الضريبية لأن ذلك يفقد السياسة الضريبية دورها في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات بحسب أولوياتها وقدرتها على إضفاء صفتي النمو والتنوع على الاقتصاد الجزائري.

❖ **دراسة لـ Jean Bosco Harelimana (2018)، مقال بعنوان: The role of taxation on resilient**

and development of Rwanda" economy، هدفت الدراسة إلى تقييم دور الضرائب في تنمية الاقتصاد الرواندي للفترة (2013-2016)، بحيث تم تصميم استبيان لـ 90 عينة من أصل 920 من مجموعة من الموظفين تم اختيارهم بشكل مقصود، كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، من أجل تحديد معامل الارتباط الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب والتنمية الاقتصادية في رواندا.

❖ **تميز دراستنا عن الدراسات السابقة:**

رغم تقاطع وتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة، إلا أننا نعتقد أن دراستنا تختلف عن هاته الدراسات من ناحية طريقة التحليل، بالإضافة إلى أنها تحاول قياس أثر الضرائب على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

في الأخير نحسب أن دراستنا هذه تتطرق إلى معالجة إشكالية مضمونها مدى إسهام السياسة الضريبية في الجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر، من خلال محاولة تحليل وقياس تلك العلاقة بمؤشرات كمية مختارة.

X. هيكلية الدراسة

لضمان الإحاطة بجوانب الموضوع جاءت الدراسة متضمنةً لمقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته وثلاثة فصول تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج الدراسة وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه الدراسة على النحو التالي:

- **الفصل الأول: بعنوان " متطلبات التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية "** يتناول مختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للاقتصادات النفطية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث جاء المبحث الأول للتعريف بالتنوع الاقتصادي وأهميته ومؤثراته، أما المبحث الثاني فيتناول واقع الاقتصادات النفطية بين نقمة الموارد ومتطلبات تحقيق التنوع الاقتصادي، بينما يُخصص المبحث الثالث لاستعراض تجارب دولية في مجال تنوع الاقتصاد، فتم التركيز على تجربة كل من النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.
- **الفصل الثاني: بعنوان " السياسة الضريبية في الجزائر "** ينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول مفهوم السياسة الضريبية، أهدافها وأدواتها، أما المبحث الثاني فيستعرض السياسة الضريبية في

الجزائر في إطار الإصلاح الضريبي، في حين خُصص المبحث الثالث لتتبع تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992-2016).

■ **الفصل الثالث: يحمل عنوان " واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية"**، وهو ينقسم إلى مبحثين، بحيث يعرض المبحث الأول مختلف السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتنوع الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني فيدرس انعكاس السياسة الضريبية على تنوع الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال توضيح مختلف إجراءات السياسة الضريبية المشجعة للاستثمار في القطاعات غير النفطية وتقييم مدى انعكاسها على تحقيق تنوع الاقتصاد الجزائري.

XI. صعوبات الدراسة

تمثلت أهم الصعوبات التي صادفناها خلال إعداد هذه الدراسة في الآتي:

- متابعة التعديلات الضريبية التي تحدث بشكل مستمر في قوانين المالية؛
- صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بتكلفة الإعفاءات الضريبية أو بصيغة أخرى حجم الحوافز المقدمة للاستثمارات في الجزائر، وكذا الإحصائيات الخاصة بالجباية المحلية، بالرغم من محاولتنا الحصول على هاته الإحصائيات من المصدر الأصل، مما اضطر الطالبة إلى الاعتماد على بعض الدراسات السابقة في هذا الشأن.

الفصل الأول

متطلبات التشريع الاقتصادي في الاقتصادات النقطية

المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو والتنمية

المطلب الثاني: خصائص التنوع الاقتصادي وأهدافه

المطلب الثالث: أنماط التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المطلب الرابع: محددات التنوع الاقتصادي وآليات تحقيقه

المبحث الثاني: الاقتصادات النفطية بين نقمة الموارد ومتطلبات التنوع الاقتصادي

المطلب الأول: الاقتصادات النفطية ونقمة الموارد

المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي نقمة الموارد

المطلب الثالث: التفسير السياسي والمؤسساتي نقمة الموارد

المطلب الرابع: إجراءات تجنب نقمة الموارد

المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال التنوع الاقتصادي

المطلب الأول: التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي

المطلب الثاني: التجربة الماليزية في التنوع الاقتصادي

المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي

المطلب الرابع: تجربة المملكة العربية السعودية في التنوع الاقتصادي

مقدمة

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن الدول التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية، عادة ما يكون أداءها الاقتصادي يعرف تشوهات واختلالات هيكلية مقارنة بالدول التي لا تتمتع بذلك القدر الضخم من الموارد، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد، فهناك بعض من هذه الدول من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى، لكن في كثيرٍ من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه الدول.

لقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، كما أنها غالباً ما توصلت لنفس النتيجة المتمثلة في وجود علاقة قوية طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول وتراجع الأداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وأطلق على هذه العلة اسم نقمة الموارد.

لعل من أبرز التفسيرات الاقتصادية التي حاولت توضيح هذه العلاقة، المرض الهولندي ودورية السياسة المالية، غير أنه في منتصف التسعينات أخذت ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية منحى سياسي حيث أنها لم تعد تتلخص في بعدها الاقتصادي وحسب، وإنما تتكون من مرض سياسي كذلك، تحت ما يعرف بالدولة الربيعية، وهي الدولة التي تكون عرضة لسوء الإدارة (الفساد والأنظمة الاستبدادية) والعنف السياسي، ومع تغير هياكل التنمية المتمثلة في المنظمات الدولية التي تمول التنمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، تم التوضيح التدريجي لنقمة الموارد الطبيعية من خلال البنية السياسية والمؤسساتية، حيث اعتبرت الموارد الطبيعية كعقبة تحول أمام تنمية مؤسسات اقتصادية وسياسية متينة وسليمة، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن لعنة الموارد ترجع بالأساس إلى تدهور القدرة المؤسسية للدولة.

لذا دعت الضرورة إلى إحداث تحولات وتغييرات جوهرية في هيكل اقتصاد الدول التي تعتمد على عوائد المورد الطبيعي كمصدر وحيد لمداخيلها، وهنا تبرز أهمية التنوع الاقتصادي لهذه الدول كونه يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقلاله وتوازنه ويضمن استدامته.

تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وأهميته في تجنب نقمة الموارد، بالإضافة إلى بعض التجارب الدولية في هذا المجال، وبناءً على ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

المبحث الثاني: الاقتصادات النفطية بين نقمة الموارد ومتطلبات التنوع الاقتصادي

المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال التنوع الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم الدول لاسيما النفطية منها، أن اعتمادها على مصدر دخل واحد، يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسية، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل، لذا أصبح التنويع الاقتصادي يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى (كالاعتماد على قطاع النفط لتمويل موازنة الدولة)، وكذا توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو والتنمية

يمثل التنويع الاقتصادي مدخل رئيس لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصادات التي تعتمد على مصدر وحيد لدخلها، ستتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته ومبررات الأخذ به، وكذا علاقته بكل من النمو والتنمية.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للدول النفطية

إن أحد عناصر قوة الاقتصاد هو تنوع عناصره وموارده بصفة عامة، وتظهر أهمية هذا الموضوع بصفة خاصة في الدول النفطية نظراً لارتكاز اقتصاداتها بصفة أساسية على عوائد النفط.

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يُعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هيكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب، بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات.¹

¹ - محمد أمين لزرع، سياسات التنويع الاقتصادي - تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

- على هذا الأساس ندرج فيما يلي بعض التعاريف لهذا المفهوم:
- ❖ يقصد بمصطلح التنوع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك تنوع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، وبالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.¹
 - ❖ التنوع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية*، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.²
 - ❖ ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.³
 - ❖ يتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.⁴
 - ❖ على صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير التنوع إلى الصادرات، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، أو انخفاض الطلب عليها.⁵

¹ -Paul G. Hare, **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper 04/2008, July2008, pp:13, 14.

(<http://www2.hw.ac.uk/sml/downloads/cert/wpa/2008/dp0804.pdf>, Date of view : 09/08/2016; 23:58)

* تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، أما القاعدة المالية فتشمل قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة.

² - صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، (رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-الجزائر)، 2013-2014، ص 04.

³ - عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 04، 2013، ص 07.

⁴ - Le- Yin Z HANG, UNFCCC, **Workshop on Economic Diversification**, Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003, p 07.

(https://unfccc.int/files/adaptation/adverse_effects/application/pdf/background_paper_on_economic_diversification.pdf, Date of view :18/11/2016; 12:29)

⁵ - Martin Hvidt, **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**, Kuwait Program on Development; Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science (LSE); London, 2013, P 04.

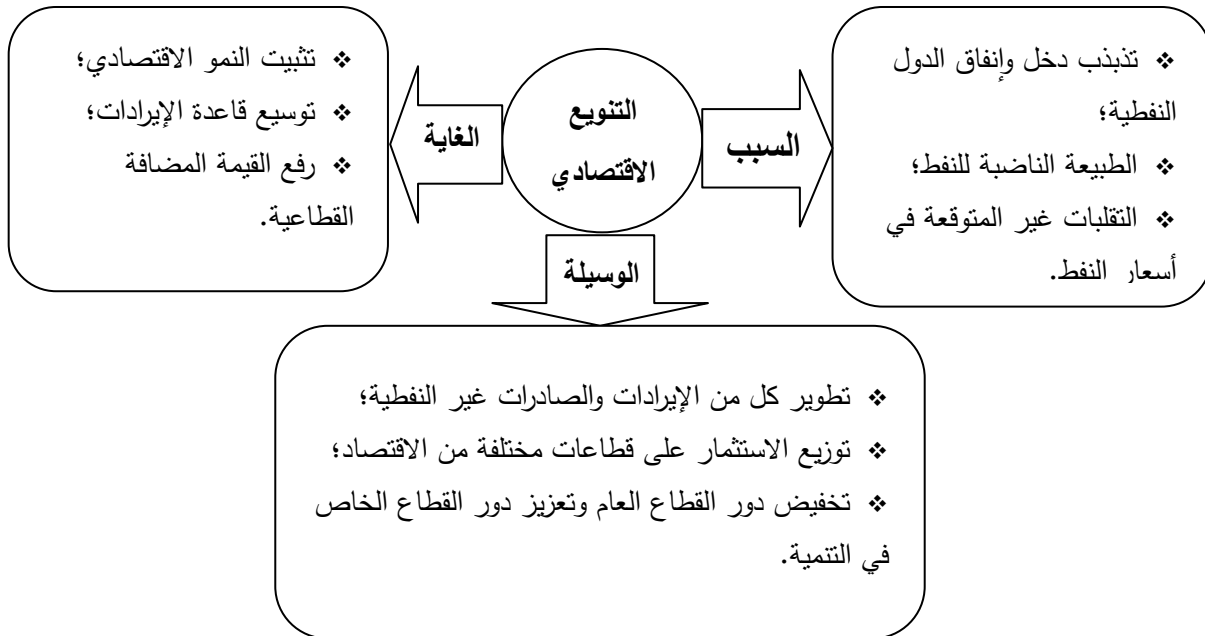
(http://eprints.lse.ac.uk/55252/1/Hvidt%20final%20paper%2020.11.17_v0.2.pdf, Date of view : 20/07/2016;16:32)

❖ حسب خبراء الأمم المتحدة يعني التنوع الاقتصادي " تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة.¹

❖ يعرف التنوع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصادات الدول النفطية على أنه: "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي".²

من خلال التعاريف السابقة يكمن القول أن التنوع الاقتصادي يعتبر هدفاً تسعى إلى تحقيقه الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد خاصة النفطية منها، فهو (التنوع الاقتصادي) يشير إلى تلك العملية التي تتضمن تنوع الإنتاج، تنوع الصادات، تنوع مصادر الدخل وإشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد. والشكل الموالي يوضح مفهوم التنوع الاقتصادي.

الشكل رقم (I - 01): رسم توضيحي لمفهوم التنوع الاقتصادي



المصدر: إعداد الطالبة بناءً على التعاريف السابقة.

¹ - نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار - العراق، 2014، ص 467.

² - بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر)، 2014-2015، ص 234.

ثانياً: أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية

يُمارس التنوع الاقتصادي دوراً مهماً في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى¹. فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل عرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص².

تظهر أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية في الآتي³:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً*؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

ثالثاً: مبررات التنوع الاقتصادي

أشارت الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر إلى أن: "الاقتصاد الأكثر تنوعاً هو بطبيعته أكثر استقراراً، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم وأقل عرضة للتقلبات في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي"⁴.

¹ - حلوب كاظم معة، علي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 02، كلية المنصور الأهلية-العراق، 2015، ص 46.

² - United Nations, **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, Office of the Special Adviser on Africa 2011, p 14.
(<http://www.oecd.org/countries/tunisia/46148761.pdf>, Date of view :03/02/2016;09:35)

³ - حامد عبد الحسن الجبوري، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع <http://burathanews.com/arabic/studies/303451> تاريخ الاطلاع: 2016/10/28.

* يمكن تحقيق اقتصاد مستدام وتنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً من خلال العمل المتواصل في المجالات التالية: بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة؛ إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية؛ تبني سياسة مالية منضبطة؛ زيادة كفاءة سوق العمل؛ تطوير البنية التحتية، وقوة العمل؛ تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

⁴ - Martin Hvidt, **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**, op-cit ,P 05.

يمكن إجمال المبررات المختلفة على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، فيما يلي¹:

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

الفرع الثاني: علاقة التنوع الاقتصادي بالنمو والتنمية

يتغير الهيكل الإنتاجي لأي دولة تبعاً لتغير النمو، وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل عدم النمو السريع يكون هذا التنوع منخفضاً وبطيئاً، ومن هنا يأتي القول: بأن تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وفي الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، لابد من إحداث تغير كبير في هيكلها الإنتاجي، لذا يعد التنوع الإنتاجي^{**} عنصراً أساسياً من عناصر عملية التنمية الاقتصادية.²

عرف موضوع التنوع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية اهتماماً منذ فترة طويلة؛ وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين خاصة في الو. م. أ. وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت.³ فقد ركزت اقتصاديات التنمية تقليدياً على كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي، من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فالمقاربات الأولى بينت أولاً كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين رودان (1943)، نيركس (1953)، هرشمان (1958)، وثانياً كيف أن دمج وتكثيف البلدان

¹ - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فبراير 2014، ص ص 01-02.

^{**} التنوع الإنتاجي يعني تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، يكون للقطاعات الإنتاجية المختلفة، خاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة.

² - نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2014، ص 27.

³ - محمد أمين زعر، مرجع سبق ذكره.

النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي.¹

حاولت مجموعة من الدراسات إظهار طبيعة العلاقة ما بين التنوع الاقتصادي ومعدلات النمو في اقتصادات مختلفة، وكان هناك اتجاهان لتفسير هذه العلاقة، تمثل الاتجاه الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو، والتي تؤكد أن التخصص - انخفاض التنوع الاقتصادي - عاملاً محفزاً لزيادة النمو الاقتصادي، بحجة أن المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، تعطي إيجابيات قوية للتخصص؛ وعلى النقيض من حجة الاقتصادي دافيد ريكاردو، يرى الاتجاه الثاني أن لانخفاض درجة التنوع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، فالتخصص قد لا يحفز النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات - منها اقتصادات الدول النامية - كون هذه الاقتصادات تعتمد على المواد الأولية الاستخراجية بصورة كبيرة في صادراتها، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.²

من بين الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي نذكر الأمثلة التالية:

- دراسة لـ **Lederman and Maloney** سنة 2003³: توصل الباحثان إلى أن تركيز الصادرات يكبح النمو الاقتصادي؛
- دراسة لـ **Wacziarg and Imbs** سنة 2003⁴: ركزت هذه الدراسة على تتبع مراحل التنوع من خلال تحليل اقتصادي قياسي كشف عن وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنوع المنتجات والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد، (أنظر الشكل رقم (I-02) الذي يوضح المنحنيات غير الخطية لهذه الدراسة، والمدرج في الملحق رقم 01)، توصلت الدراسة أيضاً إلى أن البلدان المنخفضة الدخل لديها هيكل إنتاج متخصص جداً، ونقطة الانعطاف بين التخصص والتنوع كانت عموماً قريبة من مستوى الدخل 10000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985. كما وجدت الدراسة أن البلدان في المراحل الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخل، وعند وصولها إلى مرحلة معينة من

¹ - Hartmann Dominik, Pyka Andreas, **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65-2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013, P 05. (<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/69738/1/736748660.pdf>, Date of view : 26/10/2017;13:46)

² - أنظر: ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 18، العدد 2، ماي 2011، ص 207. وأيضاً: محمد داودي، التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 03، أكتوبر 2016، ص 55.

³ - للإطلاع على الدراسة أنظر:

- Daniel Lederman, William F. Maloney, **Trade Structure and Growth**, Regional Studies Program, Policy Research Working Paper A 3025, The World Bank, April 2003. (<http://documents.worldbank.org/curated/en/409091468741371016/pdf/multi0page.pdf>; Date of view :26/10/2017; 09:50)

⁴ - أنظر:

- United Nations, **The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures**, Technical paper By the secretariat, Framework Convention on Climate Change (FCCC), 06 May 2016, p 09. (<https://unfccc.int/resource/docs/2016/tp/03.pdf>, Date of view :26/10/2017; 10:39)

- الدخل (حددها الدراسة بين 7000-10000 دولار أمريكي للفرد) تميل مرة أخرى إلى إعادة تركيز الإنتاج، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن.
- دراسة لـ **Hausmann, Hwang and Rodrik** سنة 2006¹: قامت الدراسة على أساس اختبارات تجريبية توصل الباحثون من خلالها إلى أن مستوى الرقي في صادرات البلدان النامية يساعد على التنبؤ بنموها؛
 - دراسة لـ **Chris Papageogiou and Nikola** سنة 2012²: توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين طفرات التنويع وتسارع النمو، وبشكل أكثر وضوحاً ترتبط طفرات التنويع مع تسارع النمو اللاحق بشكل قوي، و ينطبق هذا بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة (أنظر الشكل رقم (I- 02) المدرج في الملحق رقم 01).
 - دراسة لـ **Bernardin Senadza , Abena D. Oduro and Louis S. Hodey** سنة 2015³: ركزت هذه الدراسة حول العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي على عينة من 42 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، توصل الباحثون إلى أن تنويع الصادرات له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي.
- نستنتج من العلاقة التي تربط بين كل من التنويع، النمو والتنمية أن التنويع والنمو الاقتصادي يعتبران أمران حاسمان من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الغنية بالموارد (خاصة النفطية منها).

¹ - للإطلاع على الدراسة أنظر:

-Ricardo Hausmann, Jason Hwang, and Dani Rodrik, **What You Export Matters**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 11905, March 2006. <http://www.nber.org/papers/w11905.pdf>

² - للإطلاع على الدراسة أنظر:

- Chris Papageogiou and Nikola, **Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implication**, IMF, STAFF Discussion note, December 2012.

(<https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1213.pdf> , Date of view :03/05/2017; 14:21)

³ - للإطلاع على الدراسة أنظر:

- Louis S. Hodey , Abena D. Oduro and Bernardin Senadza, **Export Diversification And Economic Growth In Sub-Saharan Africa**, Journal of African Development 17:67-81, 2015.

(http://www.jadafea.com/wp-content/uploads/2015/12/JAD_vol17-2_ch4.pdf , , Date of view : 12/02/2018; 10:30)

المطلب الثاني: خصائص التنوع الاقتصادي وأهدافه

بعد التعرف على مفهوم التنوع الاقتصادي وعلاقته بكل من النمو والتنمية، نتضح مجموعة من السمات التي يتميز بها التنوع الاقتصادي والأهداف التي يصبو إليها.

الفرع الأول: خصائص التنوع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنوع الاقتصادي نذكر منها ما يلي¹:

1. التنوع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطراً يهدد مصيره، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنوع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي؛

2. التنوع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية: إن التنوع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تتناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، ما من شأنه أن يضمن أيضاً زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وصولاً إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنوع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضاً، ففي سياق التنوع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتتسأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي؛

3. التنوع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة: إن التنوع الاقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يسهم في دعم عملية التنمية²، بحيث يرى البعض أن تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنوع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين

¹ - طبائبية سليمة، لرباع الهادي، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 07، 08 أبريل 2008، متوفر على الموقع: (اطلع عليه في <http://eco.univ-setif.dz/seminars/ddurable/31.pdf>) (2016/02/03)

² - بوكار عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري بين خيار التنوع الاقتصادي وخيار الأمن الطاقوي، مجلة الحقيقة، العدد 34، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، سبتمبر 2015، ص ص: 334، 335.

في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنوع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.¹

كما يعد التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان لاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنوع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنوع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنوع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.²

الفرع الثاني: أهداف التنوع الاقتصادي

عادة ما يكون لجهود التنوع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية.³

يمكن تلخيص أهداف التنوع الاقتصادي فيما يلي⁴:

- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية؛
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية؛
- خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية، وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية؛
- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق الحكومي.

¹ - نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، مرجع سبق ذكره، ص 466.

² - Michael chugozie Anyaeh, Anthony chkwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, authors & scientific Research Publishing, 2015, p 8.

https://file.scirp.org/pdf/OJPS_2015030609345277.pdf

³ - ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، بيروت- لبنان، جوان (يونيو) 2002، ص 08.

⁴ - للتفصيل أنظر:

- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 08، العدد 31، 2014، ص 57.

- خالد بن نهار الرويس وآخرون، التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية قدمت في إطار اللقاء التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض، مارس 2017.

- مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 05، العدد 02، كربلاء- العراق، جوان، 2007، ص 34.

من خلال ما سبق نستنتج أن التنوع الاقتصادي يهدف أساساً إلى خلق اقتصاد متوازن يعتمد على أكثر من قطاع في تحقيق الإيرادات وتنوع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد.

المطلب الثالث: أنماط التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

لكي تكون عملية التنوع الاقتصادي ناجحة، يجب أولاً معرفة الأنماط والمستويات التي يتم تركيز جهود التنوع الاقتصادي فيها، ليتم بعد ذلك إخضاع تلك الجهود لمجموعة من المؤشرات تمكن من تقييم مدى النجاح في تنوع الاقتصاد.

الفرع الأول: أنماط التنوع الاقتصادي

يوجد أشكال مختلفة للتنوع إلا أن معظم جهود التنوع الاقتصادي، تركز على تنوع القاعدة الإنتاجية وتنوع التجارة الخارجية.

أولاً: تنوع القاعدة الإنتاجية: يتمثل هذا النوع بشكل خاص عند تحقيق تغيير في بنية الإنتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشمل تنوع على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وتنوع على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة.

1- **تنوع الإنتاج على مستوى المؤسسة الاقتصادية:** يحدث تنوع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعاً أو أرباحاً أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدها أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالاً كاملاً.

2- **تنوع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:** يحصل تنوع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات،¹ ونشير هنا إلى أن ديناميكية نمو الإنتاجية في الصناعة أسرع من مثلتها في بقية القطاعات الاقتصادية نظراً إلى قابلية القطاع الصناعي المتميزة على استيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجيا المتقدمة والأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم العمل والإنتاج وتوفير مجالات أوسع وآفاق أرحب لإقامة الإنتاج الكبير والمتخصص في فروع مختلفة.²

¹ محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، 2016، ص 638.

² عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصادات الإنتاج الصناعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 19.

إن تنوع الإنتاج سواءً كان على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد ككل فإنه يأخذ أحد الشكلين الآتيين¹:

- **التنوع الأفقي:** يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، كقطاع البترول؛
- **التنوع العمودي:** يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

ثانياً: تنوع على مستوى التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنوع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبها الرئيسي، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، وكذا طبيعة هذه السلعة، فحدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنوع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها.

يقصد هنا بعملية تنوع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلالها، ولذلك فإن تنوع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات، وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستورد أبواباً، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات... الخ، ثم تدريجياً أصنافاً كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيها و عوضاً عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.²

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

من أجل تقييم مدى نجاح التنوع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي نستطيع من خلالها قياس درجة التنوع في القطاعات الاقتصادية، وغالباً ما تتحدد تلك المعايير من خلال الاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة التي تعكس صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي.

أولاً: مؤشرات دالة على التنوع الاقتصادي: تعتبر هذه المؤشرات كأدلة على مستوى التنوع الاقتصادي، تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الكلي للدولة، ومن أهمها ما يلي³:

¹ - إلياس بن ساسي، الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص 79.

² - طبائبية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سبق ذكره.

³ - ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3 الجزائر)، 2014-2015، ص

- ❖ **درجة التغير الهيكلي:** وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات.
- ❖ **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط:** ومن الواضح أن التنوع يفترض أن يحد من عدم الاستقرار على مرور الزمن.
- ❖ **تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن.
- ❖ **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي، إلا أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- ❖ **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المقياس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنوع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- ❖ **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة، واختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

إن هذه المؤشرات تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنوع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع، كما إن استخدام نسب التغير في ناتج القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشراً للتركيب القطاعي للاقتصاد، قد لا يكون دقيقاً، خاصة عندما تحدث تغيرات طارئة في هذه النسب نتيجة لتقلب الأحوال الجوية أو وجود حالة كساد، أو تقلبات أسعار الموارد الطبيعية مثلاً، فالتركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو، ليس بالضرورة صائباً، لأنه من الممكن أن تنمو هذه القطاعات بدون حدوث تنمية حقيقية عندما ينشأ القطاع الصناعي كجيب في الاقتصاد الوطني منعزلاً عن بقية قطاعاته، لذا فمن الأمور المهمة في قياس تقدم الاقتصاد هو التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن.¹

ثانياً: مؤشرات قياس درجة التنوع الاقتصادي: يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، فبعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف،

¹ - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة- مصر، 2003، ص 112.

أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، والبعض الآخر يعتمد على مفهوم التنوع كعامل هيرفندال-هرشمان الذي يعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي¹، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنوع الاقتصادي.

1- مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN)*: من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركيز الاقتصادي، وبحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية²:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندال هيرشمان؛

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

2- مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD): يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، وبحسب وفق الصيغة التالية³:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

¹ - ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 22، العدد 03، 2015، ص ص: 461، 462.

* يعتمد مؤشر هيرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته، ويطبق هذا المؤشر بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير.

² - أسماء بللعماء، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 333.

³ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص ص: 145، 146.

حيث:

S_j : مؤشر تنوع الصادرات؛

h_{ij} : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j ؛

h_i : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

3- مؤشر فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث:

COS: مؤشر فلاديمير كوسوف؛

α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

كلما أصبحت قيمة $COS=0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد عن هذه القيمة، يدل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية.¹

المطلب الرابع: محددات التنوع الاقتصادي وآليات تحقيقه

إن نجاح التنوع الاقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الآليات، تتناول الدراسة في هذا المطلب محددات التنوع الاقتصادي وآليات تحقيقه.

الفرع الأول: محددات التنوع الاقتصادي

من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنوع الاقتصادي، نجد:

1. **التدخل الحكومي**: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً ومسبباً لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنوع مصادر الدخل؛ دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية؛ وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية.² ومن بين الإجراءات

¹ - عماد الدين المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970-2004)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق - سوريا)، 2008، ص 94.

² - عبد العزيز عبدوس، تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، ديسمبر 2016، ص

والسياسات الحكومية التي تسهم في تنوع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه. كمثال حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنوع الاقتصادي، نذكر حالة دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، أين تدخلت حكومة هذا البلد بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5 مليار دولار من البنك الإفريقي للتنمية، بحيث تم تخصيص جزء من هذا التدخل لوضع إستراتيجية لتنوع اقتصاد البلد.¹

2. القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في نمو التنوع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائماً بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص. يعود الارتباط بين التنوع وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد إلى سببين²:

- يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل؛
- مشاركة القطاع الخاص التنوع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة.

3. الموارد الطبيعية: من بين العوامل التي تقود التنوع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تُستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنوع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصاداتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع مع الأسواق الإفريقية والعالمية.

4. القدرات المؤسسية والموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسسية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنوع عبر الموارد الأساسية وفي

¹ - للتفصيل أنظر: شكوري سيدي أحمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان)، 2012/2011، ص 64 (بتصرف).

² - عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنوع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي - الجزائر، يومي 03/02 نوفمبر

قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسسية والتنسيق أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء؛ أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية.¹

الفرع الثاني: آليات تحقيق التنوع الاقتصادي

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنوع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولت الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي²:

1- إعادة الاعتبار للدولة التنموية: الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للنتائج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك تؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية؛

2- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. انطلاقاً من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنوع الاقتصادي.³

اتخذت الكثير من الدول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء رئيس من جهودها لتحرير وتنويع اقتصادها، ووضعت خططاً للخصخصة تتزامن مع إصلاحات مؤسسية وقانونية موازية، ومن الأمثلة على ذلك نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت عائدات معتبرة من الخصخصة خلال التسعينات والألفيات (أنظر الملحق رقم 02).

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عملياً أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في

¹- أنظر:

- United Nations, *Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries*, op-cit, p p: 18-23.

-United Nations, *The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures*, op-cit, p p: 08-12.

²- توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط- حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017، ص ص: 590، 591.

³- أنظر:

- رشيد فرهاد، المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجاً، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص مقارنة اقتصادية، قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، 10 ماي 2013، ص ص: 68، 69.

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلية لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها.

فالتنوع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على مصادر الدخل الاقتصادي*؛

4- **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنوع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دوراً حيوياً في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان اقتصاداتها.¹ وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الاقتصاد كآليتي²:

- تسهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية منتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- تُحقق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محلياً بدلاً من استيرادها، وبالتالي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛
- تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي؛
- تسهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاع الضرائب، كما تسهم في تعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتج المحلي.

* أشارت بعض الدراسات إلى أن أهم وسيلة للاستفادة من التنوع القطاعي في الاستثمار الأجنبي المباشر هو من خلال الآثار الخارجية لانتشار التقنية العالية نتيجة عدة أسباب الأول أن التكنولوجيا الجديدة غالباً لا تكون متوفرة محلياً، وثانياً استخدام التكنولوجيا الجديدة يرتبط بدرجة عالية من المخاطر فوجود الشركات الأجنبية واستخدامها لهذه التكنولوجيا يزيل هذه المخاطر، ثالثاً الشركات الأجنبية بطبيعتها لها القدرة على الإنتاج الكبير، وبالتالي خلق وفورات الإنتاج الكبير مما يمكنها من تحطيم الاحتكار الداخلي وجعل السوق أكثر تنافسية وكفاءة. أنظر: أيسر ياسين فهد، أحمد محمد جاسم، أثر التنوع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2003-2014، مجلة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017، ص 377.

¹- لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، يومي 25-26 أبريل 2017، جامعة 08 ماي 1945، قالمة- الجزائر، ص ص: 04، 05.

²- عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية- العراق، العدد 34، 2012، ص ص: 217-219.

5- التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.¹

المبحث الثاني: الاقتصادات النفطية بين نقمة الموارد ومتطلبات التنوع الاقتصادي

بدأت فكرة أن وفرة الموارد الطبيعية من الممكن أن تكون نقمة على الدول الغنية بالموارد الطبيعية بدلاً من أن تكون نقمة في الظهور في الأدبيات الاقتصادية منذ فترة طويلة، وازداد الاهتمام بهذه الظاهرة مع تراجع وتباطؤ النمو الاقتصادي الذي عانت منه معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وتعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتوصلت أغلبها لنفس النتيجة المتمثلة في وجود علاقة قوية طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول وتراجع الأداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وسميت هذه العلاقة بنقمة الموارد.

عند الوقوف على تفسير ظاهرة نقمة الموارد نجد أن بعض الاقتصاديين فسرها تفسيراً اقتصادياً يشمل في الغالب المرض الهولندي ودورية السياسة المالية، بينما فسرها آخرون تفسير سياسي، لتبين الأدبيات والدراسات الأكاديمية الحديثة بعد ذلك، الدور المهم الذي تؤديه المؤسسات في ترقية النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يُعد التنوع الاقتصادي من بين أهم الحلول التي تُمكن من تجنب آثار نقمة الموارد على الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية.

المطلب الأول: الاقتصادات النفطية ونقمة الموارد

أدى اكتشاف الموارد الطبيعية إلى اعتقاد الكثير بأن هذه الثروات الطبيعية خاصة النفطية منها، تمثل مورد رئيس للغنى ولتمويل عملية التنمية، فقد كان يُنظر إلى أن توفر ثروات طبيعية سهلة الاستثمار لها عوائد ضخمة مستمرة على أمد طويل نسبياً سوف يأتي بنتائج إيجابية، لكن التجربة الواقعية الطويلة بينت عكس ذلك، فالعديد من الدول ذات الموارد الطبيعية عانت من تدهور وتعطل في عملية التنمية، حيث كانت نتائج التنمية غاية في السلبية، تمثلت في ببطء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، وتدني مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وتفشي الحكم الفاسد، وكذا انتشار الصراعات والحروب.

الفرع الأول: خصائص الاقتصادات النفطية

يختلف تعريف وتصنيف الدول النفطية عن باقي دول العالم، تبعاً لتباين تأثير النفط على النشاط الاقتصادي بين مختلف الدول النفطية، بحيث تعتبر بعض الهيئات الدولية أن "الدول النفطية هي تلك التي

¹ - لومايزية عفاف، التنوع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة إلكترونية متوفرة على الموقع: (<https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181>)، تاريخ الإطلاع: 2018/04/24؛ 20:19).

تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، بينما تعتبر جهات أخرى أن الدول النفطية هي تلك التي تقوم باستغلال وإنتاج الثروة النفطية، إلا أن اقتصر تصنيف الدول النفطية على أساس معيار الإنتاج سيصنف دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضمن الدول النفطية، بالنظر لحجم إنتاجها رغم أنه لا يكفي لتغطية طلبها من النفط، وعلى هذا الأساس فإن التصنيف الحقيقي للدول النفطية يجب أن يعتمد على المفهوم التالي: " الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم". وبالتالي فإن الدول النفطية هي الدول المصدرة للنفط.¹

يمكن توضيح أهم الدول النفطية في الجدول الآتي:

جدول رقم (I-01): ترتيب أهم الدول النفطية في العالم سنة 2016

الوحدة: مليار دولار أمريكي

المرتبة	الدولة	الصادرات	المرتبة	الدولة	الصادرات
1	المملكة العربية السعودية	136.2	11	فنزويلا	20.4
2	روسيا	73.7	12	كازاخستان	19.4
3	العراق	46.3	13	المكسيك	15.5
4	كندا	39.5	14	قطر	14.6
5	الإمارات	38.9	15	المملكة المتحدة	13.3
6	الكويت	30.7	16	سلطنة عمان	12.9
7	إيران	29.1	17	أذربيجان	10.9
8	نيجيريا	27	18	الجزائر	10.5
9	أنغولا	25.2	19	البرازيل	10.1
10	النرويج	22.6	20	الولايات المتحدة الأمريكية	8.3

المصدر: إعداد الطالبة نقلاً عن:

-World's Top Exports, on line: <http://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country/> (Date of view: 21/02/2018; 09:42)

عادة ما يطلق على الدول التي يرتبط أداءها الاقتصادي بالنفط، اسم الاقتصادات النفطية، كونها تتميز بمجموعة من الخصائص عن بقية الدول لعل أهمها ما يلي²:

❖ عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي نتيجة عدم تنوع هيكلها الاقتصادي الذي يهيمن عليه القطاع النفطي؛

¹ - بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصادات الدول النفطية - الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3)، 2010/2011، ص 119.

² - أنظر: بوفليح نبيل، المرجع السابق، ص 125.

- ❖ اعتماد الهيكل التمويلي الداخلي على مداخيل الثروة النفطية، مما يؤدي إلى زيادة فرص التعرض للصدمات الخارجية، وبالتالي عدم استقرار الموازنة العامة لهاته الدول؛
- ❖ وضعية موازين مدفوعات هذه الدول تتحدد بمستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك لارتباط الميزان التجاري بالصادرات النفطية التي تشكل نسبة هامة من إجمالي صادرات الدول النفطية.

الفرع الثاني: دراسات اقتصادية حول نقمة الموارد

تعني نقمة الموارد التناسب العكسي ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، أي أنها توضح التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية وبالعكس.¹

تجدر الإشارة هنا إلى أن نقمة الموارد لا تعني مجرد امتلاك البلد لمخزون من البترول أو المعادن، بل بالأحرى تعني البلدان التي تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات النفط، ويتم قياس هذا الاعتماد عادة بمدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات (عادة من 60% إلى 90% من إجمالي الصادرات).

بالإضافة إلى أن لعنة الموارد لا تعني أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس بالضرورة سلباً على التطور والنمو الاقتصادي، بل على العكس هناك دول كالنرويج وأستراليا*، بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية لديها، إلا أنها تتمتع باقتصاد أكثر تنوعاً ومعدلات نمو مرتفعة.²

وبالتالي نستنتج أن نقمة الموارد تنطلق من فكرة أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد ما، فتتحول من نعمة إلى نقمة في الأجل الطويل، إذا لم يتم معرفة كيفية استغلال وإدارة العوائد المتأتية من تلك الموارد.

لقد تم تحليل ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية منذ 1950، حيث أثبت كُتاب ذلك العصر أن الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية تشكل عائقاً أمام أدائها الاقتصادي، فتركز السؤال في السنوات ما بين 1950-1960 حول تدني مستوى المبادلات.³ ومن أهم الدراسات التي قام بها جملة من الباحثين بخصوص ظاهرة نقمة الموارد نجد:

¹ - هيثم سليمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 25، مارس 2015، ص 04.

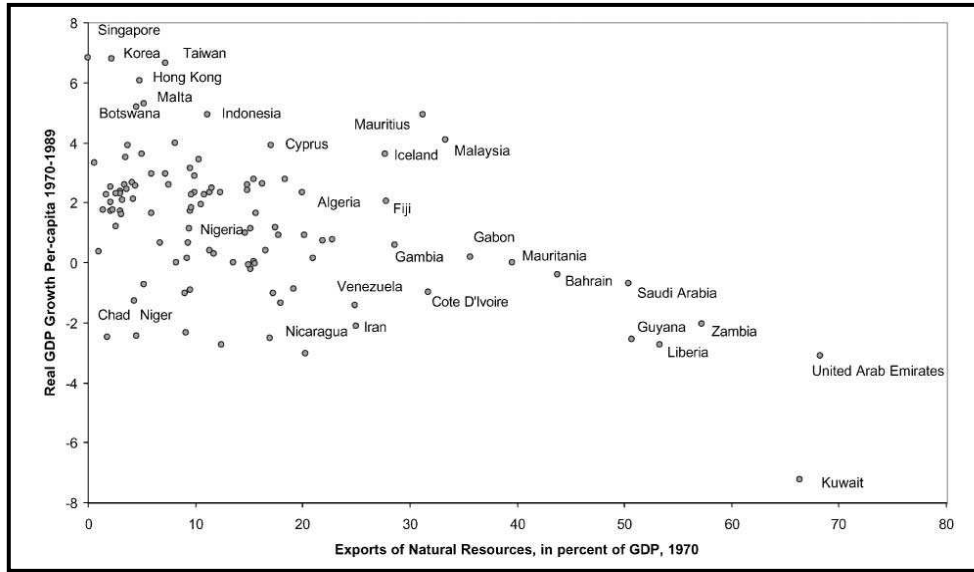
* يرى بعض الباحثين أن هناك بعض الدول (النرويج، اندونيسيا، بتسوانا)، استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى، هذه التجارب الناجحة بينت إمكانية أن تتحول الموارد المعدنية إلى نعمة وليس بالضرورة أن تكون نقمة.

² - صادق هادي، محمد خاوي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصادات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج (دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج)، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة- الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص 04.

³ - منصور منال، الظاهرة الهولندية وتفسيرات لعنة الموارد الطبيعية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص 2.

- دراسة لـ **Gobind Nankanni** سنة 1979¹: أكد فيها أن الاقتصادات التي تمتلك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفاً في القطاع الزراعي، وتنوع الصادرات، واستقرار الإيرادات، كما أن أداءها ضعيف في معالجة التضخم وفي الإدخار وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تمتلك ثروة طبيعية.
- دراسة لـ **Richard Auty** سنة 1993²: تطرقت الدراسة إلى وصف فشل الدول الغنية بالموارد في استغلال ثروتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة.
- دراسة لـ **Warners and Sachs** سنة 1997³: توصل الباحثان إلى وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية ونمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحيث ناقشت هذه الدراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بالتركيز على عينة من دول نامية غنية بالموارد وأخرى فقيرة للموارد خلال الفترة (1970-1989)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (I-02): العلاقة بين النمو ووفرة الموارد الطبيعية لمجموعة من الدول (1970-1989)



Source: Jeffery D.Sachs, Andrew M.Waner, **Natural resources and economic development The curse of natural resources**, European Economic Review 45, 2001, p 829.
(<http://www.earth.columbia.edu/sitefiles/file/about/director/pubs/EuroEconReview2001.pdf>)

¹- صادق هادي، محمد خاوي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

²- Richard M. Auty, **Sustained Development in Mineral Economies: The Resources Curse Thesis**, Routledge, New York, 1993.
(<https://books.google.dz/books?id=uMCIAgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false> , Date of view : 12/02/2018; 20:40)

³- للإطلاع على الدراسة أنظر :

- Jeffery D.Sachs, Andrew M.Waner, **Natural Resource Abundance and Economic Growth**, National Bureau of Economic Research (NBER), November 1997.
(<https://pdfs.semanticscholar.org/7b14/045909f42117197b82a910782ab68330a3e7.pdf> , Date of view : 07/11/2017; 18:12)

يتضح من الشكل رقم (I-02) أن الدول الأكثر نمواً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، هي الدول الأقل تصديراً للموارد الطبيعية، بحيث يتبين أن سنغافورة هي الأكثر نمواً والأفقر من حيث الموارد الطبيعية إضافة إلى دولة أخرى كوريا الجنوبية، هونكونغ وتايوان.

كما يلاحظ أيضاً أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية والأكثر تصديراً مثل ليبيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت، تحقق نمواً منخفضاً، أما الجزائر فيتضح أنها كانت تصدر موارد طبيعية أكثر من دول جنوب شرق آسيا (سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونكونغ وتايوان)، لكنها تحقق نمو متوسطاً وأقل مما تحققه هذه الدول.

- دراسة لـ **Throaldor Gylfason سنة 2001**¹: توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان فقيرة الموارد، ويضرب مثال على ذلك الدول المصدرة للنفط (OPEC)، فقد انكمش نمو GDP بالنسبة للفرد فيها مجتمعة إلى 1.3% في المتوسط سنوياً للفترة (1965-1998).

- دراسة لـ **Eric Neumayer سنة 2004**²: تناول فيها نمو الدخل الفعلي (نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه استهلاك رأس المال الطبيعي والمنتج)، ورأى أنه يتناسب عكسياً مع وفرة الموارد.

- دراسة لـ **Victor Poletrovich and all سنة 2010**³: شملت هذه الدراسة الفترة (1960-1990)، توصل الباحثون إلى أن الدخل الإجمالي للدول الفقيرة من الموارد الطبيعية نما ثلاث أضعاف مقارنة بالدول الغنية بهذه الموارد، كما أن فجوة النمو أخذت تتسع مع مرور الوقت.

إن التساؤل الهام الذي يثيره الاقتصاديون بعد ثبوت ظاهرة لعنة الموارد يتعلق بسياسات الدول المصدرة للموارد تجاه هذه الموارد، وكيفية استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تقوم على التنوع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتضمن مصلحة الأجيال المتلاحقة، خاصة أنه عادة ما يتم الاعتماد على حجم الاحتياطات المعلنة من هذه الموارد، وعلى الأسعار المستقبلية المتوقعة لها، وعلى تكاليف إنتاجها الحالية، وتبدأ بإطلاق مشاريع تنموية قد لا تستطيع تحقيقها، وذلك إما لسوء تقدير الاحتياطات أو تراجع

¹- Thorvaldur Gylfason and Gylfi Zoega, **Natural Resources and Economic Growth: The Role of Investment**, June 2001, p10. (Date of view: 08/11/2017; 14:55)
<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.1.512.4481&rep=rep1&type=pdf>.

²- للاطلاع على الدراسة أنظر:

- Eric Neumayer, **Does the Resource Curse hold for Growth in Genuine Income as Well?**, World Development, Volume 32, Issue 10, October 2004. ([http://www.lse.ac.uk/website-archive/GeographyAndEnvironment/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20\(Resource%20Curse\).pdf](http://www.lse.ac.uk/website-archive/GeographyAndEnvironment/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20(Resource%20Curse).pdf)), Date of view : 07/11/2017;20:34)

³- للإطلاع على الدراسة أنظر:

- Victor Polterovich, Vladimir Popov, and Alexander Tonis, **Resource abundance: A curse or blessing?**, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Working Paper, No 93, June 2010.
(http://www.un.org/esa/desa/papers/2010/wp93_2010.pdf, Date of view : 08/11/2017; 14:50)

الأسعار أو ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة، فيؤدي كل ذلك إلى تراجع الإيرادات المتوقعة، وهذا لا شك يمثل صدمة تنموية غير متوقعة للأجيال الحالية والمستقبلية.¹

المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد

قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى نقمة الموارد الطبيعية، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن المرض الهولندي ودورية السياسة المالية، يُعتبران من أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد.

الفرع الأول: المرض الهولندي

تعود نشأة هذه الظاهرة إلى وضعية اقتصادية عانت منها هولندا في فترة الستينات من القرن العشرين، حيث شهدت هولندا زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال وعلى غير ما كان متوقفاً كان لهذا التطور انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد، حيث أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة مما أدى إلى تراجع تنافسية الصادات الصناعية لهولندا، وأصبحت هذه الظاهرة تعرف باسم المرض الهولندي.²

بالرغم من أن المرض الهولندي ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي، فإن هذه الظاهرة ليست محصورة على البلدان النامية ولا على صادرات المحروقات، ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس (زامبيا)، والكافور (غينيا)، كما نتج عن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى داخل البلد نفس أعراض الظاهرة، وهذا ما حدث في مصر وبنقلادش نتيجة لتدفق المساعدات الأجنبية.³

من الخصائص البارزة لهذا المرض هو الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع، وضعف الميزة التنافسية للصناعات الوطنية، وهذا المناخ الاقتصادي يشجع على استيراد السلع الأساسية نظراً لتدني قيمتها أمام مثيلاتها المنتجة محلياً، ومن ذلك تنشأ أمراض اقتصادية متعددة تحت مظلة المرض الهولندي من تعطيل لقوى الإنتاج، وعدم الاستغلال الكفء للموارد المتاحة بشكل اقتصادي، وسيطرة الاقتصاد الريعي من حيث الاعتماد على مورد وحيد مثل النفط.⁴

¹ - صادق هادي، محمد خاوي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² - كريستين إبراهيم - زادة، المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 50.

³ - Abdulkader Sid Ahmed, **Du « Dutch disease » à l'« OPEP disease ».** Quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays, Revue Tiers-Monde, tome 28, No 112, 1987, p. 898. (https://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1987_num_28_112_4541, Date de vue: 20/02/2018; 11:00)

⁴ - خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 3)، 2015/2014، ص ص: 27، 28.

تعددت الدراسات والأعمال التي حاولت تفسير ظاهرة المرض الهولندي لعل أكثرها توضيحاً، ثلاث نماذج نذكرها كالتالي:

أولاً: نموذج Gregory (1976)¹

إن هذا الاقتصادي، بالرغم من أنه لم يذكر مصطلح المرض الهولندي إلا أن دراسته كانت تعالج نفس أعراض هذه الظاهرة الاقتصادية التي مست الاقتصاد الاسترالي، فقد اهتم بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي تطرأ على الاقتصاد الاسترالي بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم، حيث وضع Gregory نموذجاً مبسطاً وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات والطلب على الواردات، وينطلق هذا النموذج من الفرضيات التالية:

✧ أسعار السلع المتداولة هي أسعار عالمية، وغير متأثرة بالطلب على الواردات أو المعروض من الصادرات في أستراليا؛

✧ ثبات معدلات التبادل التجاري*؛

✧ وحدات الصادرات والواردات تم اختبارها على أساس معدل التبادل التجاري بينهما بالأسعار العالمية.

خلاصة ما توصل إليه هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات، وبالتالي فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي** للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي.²

¹ - للتفصيل أكثر والاطلاع على الدراسة أنظر:

- R. G, Gregory, **Some Implication of the Growth the Mineral Sector**, The Australian Journal of the Agricultural Economics, volume 20, No 02, 1976. (<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/j.1467-8489.1976.tb00178.x>, Date of view : 10/11/2017; 18:18)

* يقصد بمعدل التبادل التجاري النسبة بين مؤشر سعر الصادرات ومؤشر سعر الواردات لمنتج معين، والذي يعكس القوة الشرائية لصادرات البلد ووارداته.

** يُعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يمثل نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية ($P_{\text{ع}}$) إلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية ($P_{\text{ع}} * P_{\text{و}}$).

$Re = \frac{P_{\text{ع}}}{P_{\text{و}} * P_{\text{ع}}}$: بحيث سعر الصرف الاسمي، $P_{\text{و}}$ مؤشر الأسعار الأجنبي، $P_{\text{ع}}$ مؤشر الأسعار المحلي.

² - إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - الجزائر)، 2016/2015، ص ص: 203، 204 (بتصرف).

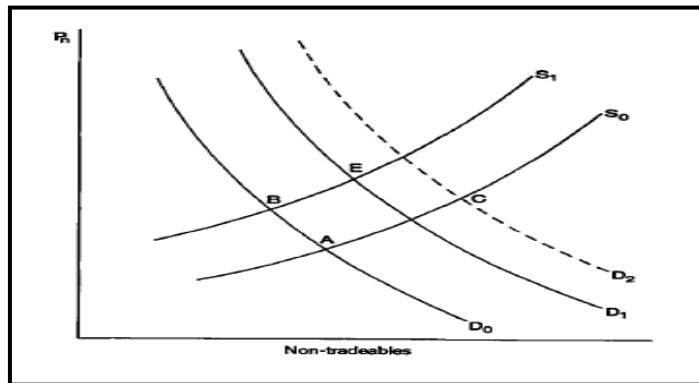
ثانياً: نموذج Gorden (1984)

قام Gorden بوضع نموذج يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي، أطلق عليه اسم النموذج الأساسي، بحيث ركز من خلاله على سعر الصرف الحقيقي كآلية ينتقل بها أثر انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية إلى باقي الاقتصاد.*

ينطلق هذا النموذج من الفرضيات التالية¹:

- ✧ وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاث قطاعات:
 - قطاع منتعش (B): يمثل الموارد الطبيعية المناجم والبتروك؛
 - قطاع متأخر (L): يمثل قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجياً غير الموارد الطبيعية، ويشمل كل من المنتجات المحلية والقطاع الفلاحي؛
 - قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري (N): يتمثل خاصة في قطاعات الخدمات، البناء والنقل ومختلف الأشياء التي يصعب استيرادها وتصديرها؛
 - ✧ لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال)، وعامل إنتاج متحرك ومشارك بين كل القطاعات (العمل)؛
 - ✧ ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها؛
 - ✧ إهمال الجوانب النقدية.
- الشكل التالي يوضح هذا النموذج:

الشكل رقم (I-03): نموذج كوردن Corden



Source: Warner Max Corden, **Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and consolidation**, Oxford Economic Papers, volume 36, 1984, p: 361.

* إن انتعاش قطاع الموارد الطبيعية والمعدنية ينتج عنه خلل في التوزيع القطاعي للاقتصاد، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يحفز الاستيراد بدلاً من التصدير. وعلى العكس من ذلك، نجد بأن رواج قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة دولياً (البناء والخدمات) يجعل منه ملاذاً للاستثمار أكثر، نظراً لضخامة هوامش الربح التي يدرها. فالسعي وراء الربح الجشع والاعتماد المفرط على المحروقات والموارد المعدنية في التصدير، يؤدي إلى انحلال التصنيع وتراجع في القطاع الفلاحي، وبالتالي انحصار النمو والتنمية الاقتصادية في الأفق الضيق.

¹ - Warner Max Corden, **Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and consolidation**, Oxford Economic Papers, volume 36, 1984, p: 360.

(<http://www.bresserpereira.org.br/terceiros/cursos/2013/07.09.corden.pdf> , Date of view : 10/11/2017; 17:29)

توصل النموذج إلى أن انتعاش القطاع المصدر للموارد يولد نوعان من الآثار¹:

❖ **أثر النفقات:** يظهر مع ارتفاع مداخيل القطاع المنتعش، وبسبب إنفاق جزء من هذه المداخيل (مع مرونة موجبة للدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N)، فإن أسعارها سترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، مما يرفع من سعر الصرف الحقيقي والطلب على منتجات القطاع N.

❖ **أثر حركة الموارد:** يظهر عند انتعاش القطاع B الذي يؤدي لزيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه، فتتحول اليد العاملة من القطاعين L و N للقطاع B، ويؤدي هذا التأثير إلى:

- تحول اليد العاملة من القطاع L نحو القطاع B يجعل إنتاج القطاع L ينخفض، ويسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي، وهو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل، وهذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

- تحول لليد العاملة من القطاع N نحو القطاع B، مما يؤدي إلى انخفاض القطاع N بسبب تحول الموارد منه نحو القطاع B، وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب على أثر النفقات.

ثالثاً: نموذج الأثر النقدي Edwards (1985)²

ناقش هذا النموذج فكرة المرض الهولندي من زاوية مغايرة، حيث افترض أن ازدهار الصادرات السلعية سوف يؤدي إلى ارتفاع في التقدير الحقيقي للعملة المحلية، زيادة إنتاج السلع غير القابلة للتداول وتراجع في الإنتاج والعمالة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون له آثار نقدية هامة في المدى القصير، والتي تمتد إلى سعر الصرف الحقيقي.

وضع Edwards نموذجاً يوضح من خلاله آثار التغيرات في السعر التصديري للسلع الأساسية على خلق النفود والتضخم، حيث اختار الاقتصاد الكولومبي كعينة للدراسة (أسعار الصرف الحقيقية في كولومبيا يتم تحديدها عن طريق تحركات أسعار البن العالمية).

تمثلت الفرضيات التي انطلق Edwards منها لتحليل نموذجه في الآتي:

- ❖ اقتصاد صغير سائر في طريق النمو؛
- ❖ عدم وجود أسعار مالية محلية، وفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال؛
- ❖ يتكون الاقتصاد من جانب نقدي وجانب حقيقي.

¹ - Warner Max Corden, **Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and consolidation**, op- cit, p 361.

- فيما يخص أثر النفقات وأثر حركة الموارد أنظر أيضاً: كريستين إبراهيم - زادة، المرض الهولندي - ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، ص 50.

² - Sebastian Edwards, **Commodity export Boom and the Real Exchange Rate: The Money-Inflation Link**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No.1741, Cambridge, 1985, p p : 01-23. (<http://www.nber.org/papers/w1741.pdf>, Date of view : 18/11/2017;14:17)

من ناحية الجانب النقدي، يظهر النموذج أن الطفرة في صادرات السلع الأساسية سوف تولد عادة زيادة على المدى القصير في خلق النقود والتضخم وارتفاع حقيقي في سعر الصرف.

كانت نتائج هذه الدراسة كالتالي:

- ارتفاع (انخفاض) في سعر القهوة العالمي سيؤدي إلى ارتفاع (تراجع) حقيقي في سعر الصرف؛
- التغيير في أسعار القهوة العالمية يرتبط بشكل كبير بكل من خلق النقود ومعدلات التضخم، كما أن لهذه الأخيرة علاقة عكسية مع معدل تخفيض العملة.
- تبين أن في كولومبيا الارتفاع الحقيقي في أسعار الصرف ناتج عن ارتفاع أسعار القهوة العالمية التي تم استيعابها، جزئياً من خلال خلق النقود والتضخم، والجزء الآخر بإجراء تعديل على سعر الصرف الاسمي.

أما فيما يخص الجانب الحقيقي فقد أوضح أن تأثير انتعاش القطاع المصدر ينتقل بواسطة أثري حركة الموارد والإنفاق.

توصل في الأخير إلى أن الأثر النقدي يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر، وفي حالة نظام صرف ثابت فإن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف يصاحبه انخفاض في المستوى العام للأسعار، أما في حالة نظام صرف مرن فيصحب ارتفاع الصرف الحقيقي نمو في معدل التضخم، موضحاً أن المرض الهولندي يسهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي، كما يؤثر على عرض النقود وهذا عن طريق تراكم احتياطات الصرف الرسمية، هذا ما يمثل الأثر النقدي والذي يضاف إلى أثر حركة الموارد وأثر الإنفاق، والتي تؤدي كلها إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

الفرع الثاني: دورية السياسة المالية

تعرف الدول الغنية بالموارد تغيرات دورية يعود سببها إلى حجم التقلبات في أسعار تلك الموارد على المستوى الدولي و بالأخص النفط، كون أهم ما يميز أسعار النفط هو تقلبها الدائم وعدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل، ففي معظم الأحيان يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط، كما أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة، خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ بهذه التغيرات الدورية*.

يتجلى تأثير هذه التقلبات في مداخل النفط على الاقتصاد في علاقة الارتباط الموجبة بين المداخل المحصلة والنفقات العامة، وبالتالي فإن التقلبات في المداخل والتي يرافقها تقلبات في مجتمعات الإنفاق العام

* ذلك أن التقلبات في أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل، منها مرتبط بالعرض في أوبك أو خارج أوبك وتقلبات سعر صرف الدولار، فضلاً عن العوامل السياسية والمناخية، كل ذلك يوجد حالة عدم التأكد حول تغيرات أسعار النفط، مما يجعل اقتصادات الدول المصدرة للنفط عرضة لصدمات دورية، لأن عدم الاستقرار في أسعار النفط ينعكس على إيراداته. أنظر: نوري محمد عبيد الكصب الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 51.

والخاص سوف يؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف الحقيقي، وتؤدي تقلبات الصرف الحقيقي هذه إلى عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يثبط الحافز على الاستثمار.¹

ينتج عن عدم الاستقرار والتذبذب في عائدات النفط، تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية، والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) وتكون انكماشية في فترات الركود (تراجع المداخيل)، ويترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، انحصار الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، انخفاض النمو الاقتصادي وتأثيرات سلبية على الفقراء.²

المطلب الثالث: التفسير السياسي والمؤسسي لنقمة الموارد

بالإضافة إلى التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد، يرى بعض الاقتصاديين أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية*، كما أن للمؤسسات دور في تحقيق النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي للدول، وبالتالي تحديد العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: التفسير السياسي

إن الحافز السياسي الذي تحدته وفرة الموارد يمثل أهم عامل يساعد على فهم وتفسير الأداء الاقتصادي الهزيل الذي تتميز به معظم الدول الغنية بالموارد، وبطء النمو الاقتصادي فيها مقارنة بدول أخرى، وهناك أربعة نقاط أساسية لتفسير السبب في إمكانية أن تكون وفرة الموارد نقمة بدلاً من نعمة بالنسبة لهذه الدول وهي:

¹ - شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² - Paolo Manasse, **Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS**, International Monetary Fund , working Paper , 2006, P 04.
(<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp0627.pdf>, Date of view : 11/11/2017;15:24)

* حسب Michael L. Ross يمكن تصنيف التفسير السياسي لنقمة الموارد إلى ثلاثة نظريات:

- **النظرية الإدراكية:** التي أدركت أن التدفقات المتزايدة لعائدات الموارد الطبيعية تؤدي إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين، وهذا ما يفسر لماذا فشلت عدة حكومات في تنويع صادراتها والمحافظة على استقرار السياسات وضعف قطاعها الخاص، الأمر الذي جعل منها عرضة لظاهرة المرض الهولندي؛
- **النظرية الاجتماعية:** ترجح هذه النظرية فكرة أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي، مما يؤثر سلباً على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة.
- **مقاربة المؤسسات:** والتي تؤكد أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية تتميز بضعف مؤسساتها وتفقد للكفاءة والجودة، مما يضعف قدرتها على صياغة الخطط الإستراتيجية للتنمية. أنظر:

- Michael L. Ross, **The Political Economy of The Resource Curse**, world politics, volume 51, January 1999, p 308.

(https://www.researchgate.net/profile/Michael_Ross11/publication/235737580_The_Political_Economy_of_the_Resource_Curse/links/5411b1a00cf264cee28b50fb/The-Political-Economy-of-the-Resource-Curse.pdf?origin=publication_detail, Date of view: 15/11/2017; 13:56)

- 1- المبالغة في استغلال واستخراج الموارد الطبيعية على حساب طرق أخرى أكثر فاعلية لخلق الثروة؛
- 2- انتعاش قطاع الموارد يجعل أنشطة استغلال واستخراج هذه الثروات أكثر ربحية، ويرفع من قيمة البقاء في منصب السلطة، وهذا من خلال توفيره للسياسيين تدفقات مالية هامة يستطيعون استعمالها للتأثير على أصوات الناخبين، وبالتالي المحافظة على مناصبهم في السلطة؛
- 3- الانتعاش المستمر للموارد من شأنه زيادة حجم التخصيص غير الجيد لهذه الموارد وإساءة استعمال النفقات العامة في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية، بالإضافة للتوسع في سياسات الدعم والحماية لبعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام، مما يؤدي إلى توسع قطاع عام أقل أداءً والتقليل من دور القطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر إنتاجية؛
- 4- إن التأثير العام لانتعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات* باعتبارها هي التي تحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة.¹

كما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تأثيرين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، الأول سببه الرقابة الحكومية التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ربح الموارد، أما الثاني فسببه تراجع الأداء الاقتصادي كنتيجة لظاهرة المرض الهولندي، الذي يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل²، بحيث يرى بعض الاقتصاديين أن العلاقة بين النفط وعدم المساواة في توزيع الدخل لها آثار على الأفراد والقطاعات، فعلى سبيل المثال أكدت دراسة لـ Arezki & Bruckner (2009)، باستخدام عينة مكونة من 31 بلد مصدر للنفط خلال الفترة (1992-2005)، أن ربح النفط يزيد بشكل كبير ومعنوي من درجة الفساد.³

* المقصود هنا بالمؤسسات تلك التي لها صلة بالجانب السياسي، والتي تضمن شفافية عمل الحكومة وقدرة المواطنين على محاسبتها، فالدول التي تتمتع بمؤسسات تدعم استقلال القضاء وحكم القانون ومحاسبة المسؤولين، تحقق مكاسب كبيرة من انتعاش الموارد، لأن هذه المؤسسات من شأنها كبح الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من وفرة الموارد، أما الدول التي لا تمتلك هذا النوع من المؤسسات، فإن ثروتها قد تتحول إلى نقمة.

¹ - شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 28، 29.

² - Bitrus Nakah Bature, **The Dutch Disease and Diversification of an Economy: Some Case Studies**, Journal of Humanities and Social Science, volume 15, issue 5, 2013, p 08.

(<http://www.iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol15-issue5/B01550614.pdf>, Date of view: 16/11/2017; 12:45)

³ - للإطلاع على الدراسة أنظر:

-R.Arezki & M.Brückner, 'Oil Rents, Corruption And State Stability : Evidence From Panel Date Regressions', IMF working paper, 267/09 December, 2009. (https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2009/_wp09267.aspx, Date of view: 16/11/2017 ; 21 :50)

الفرع الثاني: التفسير المؤسسي

إن الفكرة الأساسية لدور المؤسسات في تفسير العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، تكمن في كون ما إذا كانت الدولة أساساً تتمتع بمؤسسات قوية ذات جودة عالية، ذلك أن تأثير الوفرة على النمو الاقتصادي بشكل سلبي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة عنه في تلك الدول ذات المؤسسات القوية.¹

فقد بين كل من James A. Robinson, Ragnar Torvik, Thierry Verdier أن دولاً مثل بوتسوانا، شيلي، ماليزيا وتايلندا، وضعت سياسات سمحت لها بتجنب لعنة الموارد، لكن بلدان أخرى مثل الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا، العربية السعودية، فنزويلا وزامبيا لم تستطع ذلك، والسبب هو أنه عند حدوث انتعاش للموارد تتاح للمجموعات الحاكمة عدة خيارات من السياسات ترتبط بنوعية المؤسسات، وفي الحالة التي يفتقد فيها البلد لنوعية مؤسسات جيدة، فإن هذا سوف يفسح المجال أمام السياسات الرديئة التي تمكن مجموعات معينة من استغلالها في إعادة توزيع الريع لأغراض غير اقتصادية، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وهكذا فإن نوعية المؤسسات هي التي تحدد هل بإمكان البلد تجنب لعنة الموارد أم لا.²

وفي هذا السياق يميز الاقتصاديون بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد: مؤسسات صديقة منتجة ومؤسسات صديقة مهيمنة*.

توجد أعمال كثيرة تؤكد وجهة النظر التي تثبت وجود ارتباط قوي بين نقمة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، من بينها ما يلي:

❖ دراسة لـ Xavier-sala-i-Martin and Arvind Sbramanian (2003)³: شملت الدراسة حالة نيجيريا، بحيث أثبت الباحثان أن المشكلة الرئيسية التي تؤثر على الاقتصاد النيجيري، تكمن في أن حقيقة العوائد النفطية التي تتلقاها الحكومة تعتبر هبة وكسباً سهلاً يؤدي إلى فساد المؤسسات، مما يعمل على خفض آفاق وفرص النمو الاقتصادي، وبالتالي تباطؤ معدلاته على المدى الطويل، وقد

¹ أنيسة بن رمضان وآخرون، وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة *Les Cahiers du MECAS (Management des Entreprises & du Capital Social)*، العدد 12، 30 جوان 2016، ص 297.

² أنظر:

- James A. Robinson, Ragnar Torvik, Thierry Verdier, **Political foundations of The Resource Curse**, Journal of Development Economics, volume 79, 2006, p 465.

(https://scholar.harvard.edu/files/jrobinson/files/jr_polfoundations.pdf , Date of view: 15/11/2017;13:59)

* **المؤسسات الصديقة المنتجة**: أين يكون هناك تكامل بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية، فهذه المؤسسات تعزز توسيع الأنشطة المنتجة؛ أما **المؤسسات الصديقة المهيمنة**: أين يكون هناك تنافس ما بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية، فهذه المؤسسات تشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة، بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية، غياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد، مما يجعل لهذا النوع المؤسساتي تداعيات خطيرة على النمو. أنظر: لطفي مخزومي وآخرون، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد، مجلة *رؤى الاقتصادية*، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي- الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 68.

³ - للاطلاع على الدراسة أنظر:

-Xavier Sala-i-Martin and Arvind Subramanian, **Adressing the natural resource curse :An illustration from Nigeria**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No 9804 , june 2003. (<http://www.nber.org/papers/w9804.pdf> , Date of view: 18/11/2017;12:21)

- خلص الباحثان إلى وجود ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية في الصناعات المعدنية لنيجيريا، ويكون ذلك من خلال التأثير غير المباشر لعوامل الجودة المؤسسية؛
- ❖ دراسة لـ Mohammed Ali Alayli (2005)¹: حيث بين أن الموارد الطبيعية لا تُسبب في حد ذاتها الإصابة بلعنة الموارد الطبيعية، وإنما يكمن المشكل في غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية، وأن علاج الفشل المؤسسي يتطلب تغييرات في القانون والممارسة لا استثمارات ضخمة من الموارد.
- ❖ دراسة لـ Argentino Pessoa (2008)²: أشار الباحث إلى أهمية المؤسسات وجودتها، وعلاقتها القوية والموجبة بالنمو الاقتصادي، وأثبت ذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (1980-2004)، والتي تعبر عن مدى دعم المؤسسات للسياسات في دولة ما، لعينة تتكون من 88 دولة من بينها الجزائر، وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن نوعية المؤسسات الجيدة تعزز من عملية النمو الاقتصادي، كما أنها السبيل نحو تجنب نقمة الموارد الطبيعية.
- ❖ دراسة لـ Henry Willebald (2010)³: ركز الباحث على دراسة التفاعل بين وفرة الموارد الطبيعية وامتلاك مؤسسات ذات نوعية وجودة عالية، وذلك من خلال اقتراح منهجيتين، تستند الأولى على تقدير العلاقة الإحصائية بين الأداء الاقتصادي، وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات لنيوزيلندا والأروغواي وأستراليا، أما الثانية فتقوم على الوصف التاريخي لتوزيع حقوق ملكية الأراضي والترتيبات المؤسسية المتصلة بملكية الأراضي في اقتصادات كل من الأرجنتين والأروغواي وأستراليا، ووفقاً للتحليل تبين أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس على مستوى الدخل، عن طريق الإجراءات المتبعة من طرف المؤسسات.
- ❖ دراسة لـ I.Ahmadov, J.Mohammadov and K.Asnanli (2013)⁴: حيث أجمعوا على أن الاعتماد على الموارد الطبيعية له تأثيرات محتملة على التنمية المؤسسية، تعد السبب الأساسي لإطار إداري غير ملائم لتسيير عائدات الثروات الطبيعية، وإخفاق عملية تحويل هذه العوائد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

¹ - للإطلاع على الدراسة أنظر:

- Mohammed Ali Alayli, **Resource rich countries and weak institutions :The resource curse effect**, December 4, 2005. (<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.582.223&rep=rep1&type=pdf>, Date of view: 12/09/2017)

² - Argentino Pessoa, **Natural resources and institutions :The Natural resources curse revisited**, Munich Personal RePEc Archive MPRA, May 2008. (https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8640/1/MPRA_paper_8640.pdf, Date of view: 18/11/2017;13:07)

³ - أنظر: أنيسة بن رمضان، جميلة الشيخ، وفرة البترول في الجزائر بين النعمة والنقمة، مجلة *Les Cahiers du MECAS (Management des Entreprises & du Capital Social)*، العدد 11، 31 ديسمبر 2015، 299.

⁴ - للإطلاع على الدراسة أنظر:

- I.Ahmadov, J.Mohammadov and K.Asnanli, **Assesment of institutional quality in resources rich Caspian Basin countries**, June 2013. (<https://eiti.org/sites/default/files/documents/Assesment%20of%20Institutional%20Quality%20in%20Resource-Rich%20Caspian%20Basin%20Countries.pdf> Date of view: 18/11/2017;12:45)

ما يكمن استنتاجه هو أن معيار التمييز بين أن يتحول المورد الطبيعي إلى نعمة أو نقمة، يخضع للتطور المؤسسي للدولة التي اكتشفت هذا المورد وقامت باستغلاله، فنعوية المؤسسات وطبيعة السياسات الحكومية هي التي تحدد مدى نجاح الدول في إدارة إيراداتها، أي تحويل المداخل المتأتية من المورد الطبيعي إلى مكاسب على المدى البعيد.

المطلب الرابع: إجراءات تجنب نقمة الموارد

يدور الجدل بين الاقتصاديين حول كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن وفرة الموارد، في الطرق التي تُخفض تكاليف الإنتاج وتخلق صناعات جديدة وفرص عمل، وما السياسات التي تمكن الدول النفطية من التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع يكون فيه للقطاعات الاقتصادية المختلفة أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة، فهناك وجهات نظر تختلف في نوع السياسات التي تركز العديد منها على استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح، وتلك التي تحبذ السياسات الكلاسيكية لحماية الصناعات الناشئة والترويج للصناعات الثقيلة¹.

الفرع الأول: دور السياستين المالية والنقدية في تجنب نقمة الموارد

يعتبر تدخل الدولة ضروري للحد من التداعيات السلبية لوفرة مداخل الموارد على الاقتصاد، ويتضح في الآتي مجالات تدخل الدولة للحد من نقمة الموارد.

أولاً: دور السياسة المالية في تجنب نقمة الموارد: وتُمثل عملية الفصل بين الإيرادات النفطية وغير النفطية والإنفاق، أفضل طريقة لفحص الجانب المالي وقياس اتجاه السياسة المالية وقابليتها للاستمرار².

تستخدم الحكومة السياسة المالية كأهم أداة لإدارة تدفقات المداخل بالتخصيص الجيد للإنفاق العام خدمةً لمصلحة الاقتصاد المحلي، وذلك باستخدام عائدات الموارد لتسديد ديونها، أو استثمارها تجنباً لارتفاع نفقاتها العامة وحماية الاقتصاد من الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف، كما يمكن للحكومة أن تؤثر على التمويل الخاص - المحلي والأجنبي - للاستثمار من خلال السياسة الضريبية، وكذا التأثير على تخصيص نفقات الاستهلاك بين مختلف القطاعات³.

من بين آليات السياسة المالية التي تحسن من إدارة عائدات الموارد النفطية على المدى الطويل نجد:

1. الصناديق السيادية (صناديق النفط): تتصف إيرادات النفط بالتذبذب وعدم اليقين، كون النفط مورد ناضب، مما يؤثر في مسار الإنفاق في الأجل القصير، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصادي، وللتقليل من آثار تذبذب أسعار النفط قامت الدول النفطية حديثاً، ببناء صناديق سيادية نفطية، أمكن تقسيمها إلى⁴:

¹ - نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² - ستيفن بارنيت، رولاندو أوسوسكي، ما الذي يرتفع... لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 37.

³ - منصور منال، الظاهرة الهولندية وتفسيرات لعنة الموارد الطبيعية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁴ - جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2011 على الاقتصادات النفطية - دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة)، 2011/2012، ص 109.

☞ صناديق لاستقرار العائدات* والتي تهدف إلى استقرار الإنفاق العام عبر برمجة تدفق الإيرادات العامة المتقلبة إلى الميزانية واستثماراتها قصيرة الأجل قليلة المخاطرة والعوائد.

☞ صناديق للادخار وتهدف إلى بناء أصول غير نفطية تدر دخلاً للأجيال القادمة تعوض نضوب النفط، تحت مبدأ العدالة بين الأجيال، وتوظيفات هذه الصناديق تكون طويلة الأجل وذات مخاطر وعوائد كبيرة.

يوضح الجدول التالي أكبر 10 صناديق سيادية في العالم حسب تقديرات نهاية 2017 .

الجدول رقم (I-02): تصنيف أكبر عشر صناديق سيادية في العالم (ديسمبر 2017)**

الصندوق	الدولة	حجم الأصول (مليار دولار أمريكي)
صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي (GPFG)	النرويج	998.9
مؤسسة الاستثمارات الصينية (CIC)	الصين	900
جهاز أبو ظبي للاستثمار (ADIA)	أبو ظبي - الإمارات	828
الهيئة العامة للاستثمار في الكويت (KIA)	الكويت	524
صندوق الأصول الأجنبية (SAMA)	المملكة العربية السعودية	494
سلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA)	هونغ كونغ - الصين	456.6
هيئة تنظيم النقد الأجنبي الصينية (SAFE)	الصين	441
المؤسسة الحكومية للاستثمار (GIC)	سنغفورة	359
جهاز قطر للاستثمار (QIA)	قطر	320
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF)	الصين	295

Source : Fund Rankings, Sovereign Wealth fund Institute, <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/> (Date of view: 21/02/2018; 10:15)

نلاحظ من الجدول رقم (I-02) أعلاه أن الصندوق السيادي للنرويج يتصدر الصناديق السيادية في العالم بأصول قيمتها 998.9 مليار دولار، في الوقت ذاته احتل صندوق الاستثمار التابع لحكومة أبو ظبي، المركز الأول عربياً، والثالث عالمياً بأصول تبلغ قيمتها 828 مليار دولار، بعد مؤسسة الاستثمارات الصينية بأصول قدرها 900 مليار دولار، بينما حل صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي "SAMA"، المرتبة الخامسة عالمياً بنحو 494 مليار دولار، وذلك بعد الهيئة العام للاستثمار في الكويت التي حلت رابعاً بمبلغ 524 مليار دولار، في حين جاء جهاز قطر للاستثمار في المرتبة التاسعة بقيمة أصول تقدر بـ 320 مليار دولار أمريكي.

* تجدر الإشارة إلى أن صناديق استقرار العائدات يمكن أن تتحول مهامها إلى صناديق للادخار في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض مالي، فمثلاً أصبحت صناديق استقرار العائدات لكل من ليبيا وأذربيجان والمكسيك والنرويج تقوم بمهام استقرار العائدات والادخار معاً.

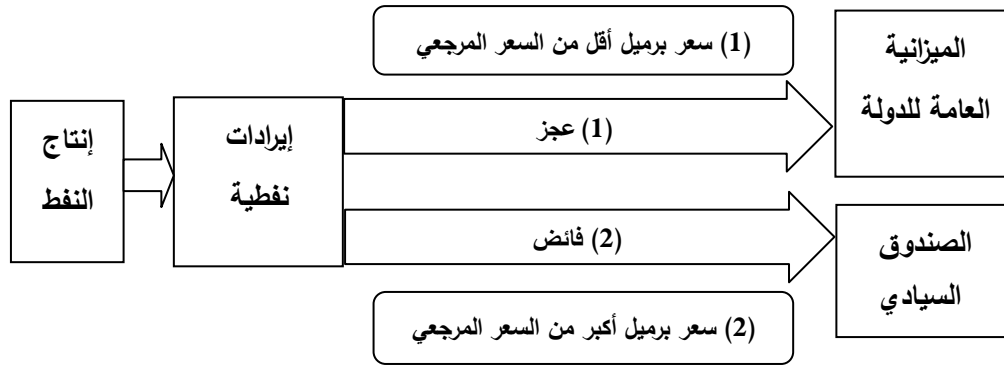
** وفق تصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم.

2. اعتماد سعر نفط مرجعي: في أغلب الدول النفطية تعتمد الميزانية العامة على العوائد النفطية كأهم مصدر من مصادر مواردها، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، في هاته الحالة كان لزاماً على هذه الدول اتخاذ إجراء لتجنب نتائج ارتباط ميزانيتها بأسعار النفط، لذا لجأت إلى تحديد أسعار مرجعية منخفضة في إعداد غلاف الميزانية بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية وحتى السياسية.

في الجزائر مثلاً كان السعر المرجعي لإعداد الميزانية 19 دولار للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005، بينما تجاوز السعر المتوسط لبرميل النفط في تلك الفترة 38 دولار، وفي سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل بينما تجاوز سعر النفط في الأسواق 60 دولار خلال نفس الفترة، وفي سنة 2008 تم تحديد سعر نفط مرجعي في حدود 37 دولار للبرميل الواحد.¹

لتوضيح آلية تحديد سعر مرجعي ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (I - 04): رسم توضيحي لآلية تحديد سعر مرجعي للنفط



المصدر: إعداد الطالبة.

(1) في حالة تدني سعر البرميل في السوق العالمي للنفط إلى ما دون السعر المرجعي الذي تعتمده الدولة يحدث عجز، بحيث في هاته الحالة الإيرادات النفطية لا تكفي لتغطية النفقات العامة.

(2) أما في حالة ارتفاع سعر البرميل في السوق العالمي للنفط عن السعر المرجعي، فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية، هذا الفائض يحول إلى صندوق سيادي ليتم الاحتفاظ به كاحتياطي أو استثماره.

لقد عكس استعمال أسعار مرجعية منخفضة في إعداد غلاف الميزانية من قبل حكومات الدول المنتجة للنفط، رغبتها في خفض مخاطر التوسع في عجز الميزانية وتعزيز قدراتها على التعديل المالي في حالة الهبوط غير المتوقع في أسعار النفط.

ثانياً: دور السياسة النقدية في تجنب نقمة الموارد: يؤدي انتعاش قطاع الموارد في معظم الدول الغنية بها لارتفاع معدل التضخم المحلي، حيث يرتفع فائض ميزان المدفوعات وتتراكم احتياطات الصرف الأجنبي، يتوسع عرض النقود وتتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للدول الغنية بالموارد عند تجاوز عرض النقود الطلب عليها، وبما أن أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية، فإن

¹ - أنظر: شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

مصدر الضغوط التضخمية هو قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، الذي يؤدي الانتعاش لارتفاع أسعار منتجاته مما يرفع من سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لتعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية.

تستهدف سياسة التعقيم التدفقات غير المرتقة للعمات الأجنبية للحد من ارتفاع الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري والخدمات، لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم، وتتطلب عملية التعقيم، تكوين احتياطي أجنبي للصرف، كما يمكن للسلطات النقدية أن تفرض رقابة على النظام البنكي والمالي، بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي أو استعمال عمليات السوق المفتوحة.¹

الفرع الثاني: دور التنوع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد

يعتبر تنوع الاقتصاد حل أكثر استدامة لتجنب لنقمة الموارد، فتتنوع مصادر الإيرادات وتوليد قدرات اقتصادية متعددة، من الطرق المؤكدة لتقادي أو تصحيح التشوهات الاقتصادية والمساعدة على حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية التي تعاني منها الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وتتطلب عملية تنوع القطاعات الإنتاجية، وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة.

من هذا المنطلق يُعد إتباع استراتيجيات التنوع الاقتصادي، أحد أهم إجراءات الحد من نقمة لعنة الموارد، وتتمثل أهم استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الآتي:

1. استراتيجية الدفعة القوية: تقوم هذه النظرة على فكرة توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، من طرق ومواصلات ووسائل، نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة، وهذه المشروعات الضخمة، من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، ضرورة لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات؛ ويقترح روزنشتين-رودان أن تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحيث تدعم بعضها بعضاً، مما يكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية، إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية.²

تؤيد هذه النظرية تجارب دول الخليج العربية كالإمارات العربية المتحدة والسعودية اللتين استغلنا المداخل النفطية في إعطاء دفعة قوية خلال السبعينات حققت للاقتصاد عملية الانتقال السريع من مرحلة الجمود إلى مرحلة الانطلاق.

¹ منصور منال، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص: 88، 89.

إن هذه الإستراتيجية لا تصلح للدول النامية، كون هذه الأخيرة لا تمتلك القدرة على توفير موارد مالية وبشرية ضخمة، تمكنها من تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لتحقيق تلك الدفعة القوية والوفاء بها.

2. **استراتيجية التصنيع:** تقوم هذه الإستراتيجية على إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة، والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية وتصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد.

من أبرز الاستراتيجيات المتبعة في الدول النامية لتنمية صناعاتها نجد:

1.2. **استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:** تقوم هذه الإستراتيجية على إحلال الواردات الخاصة بمنتجات صناعية يتم إنتاجها محلياً بدلاً من استيرادها، والتركيز على تصنيع المواد الخام والسلع الاستهلاكية الخفيفة، وقد تبنتها العديد من دول أمريكا اللاتينية أثناء الحرب العالمية الثانية، ومعظم الدول العربية غير النفطية، ويرتبط نجاح الإستراتيجية بالقدرة التنافسية للسلع المحلية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.¹

1.3. **استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير:** تعتمد على تقديم منتجات ذات جودة عالية وقدرة تنافسية عالمية، وذلك باختيار عدد من الصناعات الناجحة وتحفيزها محلياً من حيث الضرائب والتمويل والإجراءات، اتبعتها دول النمرور الآسيوية، تهدف إلى إحلال أسواق عالمية كبيرة مكان أسواق محلية صغيرة وتحقيق الكفاءة والنمو من خلال منافسة حرة تسمح بتوفير العملات الأجنبية وتحسين وضعية الميزان التجاري.²

3. **إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن:** يوجد مذهبان أساسيان في إستراتيجية تنوع الاقتصاد وتنميته، هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالأول يرى أن ضيق السوق يضعف حافز الاستثمار، ومن هنا يبحث عن برنامج استثماري يحفز ويوسع السوق، أي توجيه كمية من الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة يمثل كل منهما سوق للصناعات الأخرى؛ أما المذهب الثاني النمو غير المتوازن الذي يقوده هرشمان، يرى أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم وآخر تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر.³

1.3. **استراتيجية النمو المتوازن:** تقوم على تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازناً، وذلك من خلال:

▪ التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية لضمان التوازن في النمو العام للاقتصاد فالدول تحتاج التنوع في كل القطاعات الاقتصادية فإهمال قطاع معين على حساب قطاع آخر يضر بالتنمية الاقتصادية؛

¹ - محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 53، 54.

² - غانم عبد الله، تيمجددين عمر، أثر إستراتيجية التنوع الاقتصادي على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للدراسات (جامعة غرداية- الجزائر)، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص 66.

³ - نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

▪ التوازن في توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية داخل القطاع الواحد، فتنوع مصادر الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتقليل المخاطر، من خلال الاستثمار في مختلف المجالات والاستفادة من توسيع حجم السوق بصفة عامة بتعدد مجالات الإنتاج والاستثمار، ويتطلب تحقيق هذا الهدف دفعة قوية قد سبق التطرق لها والتي تحتاج موارد ضخمة لتحقيقها.¹

من أهم المبررات التي تدعو لإتباع استراتيجية النمو المتوازن هو أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القوة الشرائية، والحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقاً واسعاً وكبيراً بدلاً من إنشاء صناعة واحدة داخل الدولة.²

2.3. استراتيجية النمو غير المتوازن: يرى هرشمان ضرورة تركيز التنمية بالدول المتخلفة في مرحلة انطلاقها على الاستثمار في قطاعات استراتيجية رائدة تعمل على تحريض القطاعات الأخرى للحاق بها، ويجب أن يعمل القائمون على التنمية في هذه البلدان على اختبار هذه القطاعات أو المشاريع الرائدة بدقة، وذلك وفق جملة من المعايير أهمها في نظره، القدرة على الدفع إلى الخلف، حيث تُرتب المشاريع حسب شدة ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي، وكل صناعة يكون حجم الطلب على منتجاتها في السوق الوطنية يساوي نصف طاقتها الاقتصادية تُعتبر ذات أولوية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى هرشمان أن الاستثمارات المنتجة مباشرة تُعطي الأولوية في الترتيب على استثمارات البنية القاعدية لأن الأولى تشكل ضغطاً محرضاً للقيام بالثانية.³

4. الإستراتيجية المناسبة للظروف: يرتبط اختيار استراتيجية التنمية تبعاً للظروف المناسبة، فالدفعة القوية تعتبر الحل الأمثل لمشكلة التخلف، والنمو المتوازن يتطلب توفير الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق النمو المتوازن، ومن هنا نتوصل إلى أن اختيار استراتيجية التنمية لا تخضع لنظرية أو استراتيجية بذاتها، وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وعلى الأخص حالة هيكل البناء الأساسي.⁴

¹ - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات - نماذج - استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص ص: 32-34.

² - بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، ط 1، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص ص: 123، 124.

³ - عبد الرحمان سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدولة النامية في ظل التجربة الصينية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)، 2012/2013، ص 39.

⁴ - جديدين لحسن، مراد اسماعيل، استراتيجية التنوع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي - دراسة مقارنة الإمارات، الجزائر 1990-2016، مجلة البشائر، العدد 07، ديسمبر 2016، ص 288.

المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال التنوع الاقتصادي

إن قدرة الدولة على تنويع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائدها أولاً، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وإدخال التقنيات الحديثة ثانياً، فالتنوع الاقتصادي في الدول ذات الوفرة بالموارد لاسيما النفطية منها، يعمل على معالجة عدد من القضايا التنموية وتفاذي المخاطر الناجمة عن آثار لعنة الموارد.

يشكل تنويع الاقتصاد مهمة صعبة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، وتظهر تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي، كإحدى أهم التجارب التي نجحت في تنويع اقتصادها، لذا سنتطرق الدراسة في هذا المبحث لمجموعة من التجارب التي خاضتها بعد الدول في سبيل تنويع اقتصادها.

المطلب الأول: التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي

تمثل التجربة النرويجية أحد المحاور الهامة التي يجب الوقوف عندها لاستخلاص العبر، خاصة من قبل الدول النفطية التي تواجه تدهوراً في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي كلما سجل برميل النفط تراجعاً ملموساً، فالنرويج أثبتت نجاحها في تحويل ثروتها النفطية الناضبة إلى أصول منتجة وفقاً لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد النرويجي

يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه مثال للاقتصاد المختلط، إذ يتألف من مزيج من اقتصاد رأسمالي مزدهر يقوم على السوق وتشكل فيه مجموعة الشركات الرأسمالية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد، في حين تسهل الحكومة عمل تلك الشركات من أجل تشجيع الاستثمار وتنشيط سوق العمل ومن ثم القضاء على البطالة، أما القطاعات الإستراتيجية فتسهم بها الدولة* بحسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية للبلاد¹. كما يوصف الاقتصاد النرويجي أيضاً بأنه اقتصاد شامل ومتنوع، يمتلك مقومات الصناعة والزراعة والتجارة وحرف متنوعة أسهم في نموه وتطوره جملة من العوامل أهمها امتلاك النرويج موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، وتأخذ صناعة النفط مركز الصدارة في النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج الوطني، والعائدات الكبيرة المتأتية منها بما يتيح ادخارها واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة.²

* فالدولة مثلاً شريك في قطاع النفط ومنها (سنات أويل) وإنتاج الطاقة الكهرومائية (سنات كرافت) وصناعة الألومنيوم (نورسك هيدرو)، أكبر بنوك النرويج ومزود الاتصالات (تيلينور)، من خلال هذه الشركات الكبيرة تسيطر الحكومة على 30% من قيمة الأسهم في بورصة أوسلو، وتمتلك حصصاً كبيرة من القطاعات الصناعية الرئيسية.

¹ - أمنة محمد علي، مقومات النظام السياسي النرويجي، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، العدد 45، 2010، ص 119.

² - الصادق الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

لقد تم اكتشاف النفط في النرويج عام 1969، ثم بدأ الإنتاج في عام 1971¹، وكان المبدأ الأساسي لاستغلال النفط في النرويج هو تحويل النفط بأنجع الوسائل إلى منافع مستديمة للمجتمع، من خلال القيام بعمليات التنقيب والإنتاج والبيع بدرجة عالية من الكفاءة، حيث اعتمدت النرويج في ذلك على مسارين، القيام بنفسها باستغلال النفط أو تحويل ذلك إلى شركات عن طريق منح امتياز الاستغلال*، وهو المسار الذي اعتمدته في معظم عمليات الاستخراج غير أن السيطرة والإشراف يخضع للحكومة.²

الفرع الثاني: استراتيجية التنوع الاقتصادي في النرويج

تقوم استراتيجية التنوع الاقتصادي في النرويج أساساً على تنوع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها، حيث جعلت من هذه الصناعة قطاعاً رائداً ومحركاً للتنمية الوطنية الشاملة، وكان للحكومة النرويجية دور كبير في نجاح تجربة التنوع الاقتصادي بالاعتماد على الصناعة النفطية.

تتلخص إستراتيجية النرويج لتحقيق التنوع الاقتصادي انطلاقاً من الصناعة النفطية في المحاور

التالية:

1. **التوافق السياسي حول إدارة النفط:** اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النفط حازت على إجماع سياسي، تجسدت في وثيقة الوصايا العشر حظيت بالاتفاق الجماعي في البرلمان النرويجي سنة 1971؛ ولعل أهم ما يميز هذا التوافق السياسي هو مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، والتي فحواها مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتأني من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة أخرى.³

¹ محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء- العراق، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2015، ص 141.

* تمنح رخص الاستغلال لمدة 46 سنة، وبعد ستة سنوات من منح الامتياز لا بد من حامل رخصة الامتياز التنازل على ربع المساحة المستغلة للهيئة الحكومية، وبعد مرور 3 سنوات لا بد من التنازل على ربع آخر، بحيث تبلغ المساحة المتنازل عنها للحكومة بعد 9 سنوات نصف المساحة الأصلية، كما أن المتقدم للحصول على رخصة الإنتاج يجب أن يقدم برنامج عمل داخل منطقة الامتياز خلال الستة سنوات الأولى، وفي حالة الفشل في القيام بالالتزام به فهو مطالب بتعويض مبلغ يعادل المبلغ المحدد في الالتزام مع العمل على إيجاد مستثمر يقوم بتحقيق ما تم الاتفاق عليه، وبالنسبة لعائدات الاستغلال، فتكون ثابتة لمدة الستة سنوات الأولى ولكنها تتصاعد بمبلغ معين بالنسبة إلى كل كيلومتر مستغل حتى تبلغ الأجرة عشرة أضعاف مبلغ الأجرة الأولى، وفي المرة الأولى لبدأ الإنتاج يدفع حامل الرخصة 10 % من قيمة الإنتاج بالإضافة إلى ضريبة على المداخل المحققة.

² فارس طلوش، مراد كواشي، عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة- الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014.

³ فاروق القاسم، مرجع سبق ذكره، ص 364 (بتصرف).

2. التعاون الفعال بين السلطات الحكومية والشركات العاملة: يظهر هذا التعاون في مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر جنباً لجنب مع شركات النفط، وعلى هذا الأساس توصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة* تشمل كثيراً من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.

3. الاعتماد على العمالة المحلية: على خلاف ما عليه الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط لم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة، و عوضاً عن ذلك عمدت إلى وضع سياسات تسهم في زيادة مساهمة العمالة المواطنة في سوق العمل وبخاصة الإناث بما يضمن إيجاد حل لمشكلة نقص العمالة.

4. إدماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى: وذلك من خلال فرض اعتماد هذا القطاع (النفطي) في تأمين احتياجاته على إنتاج الشركات المحلية، كما فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط اعتماداً تاماً على العمالة المواطنة ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج، وألزمته بالاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة.¹

5. إدارة العوائد النفطية (الصندوق السيادي للنرويج): تأسس صندوق النفط النرويجي سنة 1990، وتم تحويل الأموال لأول مرة من خزانة الدولة إلى الصندوق سنة 1996.²

يعمل صندوق النرويج السيادي وفق الضوابط التالية:

- دخل الصندوق يشمل كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛
- تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة، وتحاشي المشاريع التي تسيء إلى الإنسان أو إلى البيئة؛
- عدم السماح للحكومة بسحب أية أموال من الصندوق في الظروف العادية إلا بنسبة ثابتة لا تزيد عن 4% من الربح السنوي للاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛
- يمنع الاستثمار داخل النرويج؛** ولا يجوز للصندوق التملك في أي شركة أكثر من 10% مهما كان العائد.³

* من جملة المشاريع نذكر مشاريع تتعلق بتحسين استخلاص الزيت، العمل في المياه العميقة، مشاريع الصحة والسلامة في البيئات الخاصة، مشاريع لتقليل التكلفة في عمليات النفط البحرية، مشاريع لتحسين تقنية الحفر. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى قاعدة البيانات التي أسستها السلطات بالتعاون مع بعض الشركات من أجل تسهيل تبادل المعلومات، وينظم التعاون بين مختلف الأطراف وفق اتفاقيات تحمي سرية المعلومات للشركات المختلفة.

¹ - عبد الرحمان محمد السلطان، كيف حمت النرويج اقتصادها من التأثيرات السلبية لقطاع النفط، العربية، 29 سبتمبر 2015، ص 02، متوفر على الموقع التالي: <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/09/29> / (تاريخ الاطلاع: 2016/02/07).

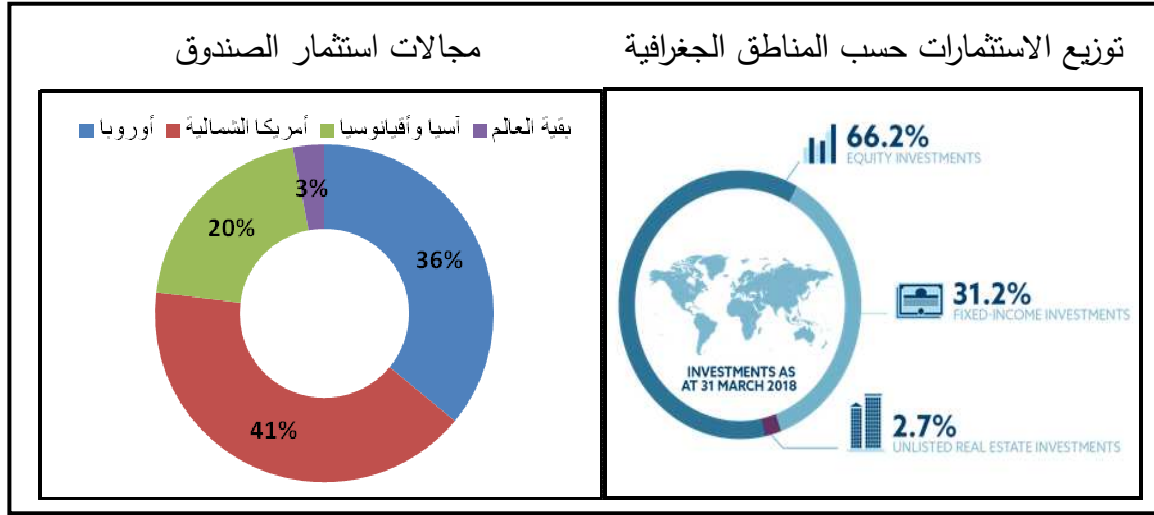
² - فاروق القاسم، مرجع سبق ذكره، ص 404.

** وذلك لتجنب التداخل الذي قد يحصل بين صندوق النفط والموازنة العامة من حيث الأهداف والوظائف؛ وكذا تجنب التأثيرات السلبية للثروة النفطية على الاقتصاد النرويجي، المتمثلة أساساً في ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن.

³ - مهدي فاطمة الزهراء، حواس مولود، التجربة النرويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة السيادي الفرص، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، (بتصرف).

يركز الصندوق استثماراته في الخارج، حيث يتبع استراتيجية توزيع الاستثمارات، بهدف الحصول على استثمارات متنوعة وتوزيع المخاطر وتوليد أعلى عائد ممكن، فهو يستثمر في 77 دولة موزعة على أنحاء العالم، وما يقارب 9000 شركة¹، والشكل التالي يوضح توزيع الاستثمارات حسب المناطق الجغرافية ومجالات الاستثمار.

الشكل رقم (I-05): استثمارات الصندوق السيادي النرويجي



Source: Norges Bank Investment Management ;(<https://www.nbim.no/>; Date of view: 28/04/2018; 10:15)

(ملاحظة: بالنسبة لتوزيع الاستثمارات حسب المناطق الجغرافية من إعداد الباحثة استناداً إلى المصدر)

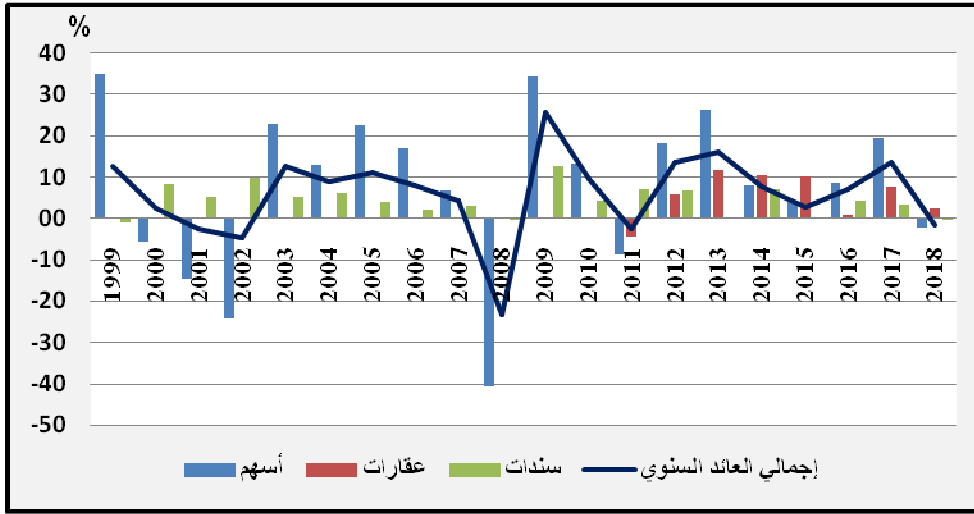
يتضح من الشكل رقم (I-05) ما يلي:

- أغلب استثمارات الصندوق تتركز في أمريكا الشمالية بنسبة 41% من إجمالي استثماراته، تليها أوروبا بنسبة 36%.
- يتم الاستثمار في ثلاث فئات من الأصول وهي: الأسهم، السندات والعقارات، فحسب بيانات بنك النرويج خلال 31 مارس 2018، بلغ الاستثمار في الأسهم 66,2%، أما في السندات فبلغ 31,2%، بينما كان الاستثمار في العقارات بنسبة 2,7%.

إن هذه الاستثمارات حققت عوائد مهمة للنرويج كنتيجة لإدارتها الرشيدة لمواردها، وهو ما جعل من الصندوق أداة حقيقية للتنوع الاقتصادي في النرويج، عبر مساهمته في تنوع مصادر الدخل الوطني للبلد، والشكل الموالي يوضح نسب العوائد التي حققها هذا الصندوق.

¹ - Norges Bank Investment Management ;(<https://www.nbim.no/>; Date of view: 28/04/2018; 10:15)

الشكل رقم (I - 06): عوائد صندوق النرويج السيادي للفترة (1999-2018)*



المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى:

-Norges Bank Investment Management ;(<https://www.nbim.no/en/the-fund/return-on-the-fund/>;
Date of view: 28/04/2018; 10:20)

نلاحظ من الشكل رقم (I - 06) أعلاه ما يلي:

- استثمار الصندوق في العقارات كان بداية من سنة 2011، بحيث بدأ الصندوق بالاستثمار في الأسهم والسندات، ثم في الأخير تم الاستثمار في بعض الأنشطة العقارية، ولكن بشكل محدود؛
- أثبتت عوائد الصندوق جدواه، خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، حين خسر الصندوق بنسبة 23,31% في سنة واحدة فقط، وقد يعود ذلك إلى ضخامة الصندوق وتعدد أصوله، وبالتالي تعدد المخاطر المتعلقة بها.

الفرع الثالث: بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في النرويج

ندرج في الآتي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنويع الاقتصادي لدولة النرويج.

1. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: إن تتبع تطور إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يمكننا من معرفة مدى تنوع الهيكل الاقتصادي للنرويج، ولأجل ذلك، ندرج الجدول التالي.

* بالنسبة لسنة 2018 تتضمن فقط إحصاءات الربع الأول.

جدول رقم (I-03): إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2014
النفط	%24	%25	%23	%27	%22	%22	%23	%24	%22
الفلاحة	%1	%1	%1	%1	%1	%1	%1	%1	%2
التجارة	%8	%7	%7	%7	%7	%7	%7	%6	%7
الخدمات	%19	%22	%22	%21	%23	%24	%25	%25	%23
باقي القطاعات	%48	%45	%47	%44	%47	%46	%44	%44	%46

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Statistics Norway, Statistical yearbook of Norway 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2013, (<https://www.ssb.no/en>).

* OECD Economic Surveys Norway, January 2016 , p 21.

<http://www.oecd.org/eco/surveys/Norway-2016-overview.pdf>

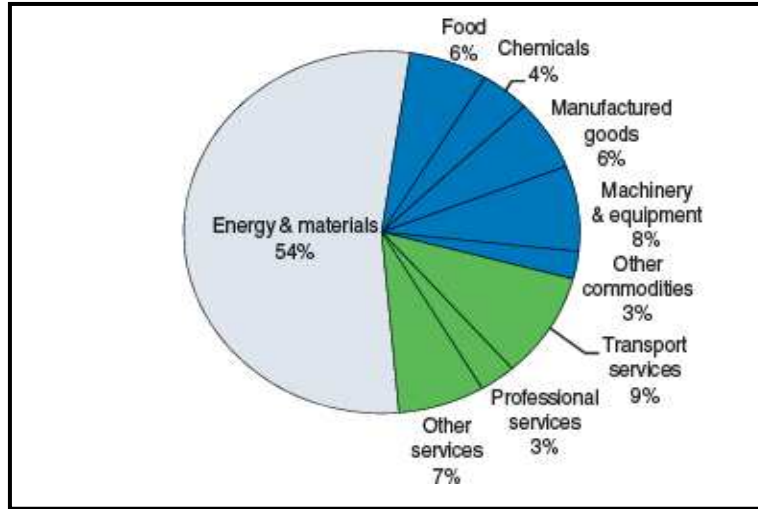
نلاحظ من الجدول رقم (I-03) أعلاه ما يلي:

- قطاع النفط يسهم بنسب معتبر في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج بحيث شهدت هذه النسب تذبذب طفيف خلال الفترة 2005-2014، فقد نسبة إسهامه بين 22% و 27%، مما يدل على عدم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للنرويج على القطاع النفطي؛
- سجل قطاع الفلاحة طيلة الفترة 2005-2012 نسبة إسهام تقدر بـ 1%، لترتفع بعد ذلك في سنة 2014 إلى نسبة 2%؛
- يسهم قطاع الخدمات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ضمن القطاعات غير النفطية، بحيث سجل أدنى نسبة له سنة 2005 بـ 19%، بينما كانت أعلى نسبة له في سنة 2012 بـ 25%.

2. تنوع الصادرات: سجل الاقتصاد النرويجي قيماً تراوحت بين 0.65 و 0.64 خلال الفترة 1996-2016 فيما يحض مؤشر تنوع الصادرات، وفقاً لإحصاءات الأونكتاد (أنظر الملحق رقم 04)، مما يدل على تنوع الاقتصاد النرويجي.

في سنة 2014 شكلت مواد الطاقة نسبة 54% من إجمالي صادرات النرويج، كما أسهمت الخدمات هي الأخرى بنسب معتبرة، والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (I-07): هيكل صادرات السلع والخدمات بالنرويج سنة 2014



Source: OECD Economic Surveys Norway, January 2016 , p 21.
<http://www.oecd.org/eo/surveys/Norway-2016-overview.pdf>

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في التنوع الاقتصادي

تعتبر التجربة الماليزية في التنوع الاقتصادي أحد أهم التجارب من بين الدول النامية، حيث تمكنت في خلال 3 عقود من التحول من بلد قائم على تصدير المواد الأولية الطبيعية البسيطة إلى واحد من أكبر مصدري السلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الماليزي

نجحت ماليزيا في تحويل اقتصادها منذ حصولها على الاستقلال في عام 1957، وعلى الرغم من أن ماليزيا قد حظيت بالقصدير والنفط والغاز، فقد تحولت إلى اقتصاد متعدد القطاعات مدفوعاً بالصناعات العالية التكنولوجيا والصناعات الرأسمالية، وفي الواقع لم يساهم قطاع النفط والغاز إلا بنسبة 19% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في عام 2009، كما تعد ماليزيا من بين أكبر 20 دولة تجارية في العالم، وأدرج أداؤها الاقتصادي في المرتبة السابعة من أصل تسعة وخمسين دولة (2011).¹

¹- Abdillah Noh, **Natural Resources and Economic Diversification: A Case of Malaysia**, Universiti Tun Abdul Razak, working Paper No: 2013/02, p 04.
[http://www.unirazak.edu.my/tpl/upload/files/TARSOG Research/TARSOGWP.2013.02.pdf](http://www.unirazak.edu.my/tpl/upload/files/TARSOG%20Research/TARSOGWP.2013.02.pdf), Date of view : 07/12/2017 ; 15:18)

والجدول الآتي يوضح تطور بعض مؤشرات اقتصاد ماليزيا خلال الفترة (2013- 2016).

الجدول رقم (I-04): بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا

المؤشر	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	324	340	298	298
معدل النمو الاقتصادي	4,7	6	5	4,2
الاستثمار (التغير السنوي في النسبة المئوية)	8,1	4,8	3,6	2,7
الصادرات (مليار دولار)	229	234	199	189
الواردات (مليار دولار)	206	209	176	168

Source: Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>)

يمكن تقسيم أهمية النفط والغاز ومساهمته في التنويع الاقتصادي إلى جزئين: النفط والغاز كصناعة، والنفط والغاز كمصدر للإيرادات،* بحيث استخدمت ماليزيا عائدات النفط والغاز لتطوير القطاع، بما في ذلك صناعة البتروكيماويات والخدمات المرتبطة بصناعة النفط والغاز، كما استخدمت الإيرادات التي تولدها صناعة النفط والغاز في الجزء الأخير من السبعينيات جزئياً لتمويل نفقات التنمية**، ودعم أسعار الغاز للصناعات، وإعادة هيكلة الاقتصاد بعيداً عن الزراعة ونحو التصنيع، مما ساعد على تمويل نمو التعليم لتلبية احتياجات الاقتصاد الصناعي.¹

الفرع الثاني: خطوات التنويع الاقتصادي في التجربة الماليزية

تضمنت هذه التجربة تدخلاً كبيراً من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الآتي:

* بحيث يمكن استخدام الإيرادات من صادرات النفط والغاز لتمويل قطاعات أخرى للتنمية دون تطوير قطاع النفط والغاز نفسه؛ كما يمكن استخدام جزء من الإيرادات من النفط والغاز لتطوير أعمال النفط والغاز، بما في ذلك الخدمات المساندة لهذا القطاع.

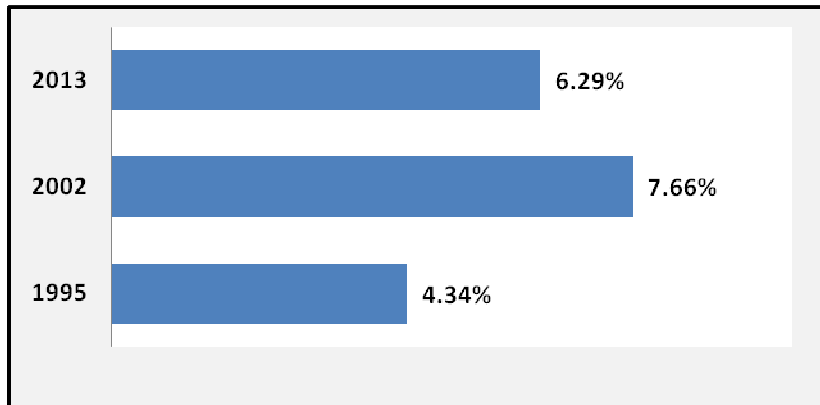
** ارتفعت الإيرادات من النفط والغاز كنسبة من إجمالي الإيرادات من 7.8 % في عام 1975 (154 مليون دولار) إلى 37.8% في عام 2007 (16.1 بليون دولار)؛ كما ساعدت الإيرادات من قطاع النفط والغاز على تمويل نحو ثلث النفقات الحكومية البالغة 48 مليار دولار تلك السنة ما يعادل حجم المساهمة 8.5 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2007.

¹ - Zainal Aznam Yusof, **Economic Diversification: The Case of Malaysia**, Revenue Watch institute, PP: 06,07. (https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Econ_Diversification_Malaysia.pdf, Date of view : 07/12/2017 ; 15:19)

1. وضع خطط صناعية تعمل على زيادة تعميق التكنولوجيا وتطوير إنتاج الصناعات المتعلقة بالآلات والسيارات والصلب والأسمنت والبتروكيماويات، وكذا إلغاء الحواجز الجمركية، ووضع ضوابط لاستيراد الآلات والمعدات لدعم الصناعات المحلية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة؛

2. دعم الحكومة للبرامج المؤدية إلى إكساب القوى العاملة مهارات عالية والإنفاق على البحث والتطوير والتشجيع على دخول صناعات جديدة إلى البلد ورفع مستوى الإنتاجية؛¹ فقد تحولت ماليزيا نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية، معتمدة في ذلك على تحرير استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وتحسين المهارات الفردية، وكذا زيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية وربط علاقات مع الجامعات الاسترالية والكندية، كما أطلقت برامج لتنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا؛² في هذا الصدد ندرج الشكل الآتي الذي يوضح الإنفاق على التعليم في ماليزيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (I - 08): الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بماليزيا



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى: فاطمة حسن، سلمى داود، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، 27-29 مارس 2017.

3. تنويع النشاط الصناعي من صناعات استهلاكية إلى رأسمالية إلى صناعات وسيطة، حيث يمكن اعتبار هذه النقطة من أهم الأسباب للتنوع الاقتصادي وفي نفس الوقت من أكبر النتائج للتنوع؛

4. تخصيص عائداتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة على مشاريع البنية التحتية التي اعتبرتها الحكومة السبيل الأهم لضمان النمو المستقر مستقبلاً؛

¹ - أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص 15.

² - منير رحمانى، بن عواق شرف الدين أمين، إشكالية التنوع الاقتصادي في الجزائر: الزراعة كبديل آني للحلول الصناعية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

5. الاهتمام برأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية، التعليمية والصحية لتنشئة يد عاملة محلية، ذات كفاءة عالية يُعتمد عليها في الإنتاج بدل الاستعانة بالكفاءات الخارجية، هذه النقطة تم اعتبارها (الاعتماد على الذات والداخل) من أهم النقاط التي تضمن النمو الاقتصادي والازدهار للدولة، وهذا ما ساعد على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1970 و 1993 بـ 40% وارتفع الاستثمار المحلي بـ 50% خلال نفس الفترة؛¹
6. تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تخفيف الحماية الجمركية وفرض الرسوم على الواردات،* وأدت هذه الإجراءات إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا لتصبح عام 1991 في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
7. العمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام؛
8. في إطار تشجيع التصدير لم تعتبر الحكومة الماليزية الحصيلة الجمركية بنداً هاماً في تمويل الميزانية العمومية، لذلك فقد كانت تفرض الحماية الجمركية** فقط على بعض المنتجات التي تستهدفها خطط التنمية- عكس الحال في غالبية الدول النامية، كما استخدمت نظام تراخيص الاستيراد لتنظيم السوق المحلي، وتقديم التمويل للمصدرين والمنتجين، من خلال مجلس تمويل الصناعة الماليزية، الذي يقدم قروضاً متوسطة وطويلة الأجل للمصانع والمعدات، كما يقوم بالاكنتاب في الأسهم، وذلك برأس مال من الحكومة الماليزية والبنك الدولي.²

¹- عياد هيشام، محددات التنوع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البائل للفترة 2000-2013، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي- الجزائر، يومي 02، 03 نوفمبر 2016.

* من أهم المحفزات التي أفرتها السلطات الماليزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تضمنين المحفزات الضريبية في القوانين الجبائية والجمركية كقانون الجباية التجارية لسنة 1972؛ وتحظى الاستثمارات في التكنولوجيا الدقيقة وميادين البحوث والتطوير بتحفيزات هامة، كالإعفاء الضريبي المضاعف بالنسبة لمصاريف البحث؛ وسجل في الفترة من 1995 إلى 2000 استفادة 47 مشروع بحث بمبلغ قدره 244.3 مليون دولار من هذه التحفيزات؛ كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري؛ بالإضافة إلى ذلك تم تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث يسمح قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم متى قاموا بتصدير 80% فما فوق من منتجات تلك الشركات.

** تجدر الإشارة إلى أن ماليزيا ترتبط مع عشرة دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتباراً من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003 بالنسبة للدول النامية، وعام 2005 بالنسبة للدول الأقل نمواً، وذلك في اتحاد آسيان، كما ترتبط أيضاً باتفاق خفض التعريفات الجمركية مع استراليا ونيوزيلندا بنسبة 50% اعتباراً من عام 1993، مع سعيها إلى إزالة القيود الجمركية مع اليابان والصين وكوريا الجنوبية في إطار اتفاقية Asean+3.

²- عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11، 2011، ص ص: 66-70.

كما قدمت الحكومة الماليزية جملة من الخدمات والحوافز للصادرات من بينها الإعفاء بنسبة من الضرائب 50% المرتبطة بالأنشطة التصديرية، وإعفاء ضريبي بنسبة 5% من قيمة الصادرات.¹

9. وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، بالإضافة إلى رؤية 2020 التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020، تسعى ماليزيا من خلال هذه الرؤية لأن تكون من بين الدول المرتفعة الدخل بحلول 2020، بحيث تم استهداف معدل نمو حقيقي يصل إلى 6.5% سنوياً على مدى الفترة 2011-2020.²

الفرع الثالث: بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في ماليزيا

ندرج فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنوع الاقتصادي لدولة ماليزيا.

1. مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي: لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (I-05): تطور إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بماليزيا

القطاعات الاقتصادية	1971	2005	2017
خدمات	43,6%	46,1%	54,5%
صناعة	14,3%	28%	23%
زراعة	28%	8,1%	8,2%
البناء	4,3%	28%	4,6%
التعدين واستغلال المحاجر	6,3%	13,8%	8,4%

المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى:

- Department of Statistics Malaysia, official portal, the source of Malaysia's Statistics, (<https://www.dosm.gov.my/v1/>)

نلاحظ من الجدول رقم (I-05) أعلاه ما يلي:

- يسهم قطاع الخدمات بنسب كبيرة ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا مقارنة ببقية القطاعات، بحيث انتقلت نسبة مساهمته من 43,6% سنة 1971، إلى 54,5% سنة 2017؛
- يسهم قطاع الصناعة بنسب معتبر في الناتج المحلي الإجمالي مع العلم أن هذا القطاع يتضمن النفط والغاز الطبيعي؛
- تراجع نسبة مساهمة الزراعة من 28% سنة 1971 إلى 8,2% سنة 2017، مما يدل على تنوع الاقتصاد الماليزي كونه كان يعتمد في البداية على الزراعة.

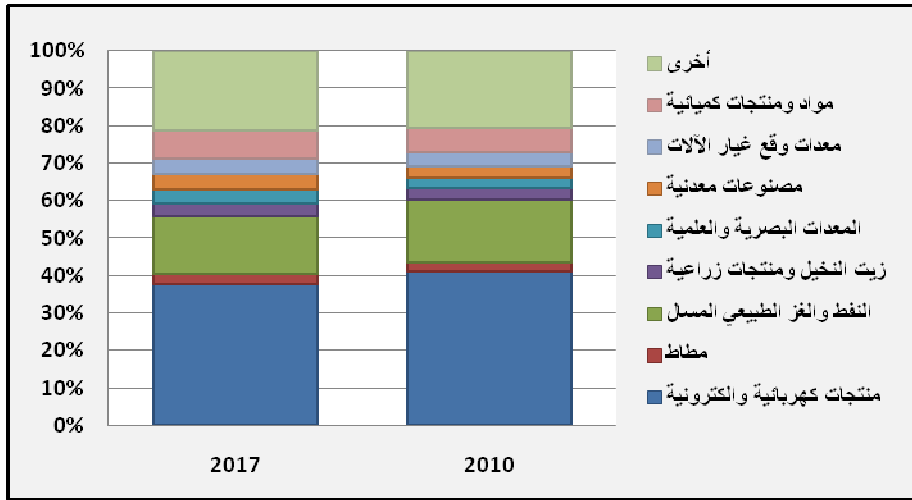
¹ - مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر - حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر)، 2010/2011، ص 102.

² - National Economic Advisory Council, **New Economic Model For Malaysia**, part 1: Strategic Policy Directions, 2010, p 86. (https://www.pmo.gov.my/dokumenattached/NEM_Report_I.pdf)

2. تنوع الصادرات: سجل الاقتصاد الماليزي قيماً تراوحت بين 0.5 و 0.4 خلال الفترة 1996-2016 فيما يحض مؤشر تنوع الصادرات، وفقاً لإحصاءات الأونكتاد (أنظر الملحق رقم 04)، مما يدل على تنوع الاقتصاد الماليزي.

ولتوضيح هيكل صادرات ماليزيا ندرج الشكل الموالي.

الشكل رقم (I-09): هيكل صادرات ماليزيا خلال 2010 و 2017



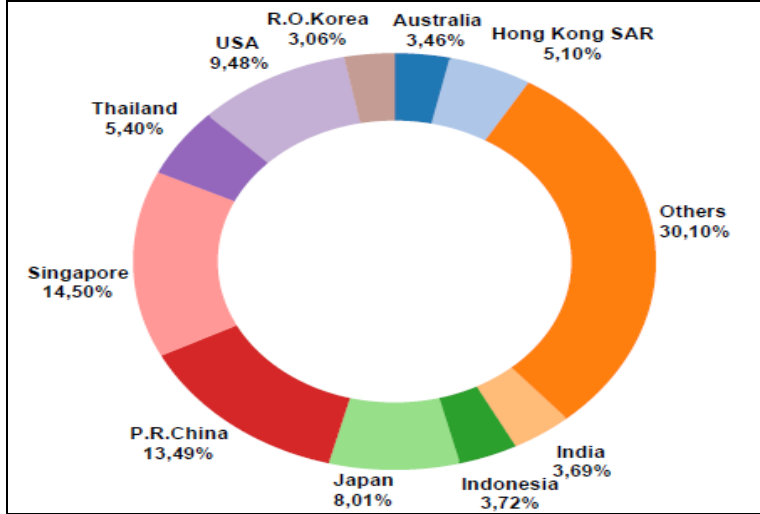
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى:

- Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia,
(<http://www.miti.gov.my/index.php/pages/view/3921>)

يتضح من الشكل رقم (I-09) أعلاه أن صادرات ماليزيا تتشكل من عدة منتجات وتشمل مجالات مختلفة، بحيث تمثل صادرات النفط نسب معتبرة من إجمالي الصادرات بلغت 15.8% سنة 2010، لتتراجع إلى نسبة 14.92% سنة 2017. كما يلاحظ أيضاً أن المنتجات الكهربائية والإلكترونية تمثل حصة كبيرة من إجمالي صادرات ماليزيا.

تأخذ صادرات ماليزيا اتجاهات مختلفة نحو العالم، تتضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (I-10): وجهات التصدير بالنسبة لماليزيا سنة 2017



Source: Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia, (<http://www.miti.gov.my/index.php/pages/view/3921>)

يتضح من الشكل رقم (I-10) أعلاه تنوع وجهات التصدير لدولة ماليزيا، فهي تصدر لأكثر من 11 دولة من مختلف أنحاء العالم. كما أن أغلب صادرات ماليزيا تتجه نحو سنغفورة؛ الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث قامت ماليزيا في سنة 2017 بتصدير ما نسبته 14.5% من إجمالي صادراتها إلى دولة سنغفورة.

المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي نموذج للدول النفطية العربية، حيث تمكنت هذه الدولة من احتلال المراتب الأولى عالمياً حسب بعض التقارير العالمية، من خلال مؤشرات تؤكد نجاحها في التخلص من التبعية النفطية إلى اقتصاد يعتمد على تشكيلة متنوعة من القطاعات.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي

يتميز اقتصاد الإمارات ببنية تحتية ذات أداء مستقر ومتوازن على الرغم من التحديات الخارجية، سواء على الجانب الاقتصادي الممثل في المستويات الاقتصادية الدولية والتراجع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية أو ما يحيط بالمنطقة من اضطرابات؛ وتعد دولة الإمارات أول دولة عربية تُعد ميزانية دورية لخمس سنوات،* فقد اعتمد ميزانية تقدر بـ 248 مليار درهم للأعوام 2017-2021.¹

* يهدف هذا الإجراء إلى تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة والتركيز على رفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وزيادة نسبة رضا المتعاملين عن جهود الحكومة الاتحادية التي تسعى إلى توفير الرفاهية والرخاء والسعادة والأمن لأفراد المجتمع.

¹ - الكتاب السنوي لدولة الإمارات، المرجع أعلاه، ص 69.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإمارات سنة 2015 حوالي 1.54 تريليون درهم (422 مليار دولار)، ويتوقع أن يتجاوز حاجز تريليوني درهم في عام 2019، ما يشير إلى زيادة تقارب 500 مليار خلال 5 سنوات.¹

لقد كان للقطاع النفطي الإماراتي النصيب الأكبر من الناتج الوطني، بحيث شكل نسبة 90% من الناتج المحلي في النصف الثاني من السبعينات، وفي أوائل الثمانينات شكل النفط 51% من الناتج المحلي، ثم تراجعت هذه النسبة بعد ذلك بشكل ملحوظ لتتخفف من 43.8% عام 1985 إلى 33.9% عام 2000،² ومن 2000 إلى 2014 شكل النفط 32% من الناتج المحلي الإجمالي.³ وبلغ الاحتياطي من النفط بدولة الإمارات سنة 2015 حوالي 97.8 مليار برميل ما يمثل 7.61% من الاحتياطي العالمي، بينما بلغت احتياطات من الغاز الطبيعي 6091 مليار متر مكعب، ما يمثل 3.1% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.⁴

الفرع الثاني: إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الإمارات

تنفذ الإمارات استراتيجية إنمائية اقتصادية واجتماعية شاملة، تتم مراجعتها وتحديثها تماشياً مع المستجدات الاقتصادية المحلية، الإقليمية والدولية ووفقاً للمصلحة الاقتصادية العامة للدولة؛ وتتضمن السياسة الاقتصادية الكلية الهادفة بالدرجة الأولى لتحقيق معدلات نمو عالية على المستويين الكلي والجزئي، مجموعة من السياسات العامة القطاعية في مقدمتها تبني سياسة الاقتصاد الحر وسياسة تنوع مصادر الدخل.⁵

¹ - يوسف البستيني، الخوري: الإمارات تتجه لخفض الاعتماد على النفط دون 20%، (2016/01/13)، مقال منشور في جريدة الإتحاد، متوفر على الموقع: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=1757&y=2016> (أطلع عليه في 2017/11/10).

² - محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص 06.

³ - الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، (2016/04/11)، صحيفة الخليج الاقتصادي، متوفر على الموقع:

<http://www.alkhaleej.ae/economics/page/08ab6694-2141-48b3-830c-661bc290da23#> (تاريخ الاطلاع: 2017/11/11)

⁴ - التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، ص ص: 08-16.

⁵ - محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص 12.

يمكن توضيح أهم خطوات التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات في الآتي:

1. **الجانب الصناعي:** كانت أولى الخطوات الاهتمام بإنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطويرها عن كثب، ومن ثم استقدام الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة واستقطاب الاستثمارات،* بالتزامن مع إنشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة، وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة؛¹
2. **جانب التجارة الخارجية:** تطبق الإمارات تعريفه منخفضة على الواردات تتسجم مع التعريف الجمركية المشتركة لدولة مجلس التعاون الخليجي، مع إعفاء 421 سلعة من التعريف، والتحرير من القيود الكمية في شكل حصص، كما تطبق الإمارات معايير لتقييم وتصنيف الواردات تتفق مع المعايير العالمية، وتتسم إجراءات تسديد الواردات بالبساطة والسرعة، حيث يتم تسديد حوالي 90% من الواردات إلكترونياً؛ أما من ناحية الصادرات فتقدم إعفاءات** للشركات العاملة في 23 منطقة حرة.
3. **جانب الاستثمار:** في إطار حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وقعت الإمارات اتفاقيات استثمار ثنائية مع أكثر من 30 دولة، كما وقعت اتفاقيات ضرائب مزدوجة مع أكثر من 45 دولة لخفض الضرائب التي تفرضها هذه الدولة على الأرباح التي تحققها شركاتها وتقوم بتحويلها إلى دولة المقر في ضوء غياب الضرائب على الأعمال في الإمارات، ونتج عن ذلك كله اتجاه عدد كبير من الشركات للاستثمار في الإمارات خاصة في القطاعات غير النفطية كقطاعات التشييد والعقارات والتجارة والخدمات.²
4. **جانب السياسة المالية:** تبنت الإمارات سياسة مالية توسعية ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير وترقية البنية التحتية، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بنية تحتية متطورة أسهمت السياسة المالية من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص، ومن ثمة تنوع الاقتصاد.³ كما بذلت الإمارات جهوداً لزيادة كفاءتها على جانبي الإيرادات والنفقات، بحيث تم تعزيز مصادر الإيرادات الحكومية وتوفير الموارد اللازمة لتطوير وصيانة البنية التحتية، من خلال انتهاج نظم حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الأساسية كتطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة والعمل على تطوير خطوط السكك الحديدية؛⁴

* أظهرت أرقام وزارة الاقتصاد الإماراتية، الارتفاع المطرد في حجم استثمارات القطاع الصناعي غير النفطي، حيث ارتفعت من 70.4 بليون درهم في عام 2006، إلى 114 بليون عام 2011، أي بنسبة زيادة بلغت نحو 61.9%، مع الإشارة إلى أن هذه الزيادات في الاستثمارات تخللها أسوأ فترة اقتصادية عالمية، عامي 2008-2009، إلا أن ذلك لم يوقف ضخ الاستثمار في هذا القطاع الذي برهن عن مناعة إزاء المتغيرات من جهة، وتعاضم الثقة في مستويات النمو التي حققها من جهة أخرى.

¹ - وهيبة عبد الرحمان وآخرون، تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي مع التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي - الجزائر، يومي 02، 03 نوفمبر 2016.

** تتمثل هذه الإعفاءات في الإغفاء من قيود الترخيص والتوظيف والتملك والوكالة، بالإضافة إلى غياب ضرائب أرباح الأعمال وضرائب الدخل الشخصي، مما أدى إلى دعم الصادرات غير النفطية.

² - أحمد أبو بكر علي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10-12.

³ - أحمد أبو بكر علي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ - الكتاب السنوي لدولة الإمارات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2000 تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلاً من أسلوب التنمية الشاملة، وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها.¹

5. **تنمية القطاعات غير النفطية:** بحيث تستثمر الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، فعلى وجه التحديد نجحت في تنمية المركزين المالي والعقاري في دبي، ومركزي شركات الطيران الدولية في دبي وأبو ظبي، بالإضافة إلى السياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، وكذا خدمات النقل وتجارة التجزئة.²

6. **صناديق الثروة السيادية:** عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النفط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره وتحقيق العدالة في توزيع العوائد بين الأجيال، من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية التي تعتبر الأكبر عالمياً*، والتي تسمح بتوزيع مصادر الدخل وتحمي الدولة من تقلبات أسعار النفط وتحافظ على الثروة وتنميتها للأجيال المستقبلية.³

7. **وضع مخططات مستقبلية للتنوع:** تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق تنوع أكبر وفق مخططات مستقبلية، كرؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030، بعد نجاح مشروع دبي 2015، بالإضافة إلى استراتيجية الطاقة 2050 التي تستهدف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات، وكذا تنوع مصادر الطاقة.⁴

الفرع الثالث: مؤشرات حول التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

نرجح فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

1. **مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:** تزايدت مساهمة القطاعات غير النفطية، كالقطاع الصناعي والخدمي وقطاعات التشييد والعقارات في الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 44% في الفترة 1975-1985، إلى أكثر من 65% في الفترة 2000-2007، كما ساهمت القطاعات غير النفطية

¹ - محمد سعيد عميرة، المرجع السابق، ص 12.

² - شاننا ديفاراجان، ليلي متقي، أسعار النفط... إلى أين؟، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، 2016، ص 28.

* من أهم الصناديق السيادية للإمارات نجد: هيئة أبو ظبي للاستثمار؛ مجلس أبو ظبي للاستثمار؛ هيئة الإمارات للاستثمار، الشارقة لإدارة الأصول؛ مؤسسة دبي للاستثمار، هيئة رأس الخيمة للاستثمار.

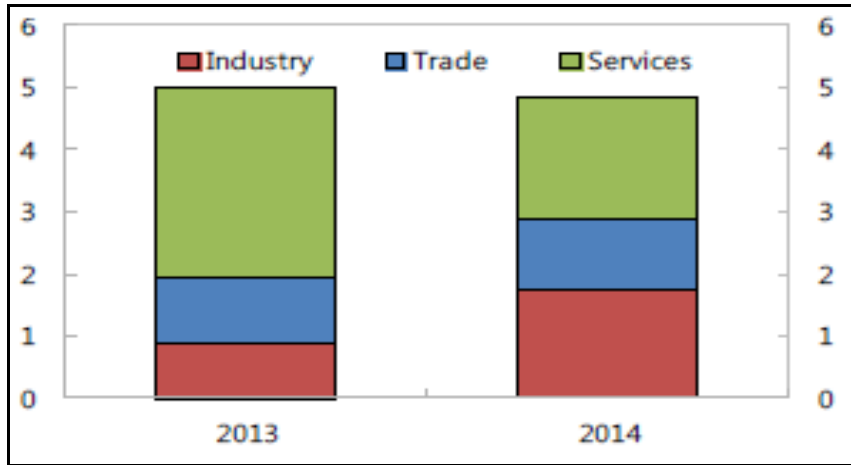
³ - الكتاب السنوي لدولة الإمارات، المجلس الوطني للإعلام، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 72.

⁴ - وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة وزارة الطاقة، العدد 04، 2017، ص ص: 06، 07.

في زيادة الاستثمارات بحيث ارتفع متوسط مساهمتها من حوالي 64% في الثمانينات إلى حوالي 88% في الفترة 2000-2004.¹

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة 2004-2014 ارتفاعاً يعود سببه إلى زيادة مساهمة الخدمات في النمو الحقيقي غير النفطي، والشكل الآتي يوضح مساهمة القطاعات في النمو غير النفطي خلال سنتي 2013 و2014.

الشكل رقم (I-11): المساهمة في النمو الحقيقي غير النفطي بالإمارات



Source: IMF Country Report No.15/219, UNITED ARAB EMIRATES: Article Iv Consultation-Press Release; and Staff Report, Washington, USA, August 2015, P 20.

يتضح من الشكل رقم (I-11) أعلاه أن قطاع الخدمات يسهم بدرجة كبيرة في نمو الناتج غير النفطي للإمارات.

2. دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص* دوراً مهماً في تصدر دولة الإمارات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أكثر من 10 مؤشرات فرعية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ولتكون مقراً إقليمياً لأكثر من 25% من أصل 500 شركة هي الأكبر في العالم، فضلاً عن مساهمته في استيعاب العمالة، وتوفير فرص العمالة ومساهمته في الصادرات وفي نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، فقد بلغ إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي أكثر من 60% عام 2015.²

يوضح الشكل الآتي تصدر الإمارات المرتبة الأولى فيما يخص مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014.

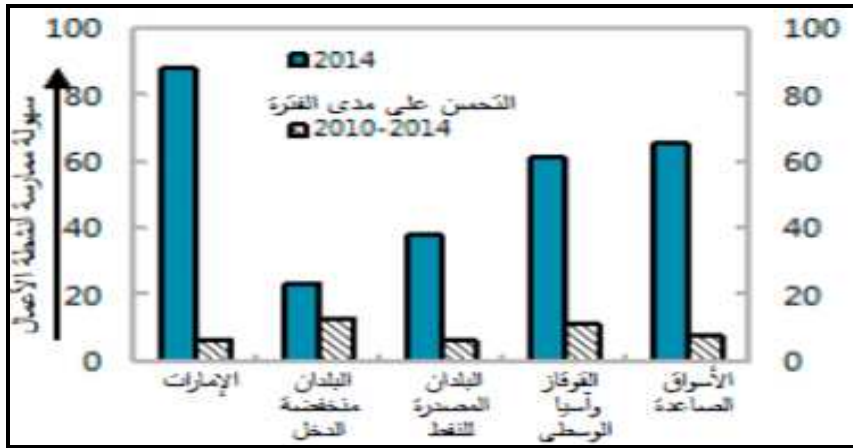
¹ - أحمد أبو بكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 05.

* تجدر الإشارة إلى أن برامج الخصخصة في الإمارات، تمثلت بشكل كبير في خلق شركات في التملك والتمويل والإدارة مع القطاع الخاص، خاصة الأجنبي، وغالباً ما خلت من البيع الكامل للأصول الحكومية.

² - الكتاب السنوي لدولة الإمارات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الشكل رقم (I-12): سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالإمارات

الوحدة: الترتيب المثني



المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 14/187 الصادر عن صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة: مشاورات المادة الرابعة لعام 2014- تقرير خبراء الصندوق، وبيان صحفي، وبيان المدير التنفيذي، واشنطن، يوليو 2014، ص 27.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر: صنفت الإمارات طبقاً لمؤشر الاستثمار العالمي لعام 2015 بالمركز الأول إقليمياً والـ 22 عالمياً، وأصبحت وجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر إذ تتخذ أكثر من 25% من أكبر 500 شركة عالمية دولة الإمارات مقر لعملياتها الإقليمية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما صنفت حسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2015 الصادر عن الأونكتاد بالمرتبة الأولى من بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2014 في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وفي المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا.¹ يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات خلال الفترة 2011- 2015 في الجدول التالي:

جدول رقم (I-06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإمارات للفترة (2011 - 2015)

السنة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)
2011	7.7
2012	9.6
2013	10.5
2014	10.1
2015	11

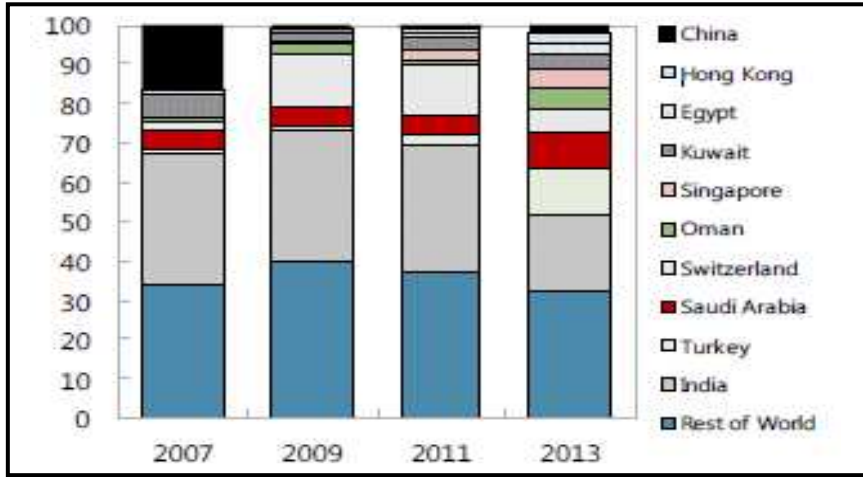
المصدر: وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، التقرير السنوي الإحصائي لسنة 2016، ص 32.

¹ - أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص ص: 10، 11.

3. تنوع الصادرات: سجل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، قيماً تراوحت بين 0.7 و0.5 خلال الفترة 1996-2016 فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات، وفقاً لإحصاءات الأونكتاد (أنظر الملحق رقم 04)، مما يدل على تنوع الاقتصاد الإماراتي في السنوات الأخيرة.

تتشكل صادرات دول الإمارات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة؛ اللدائن والمطاط، منتجات الأغذية والمشروبات، منتجات الصناعات الكيماوية؛ عجينة الخشب، معدات نقل وسلع أخرى، ويتم تصدير هذه المنتجات إلى دول مختلفة عبر أنحاء العالمي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (I-13): تطور نسبة الصادرات حسب وجهات التصدير بالنسبة للإمارات خلال الفترة (2007-2013)



Source: : International Monetary Fund ,IMF Country Report No.15/219, UNITED ARAB EMIRATES: Article Iv Consultation-Press Release; and Staff Report, Washington, USA, August 2015, P 23.

يتبين من الشكل رقم (I-13) أعلاه زيادة تنوع وجهات التصدير من سنة لأخرى، بحيث في سنة 2007 تم توزيع نسبة كبيرة من صادرات الإمارات نحو الهند والصين والكويت ثم السعودية على الترتيب، بينما في سنة 2013 تراجعت نسبة الصادرات الموجهة نحو الهند والصين، وتوزعت الصادرات بين أكثر من أربع دول لتزيد نسب توزيع الصادرات نحو دول أخرى كتركيا، مصر، عمان، سنغفورة هونغ كونغ.

المطلب الرابع: تجربة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

اعتمد أداء الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة، وركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، لذلك استحوذ هدف التنوع على اهتمام الاقتصاديين في المملكة العربية السعودية منذ اعتمادها على التخطيط منهجاً لإدارة الاقتصاد.¹

¹ - ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص456.

الفرع الأول: لمحة حول الاقتصاد السعودي

أُكتشف النفط في المملكة العربية السعودية عام 1938، وبدأ الإنتاج الفعلي في نفس السنة، بلغ الاحتياطي من النفط بدولة المملكة العربية السعودية سنة 2015، حوالي 266.5 مليار برميل ما يمثل 20.73% من الاحتياطي العالمي، بينما بلغت احتياطات الغاز الطبيعي 8587 مليار متر مكعب، ما يمثل 4.36% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.¹

يعتمد نموذج النمو السائد في المملكة العربية السعودية على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكياً متعلقاً بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءاً آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية، والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.²

لتقييم وضع الاقتصاد السعودي، وتحليل منجزاته عبر مسيرة التنوع الاقتصادي، من المفيد تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بأداء القطاع النفطي، ويبين الجدول الموالي التغيرات التي حدثت في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2013، على مستوى القطاع النفطي.

الجدول رقم (I-07): تطور أداء القطاع النفطي في السعودية بين سنتي 1970 و 2013

2013	1970	البيان
85.62	98.08	نسبة صادرات النفط إلى مجموع الصادرات %
89.51	92.84	نسبة الإيرادات النفطية إلى مجموع إيرادات الدولة الفعلية %
20.54	55.62	نسبة الناتج المحلي النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي %
59.46	26.35	نسبة ناتج القطاع الخاص غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر: ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 457 (بتصرف).

يتبين من الجدول رقم (I-07) أعلاه ما يلي:

- انخفضت نسبة إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة من 55.62% إلى 20.54%.
- ارتفع إسهام القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 26.35% إلى 59.46%.
- تدنت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات من 98.08% إلى 85.62%.

¹ - التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص ص: 03، 08-16.

² - أحمد البكر، مرجع سبق ذكره، ص 05.

■ تناقصت نسبة الإيرادات النفطية إلى مجموع إيرادات الدولة الفعلية من 92.84% إلى 89.51%.

وبذلك يتضح أن قطاع النفط، يحافظ على موقعه بوصفه مصدراً رئيساً لإيرادات الدولة من جهة، ومكوناً رئيساً للصادرات السلعية من جهة أخرى.

الفرع الثاني: الخطوات المتخذة نحو التنوع في المملكة العربية السعودية

يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي¹:

1. تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط؛
2. فتح المجال للاستثمار الأجنبي وكذا المحلي على مصريه، وذلك بزيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدية والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه والاستثمار)؛
3. توسيع القاعدة الصناعية بإنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية؛
4. التركيز بشكل رئيسي على مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية وهي: النقل والاتصالات والطاقة والخدمات المالية.²
5. الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص: اعتمدت السعودية برامج الخصخصة بهدف تمكين القطاع الخاص من القيام بدور قيادي في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، والجدول الموالي يوضع بعض عمليات الخصخصة الرئيسية التي قامت بها السعودية.

¹ - فاطمة حسن، سلمى داود، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجاربه دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، 27-29 مارس 2017.

² - تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية مايو 2015، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، www.jeg.org.sa، ص 10.

الجدول رقم (I - 08): بعض عمليات الخصخصة بالمملكة العربية السعودية

السنة	الشركة	القطاع	الحصة المبيعة
1984	الشركة السعودية للصناعات الأساسية	صناعي	30%
2003	شركة الاتصالات السعودية	اتصالات	30%
2004	شركة التأمين التعاوني	خدمات مالية	70%
2007	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	النفط والغاز	45%
2008	شركة التعدين العربية السعودية	تعدين ومعادن	50%
2008	شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات	النفط والغاز	25%
2014	البنك الأهلي التجاري	خدمات مالية	25%
2015	الشركة السعودية للخدمات الأرضية	نقل	30%

المصدر: عاصم الغرسان وآخرون، المملكة العربية السعودية، قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، 30 يونيو 2016، ص 38.

6. إعداد خطط مستقبلية للتنوع: تستمر جهود المملكة العربية السعودية نحو تنوع قاعدتها الإنتاجية، فقد عملت حكومة المملكة على إعداد خطة تنمية للأعوام 2015-2019، حيث يتم التركيز من خلالها على استراتيجية التنوع التي تعتمد على خمسة مجموعات صناعية حيوية وهي: السيارات والأجهزة المنزلية والبلاستيك والتعبئة والتغليف والمعادن ومعالجة المعادن، والطاقة الشمسية؛ وتهدف الحكومة من الاستثمارات المتزايدة في مجالات هذه القطاعات إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات، وكذا خلق فرص عمل.¹

بالإضافة إلى رؤية المملكة 2030* والتي تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

الفرع الثالث: مؤشرات حول التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

نرجح فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنوع الاقتصادي لدولة المملكة العربية السعودية

1. مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي: لمعرفة مدى إسهام القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي لدولة المملكة العربية السعودية يمكن تتبع المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات في النمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الناتج غير النفطي، وفق ما يبينه الجدول الآتي.

¹- تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية مايو 2015، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، www.jeg.org.sa، ص 10.
* أنظر الملحق رقم 03.

الجدول رقم (I-09): متوسط إسهام القطاعات في نمو الناتج غير النفطي بالسعودية

نمو الناتج غير النفطي الحقيقي		نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات في النمو (%)
2015 - 2004	2003 - 1991	2015 - 2004	2003 - 1991	
		0,8	1,6	الصناعة النفطية
1,3	1,7	0,6	0,26	الصناعة التحويلية
0,6	0,7	0,3	0,1	التشييد
3,8	2,6	1,8	0,4	الخدمات
1,1	0,8	1,4	0,3	قطاعات أخرى
6,8	2,9	4,9	2,6	إجمالي المساهمة

المصدر: ماجد المنيف، معوقات وفرص التنويع الاقتصادي في السعودية، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر، 27-29 مارس 2017.

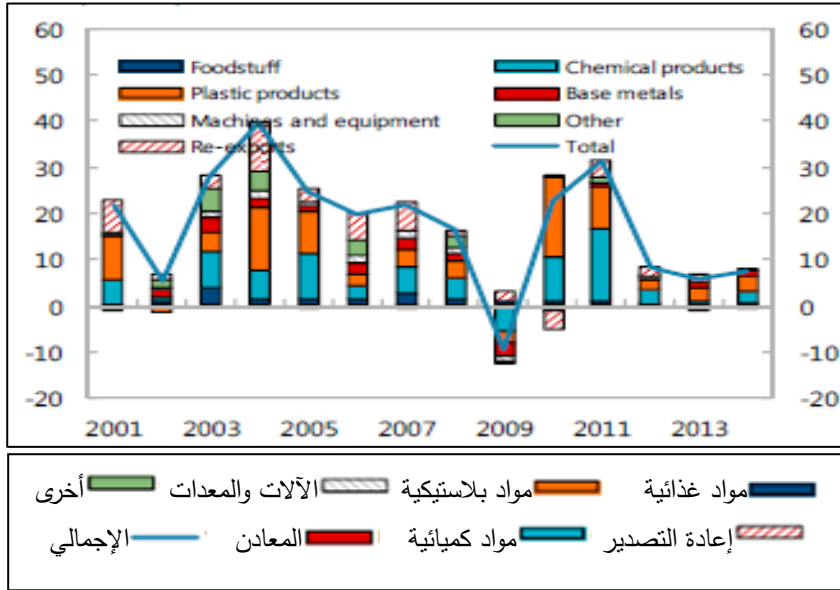
يظهر من الجدول رقم (I-09) أعلاه ما يلي:

- سجل قطاع الصناعة النفطية خلال الفترة (1991-2003)، أعلى متوسط إسهام في الناتج المحلي الحقيقي، مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- خلال الفترة (2004-2015) تراجع متوسط إسهام الصناعة النفطية في الناتج وزاد متوسط إسهام قطاع الخدمات إلى 1,8% بعدما كان 0,4 خلال الفترة (1991-2003)؛
- يعود نمو الناتج غير النفطي الحقيقي في كلتا الفترتين (1991-2003) و(2004-2015)، إلى إسهام قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية؛
- نستنتج أنه خلال الفترة (2004-2015) يتضح الاتجاه نحو تنويع الاقتصاد السعودي، مع أنه لا يمكن إغفال تراجع أسعار النفط كسبب لذلك.

2. تنوع الصادرات: سجل اقتصاد دولة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1996-2016، قيماً تراوحت بين 0.8 و0.7 فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات، وفقاً لإحصاءات الأونكتاد (أنظر الملحق رقم 04)، مما يدل على تركيز الاقتصاد السعودي.

تتشكل صادرات السعودية خارج النفط من مواد غذائية، منتجات بلاستيكية، آلات ومعدات، منتجات كيميائية، المعادن و سلع أخرى. ويوضح الشكل الموالي تطور الصادرات غير النفطية للسعودية خلال الفترة (2001-2013).

الشكل رقم (I-14): تطور الصادرات غير النفطية بالسعودية خلال الفترة (2001-2013)



Source: International Monetary Fund, IMF Country Report No.15/251, **SAUDI ARABIA:** Article Iv Consultation-Press Release; and Staff Report, and Informational Annex, September 2015, P 31.

يظهر من الشكل رقم (I-14) أعلاه أن الصادرات غير النفطية عرفت تذبذب خلال الفترة (2001-2013)، بحيث سجلت أعلى نسب بحوالي 40% سنة 2004، تحققت هذه النسبة من إسهام صادرات البلاستيك والمنتجات الكيماوية وكذا إعادة التصدير، بينما سجلت أدنى نسبة لها (10%-) في سنة 2009، ولعل السبب في ذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. انتعشت الصادرات غير النفطية خلال سنتي 2010 و 2011، إلا أنها سرعان ما تراجعت بعد ذلك خلال سنتي 2012 و 2013. وبالتالي نستنتج أن التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لم يتحقق.

خلاصة الفصل

تستخلص الدراسة بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل، أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنية التحتية والتجارة الخارجية، تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد مساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية، لذا نرى أن جل التركيز ينبغي أن يوجه إلى إشكالية الفوائض وسبيل إدارتها؛ وإشكالية الموارد وتوظيفها، ذلك أنهما يعتبران العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل.

فالتحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية، دون تبديد الإيرادات، فالنفط قابل للنفاذ ومن المحتمل أن تنضب الإيرادات النفطية في مرحلة ما، ولهذا فإنه من الضروري تركيز الجهود حول تنويع الاقتصاد، من خلال وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة، وتقليص حجم المخاطر المترتبة عن الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد، وهذا ما نجحت فيه بعض الدول التي انتهجت استراتيجيات التنويع الاقتصادي كالنرويج مثلاً.

وعلى الرغم من اختلاف الدول التي نجحت في تنويع اقتصادها في صياغة استراتيجيات التنويع وعدم وجود وصفة واضحة وموحدة للنجاح إلا أنها تتحد في السياسات التالية:

- ❖ تطوير الصناعة ودعم نشاطها مع توفير البنية التحتية؛
- ❖ تشجيع روح المبادرة والابتكار عبر تحسين فرص الحصول على المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والتمويل وزيادة الإنفاق على الجوانب البحثية والتنموية؛
- ❖ التركيز على رفع مستوى جودة الصادرات وتنويعها؛
- ❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذات القيمة المضافة العالية؛
- ❖ تكثيف الاستثمارات في مجال التعليم بما في ذلك مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم التقني والمهني؛
- ❖ إدارة العوائد النفطية بحكمة ورشادة؛
- ❖ تقديم كافة الحوافز الممكنة سواءً للاستثمارات أو للصادرات.

تبقى التجارب الناجحة في التنويع الاقتصادي على غرار النرويج، ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، بمثابة دروس يمكن أن تستفيد منها الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها.

الفصل الثاني

السياسة الضريبية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية السياسة الضريبية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الضريبية

المطلب الثالث: أدوات السياسة الضريبية

المطلب الرابع: السياسة الضريبية والنظام الضريبي

المبحث الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر في إطار الإصلاح الضريبي

المطلب الأول: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر وأهدافه

المطلب الثاني: محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر

المطلب الثالث: الضرائب المباشرة في الجزائر

المطلب الرابع: الضرائب غير المباشرة في الجزائر

المبحث الثالث: تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992 - 2016)

المطلب الأول: تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992 - 2016)

المطلب الثاني: الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (1999 - 2016)

المطلب الثالث: قياس مرونة النظام الضريبي الجزائري للفترة (1999 - 2016)

المطلب الرابع: قياس استقرار النظام الضريبي الجزائري للفترة (2001 - 2016)

مقدمة

كشفت الصدمة البترولية لسنة 1986 الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد، مما اضطر الجزائر إلى انتهاج إصلاحات اقتصادية مست مختلف الجوانب، عن طريق إعادة النظر في سياستها الاقتصادية خاصة السياسة الضريبية، بحيث اتجهت الجزائر إلى نمط يحقق تعبئة أكبر للموارد، ويُقلص الاعتماد على الموارد الخارجية، سعياً وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها، وذلك من خلال رد الاعتبار لدور الجباية العادية، وكان ذلك انطلاقةً من إحداث إصلاحات ضريبية باشرتها سنة 1992، وتوالت الإصلاحات والتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، بحثاً عن الآليات الكفيلة بتقليص الفجوة بين الجباية العادية والجباية البترولية.

ركز الإصلاح الضريبي في الجزائر على تفعيل النظام الضريبي، فقد عمل المشرع الجزائري على وضع إجراءات تدور حول توسيع مجال تطبيق الضريبة والتقليص من المعدلات الضريبية، بالإضافة إلى إلغاء سياسة الضرائب المتعددة، ولم تتوقف الإصلاحات الضريبية على هذا فحسب، بل شملت أيضاً إصلاح الإدارة الضريبية بإحداث هياكل جديدة فيها، وكان كل ذلك بغرض ترشيد النظام الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية، وكذا تخفيف الضغط الضريبي قصد إنعاش النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات خاصة تلك القطاعات التي تنشط خارج المحروقات.

تهدف الدراسة من خلال هذا الفصل إلى تتبع مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر والتعرف على أهم مكونات النظام الضريبي، وكذا تقييم أداء السياسة الضريبية بعد الإصلاح، ويكون ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة الضريبية

المبحث الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر في إطار الإصلاح الضريبي

المبحث الثالث: تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992 - 2016)

المبحث الأول: ماهية السياسة الضريبية

تمارس السياسة الضريبية دوراً مهماً في التأثير على كافة فروع الاقتصاد، كونها أحد مكونات السياسة الميزانية وجزء أساس من السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المختلفة، فقد تطور دور الضريبة من مجرد وسيلة للتمويل إلى أداة توجيه وتدخل. تحاول الدراسة في هذا المبحث تحديد مفهوم السياسة الضريبة وتوضيح أهم أهدافها ومختلف أدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية

اختلف الباحثون في وضع تعريف محدد للسياسة الضريبية، بسبب اختلاف وجهات النظر حول دقة ما يعنيه هذا المفهوم ولغرض الوصول إلى تعريف يجمع مضامين السياسة الضريبة، لابد من استعراض بعض التعريفات التي وردت عن هذا المفهوم.

❖ تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.¹

❖ عرفت السياسة الضريبية بأنها مجموعة من الاتجاهات العامة التي تعلن عنها الدولة مسبقاً بصيغة أحكام قانونية يتضمنها التشريع الضريبي للتعبير عن نيتها في تحقيق مجموعة أو هيكل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية لأفرادها.²

❖ تعرف أيضاً على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسة مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.³

❖ السياسة الضريبية هي السياسة التي تتبعها الدولة حيال توجيه ضرائبها نحو تحقيق أهداف معينة محددة، ونابعة من الاستراتيجية العامة لها، مستخدمة في ذلك سلطتها العامة وكافة الوسائل والأدوات الضريبية الممكنة، الحالية والمتوقعة واللازمة لتحقيق تلك الأهداف.⁴

انطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة الضريبة عبارة عن إجراءات تمس الجانب الضريبي، تتخذها الدولة بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع الأهداف والتوجهات العامة للاقتصاد.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 139.

² بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 03، 2016، ص 131.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2000، ص 13.

⁴ جمال الدين أبو بكر محمد حامد، دور السياسة الضريبة في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر، (أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة)، 2008/2009، ص 5.

يتضح مما سبق أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية¹:

- مجموعة متكاملة ومتراصة من البرامج، ذلك أن تصميم مكونات السياسة الضريبية يتم في ضوء علاقات التناسق والترابط بين أجزائها، بحيث لا يتم النظر إلى كل مكون على حدى، بل ينظر إليه على أنه جزء من مكونات السياسة الضريبية، وهو ما من شأنه أن يسهم في مواجهة التناقضات التي قد تظهر على الأهداف المراد تحقيقها.
- يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة، والبرامج المتكاملة المرتبة بها، وكذا الحوافز الضريبية* التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب في تشجيعها؛
- جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع، فالأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الضريبية ما هي إلا أهداف فرعية تنبثق عن الأهداف العامة للمجتمع وتسهم في تحقيقها في نفس الوقت.

إن رسم أي سياسة ضريبية يتطلب التركيز على مجموعة من القواعد²:

- تحديد أولويات أهداف النظام الضريبي انطلاقاً من الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي؛
 - التنسيق بين السياسات الضريبية والسياسات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة؛
 - التوفيق المناسب بين أدوات السياسة الضريبية خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية، وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتميز فيها من حيث الارتفاع والانخفاض على حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه، والظروف الشخصية والاجتماعية للممولين؛
 - تقليل عدم التوافق في قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها، وذلك حسب الأولويات المحددة لها، حيث أن التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية قد يكون على حساب تحقيق الهدف المالي للنظام الضريبي.
- هناك مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تُمكن من تقييم مدى نجاح السياسة الضريبية، ندرجها في الآتي³:

¹ - بوعون يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية: دروس وتطبيقات محلولة، Les Pages Bleus، الجزائر، مارس 2010، ص ص: 60، 61.

* إن الحوافز الضريبية عبارة عن إيرادات ضريبية محتملة مضى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

² - حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2006/2005، ص 28.

³ - ولد عبد الله، صدفن، الضرائب والتنمية: دراسة لدور الضريبة في تمويل الميزانية العامة لموريتانيا 1960-2001، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر)، 2002/2001، ص 54.

- مؤشرات تقنية: تتمثل في الاقتصاد في نفقات الجباية، سهولة الإجراءات المتعلقة بالربط والتحصيل، مدى ارتفاع كفاءة موظفي الإدارة الضريبية ودرجة مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي والقضاء على ظاهرة المتأخرات الضريبية بتقليل وسرعة إجراءات المنازعات.
- مؤشرات مالية: تتمثل في درجة توفير الموارد المالية للدولة بصورة تتناسب مع المقدرة التكلفة للاقتصاد، ومع متطلبات تمويل الإنفاق العام والحد من اللجوء لمصادر التمويل الأخرى، وكذلك من خلال تحقيق إيرادات ضريبية على طول السنة للخزينة تجنباً لاختناقات مالية.
- مؤشرات اقتصادية: كمدى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية، وتحقيق التنمية الجهوية التي تقلل من الفوارق في المستويات المعيشية بين مختلف مناطق الدولة، والمساهمة في توجيه الاستثمارات.
- مؤشرات اجتماعية: كالحد من التفاوت الكبير في امتلاك الدخل والثروات تحقيقاً للعدالة بواسطة الضريبة والاجتماعية.
- مؤشرات تحليلية: وتكون في شكل نسب مختلف أنواع الضرائب في الحصيلة الضريبية، وكذا مؤشرات الضغط الضريبي والمرونة الضريبية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الضريبية

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورغم التطور الحاصل في دور الضريبة إلا أنها تبقى الأداة المفضلة لتوفير الموارد العمومية، نتيجة المشكلات المرتبطة بأشكال التمويل الحكومي الأخرى من قروض وإصدار نقدي إلى غير ذلك.

الفرع الأول: أهداف اقتصادية

تعتبر الأهداف الاقتصادية من أهم أهداف الضريبة في الاقتصادات المعاصرة، بحيث تستخدم الضريبة لتوجيه سياستها الاقتصادية لحل الأزمات التي تتعرض لها، ومن أهم الأهداف الاقتصادية للضريبة ما يلي:

1. تحقيق النمو الاقتصادي: ويكون ذلك عن طريق منح امتيازات ضريبية كخفض معدل الضريبة أو الإعفاء من أدائها للأنشطة الاقتصادية التي ترغب الدولة رفع معدل النمو فيها، وتكمن علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي في الآتي¹:
- تؤدي زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع إلى عرقلة النمو الاقتصادي، خاصة إذا تجاوز هذا العبء الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع؛

¹ عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر)، 2013-2014، ص: 126، 127.

- تؤثر التغيرات المتكررة في التشريع الضريبي سلباً على محددات النمو الاقتصادي؛
 - يعد الادخار الخاص من الموارد الهامة التي تحقق النمو الاقتصادي، لذا يتوجب تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على الدخل.
2. **زيادة سرعة التطور التكنولوجي:** تؤثر السياسة الضريبية في سرعة التطور التكنولوجي، من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى، فمثلاً الإعفاءات أو التخفيضات من بعض الرسوم الجمركية على التجهيزات والمكونات التكنولوجية، والإعفاء من رسوم تسجيل براءات الاختراع أو من مداخيل بيعها ولو جزئياً من شأنه التشجيع على التجديد وتسريع وتيرة التطور التكنولوجي؛
3. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يظهر إسهام السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تخفيض الضرائب لمعالجة ظاهرة الركود، ورفعها (الضرائب) لمعالجة ظاهرة التضخم. وتتوقف فعالية السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على توفير عناصر نوعية ضمن النظام الضريبي تمكن الدولة من الزيادة في معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي، بما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع؛ ومدى حساسية ومرونة* النظام الضريبي؛
4. **توجيه الاستهلاك:** تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي، من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، مما يعني أنه كلما فرضت ضرائب مرتفعة على بعض السلع الضارة والكالمالية مثلاً، يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، إلا أن هذا الانخفاض لا يتم دفعة واحدة بل بتفاوت من سلعة إلى أخرى والعكس إذا فرضت ضرائب منخفضة على بعض السلع فهذا يؤدي إلى تشجيع استهلاكها.
5. **توجيه وتشجيع الاستثمار:** تستخدم الضريبة في تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار، ويكون ذلك عن طريق منح إعفاءات وتخفيضات في ضرائب المؤسسات التي تعمل في المناطق النائية مما يسمح بتقل عوامل الإنتاج إلى الأنشطة الاقتصادية التي يقل العبء الضريبي فيها، فموارد الإنتاج تسعى دائماً إلى التنقل أين يمكن استغلالها في أكثر الوجوه ربحية،¹ ومن هنا يمكن القول أن للضريبة تأثير في هيكل الاستثمارات بتوجيهها نحو قطاعات معينة تسعى الحكومة إلى ترفيتها؛ لكونها أكثر قدرة على استحداث مناصب الشغل أو خلق القيمة المضافة أو إحلال الواردات أو كونها أكثر صداقة للبيئة؛
6. **توجيه قرارات أرباب العمل:** فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، أو القطاعات التي يفضلون النشاط فيها؛ لأنه يمكن استخدام الضريبة للتأثير على حجم ونوعية ساعات العمل، حجم المدخرات، ومن ثم يمكن استخدام الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي للمجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

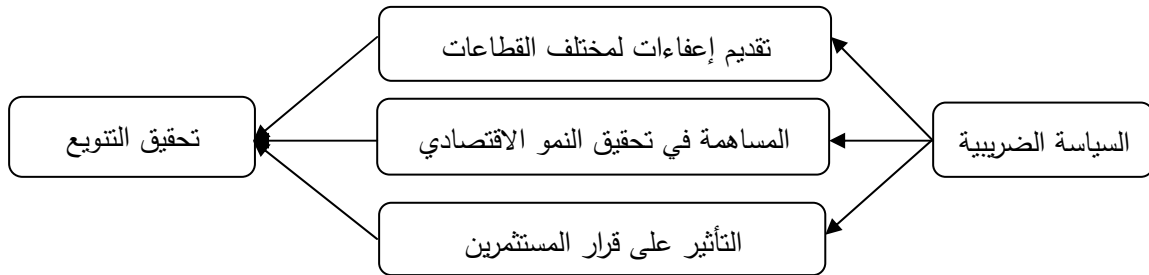
* يقصد بحساسية الضريبة مدى استجابة حصيلتها للتغيرات الاقتصادية، أما مرونة الضريبة فتعني مدى استجابة الحصيلة الضريبية للتغير في معدل الضريبة أو في التنظيم الفني للضريبة.

¹ - حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة: حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف "POLYBEN"، (رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة-الجزائر)، 2006/2005، ص ص 46، 47.

7. زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال: تعتبر الكثير من الضرائب تكاليف تحتسب ضمن أسعار التكلفة، وبهذا فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى التأثير على التكاليف بالانخفاض، مما يعمل على زيادة تنافسية منتجات المؤسسات المعنية بالتخفيض، ولهذا تعمل الدول على إعفاء منتجاتها المصدرة من الضرائب الجمركية ومن الضرائب على القيمة المضافة....الخ؛
8. المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي: تستخدم الضرائب ضمن مسعى تنسيق السياسات الاقتصادية، إذ يستحيل إنجاز اندماج اقتصادي من دون تنسيق أو توحيد الأنظمة الضريبية الخاصة بالدول المنطوية تحت الاندماج في أي صورة كان (منطقة تبادل حر؛ اتحاد جمركي....)¹؛
9. تحقيق التنوع الاقتصادي: ذلك أن هدف السياسة الضريبية اتسع ليشمل تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتماشى وأولويات السياسة الاقتصادية للدولة، ففرض ضريبة أقل على قطاع معين يراد تنميته بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، يؤثر على قرارات المستثمرين ويعمل على تهيئة بيئة أعمال مناسبة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى قدرة السياسة الضريبية على المساهمة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، كل هذا دليل على اتجاه السياسة الضريبية نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

يوضح الشكل الموالي كيف تسهم السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي

الشكل رقم (II-15): رسم توضيحي لاتجاه السياسة الضريبية نحو تحقيق التنوع الاقتصادي



المصدر: إعداد الطالبة بناءً على ما سبق.

¹ - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، ط 1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص ص: 111، 112.

الفرع الثاني: أهداف اجتماعية وثقافية

تستعمل السياسة الضريبية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية منها:

1. إعادة توزيع الدخل: تؤثر الضريبة على الحصص النسبية من الدخل الوطني الموجه لمختلف الشرائح والفئات المكونة للمجتمع. وهذا قصد تقليل الفوارق بينها وتقليص درجة تركيز الدخل لدى بعض الفئات، أين تقوم الضريبة بدور المصحح للاختلالات في الدخل الملاحظة في التوزيع الأولي. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة التوازن بين كفاءة تخصيص الموارد من جهة وتحقيق العدالة الضريبية من جهة أخرى؛

2. تمويل التدخلات العمومية: هذا الهدف هو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، ورغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام، فإن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخمي، خاصة إذا اعتمد أنماطاً معينة من الضرائب، كالضريبة على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخل المتاحة للإنفاق الخاص وحتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب، ومن بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي هي قدرة الدولة في الواقع على إخضاع الضريبي غير محدودة بخلاف الإصدار النقدي؛¹

3. معالجة مشكل السكن: يكون ذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في قطاع السكن من الضرائب، وتخفيض الضرائب على الأراضي المبنية لأغراض سكنية بما يدفع المالكين لها إلى بنائها قصد الاستفادة من هذا التخفيض. كما يمكن للضريبة أيضاً أن تقلل من المظاهر الاجتماعية السيئة، كالتدخين، شرب الكحول بفرض ضرائب مرتفعة عليها؛

4. المحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات وتثمينه: وذلك من خلال تمويل الضريبة للصناديق والبرامج الموضوعية لهذا الغرض أو بتقديم مزايا ضريبية كالآتي²:

- إعفاء الدخول الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية، عوائد التأليف والعروض الفنية والمسرحية من الضرائب على الدخل؛
- إعفاء المنجزات والأشغال الفنية والمواد الداخلة في الصناعة الثقافية من الضريبة على القيمة المضافة بغرض زيادة المقروئية والاهتمام بالفن؛
- فرض الضريبة على القيمة المضافة على الصادرات من مواد التراث والصناعات التقليدية حماية لها من الهروب نحو الخارج.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 170.

² - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، المرجع السابق، ص 117.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الضريبية

تعتمد السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات المستخدمة في صورة مزايا ضريبية تعرف في الأدبيات الاقتصادية بالنفقات الضريبية*.

1. الإعفاء الضريبي: تعني بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة لاعتبارات تقدرها بنفسها بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،¹ فالإعفاءات الضريبية هي دخول بكل معنى الكلمة، تخضع للضريبة أصلاً، لكن قرر المشرع استثناءها من الضريبة ليس باعتبارها من تكاليف إنتاج الدخل، وإنما لاعتبارات أخرى، وعليه فالإعفاء الضريبي ميزة قانونية تقرها التشريعات، إما بنص عام أو خاص، وهذه الميزة تعطي منافعها المالية والاقتصادية إلى الدولة عن طريق تطوير الصناعة وتشجيع التجارة.²

إن الإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائماً، ويتم منح هذا الإعفاء تبعاً لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط لحق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع (وعادة ما يكون في بداية النشاط)، إذ يعتبر هذا الأخير (الإعفاء المؤقت) شائع الاستخدام في الدول النامية نظراً لبساطة إدارته، إلا أن له مجموعة من العيوب كتحفيز التحايل والغش الضريبي، وكذا استقطاب المشروعات قصيرة الأجل التي تعتبر ذات نفع صغير مقارنة بالمشروعات طويلة الأجل.³

كما يمكن أن يكون هذا الإعفاء كلياً، بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعنية كإعفاء المؤسسات العامة في الجنوب الكبير بالجزائر (أدرار، تندوف، تمنراست، إليزي) من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري لمدة 10 سنوات، وقد يكون إعفاء جزئياً وهو إسقاط جزء من الحق لمدة معينة كإعفاء المؤسسات العاملة في الطوق الثاني من الجنوب (بشار، ورقلة، الوادي، البيض، النعامة، بسكرة، غرداية، الأغواط والجلفة) من 25% من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات تبعاً لشكلها القانوني.⁴

* النفقات الضريبية عبارة عن تخفيضات يكون الهدف منها التأثير على بعض السلوكيات أو الأنشطة أو إعانة بعض فئات الممولين الذين يوجدون في وضعيات خاصة، كما تقوم الحكومات باستخدام النفقات الضريبية لدعم التنمية الاقتصادية، تشجيع الإدخار، ترقية البحث والتطوير. أنظر: عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 118.

¹ - صادق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 75.

² - عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل: دراسة مقارنة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 43.

³ - للمزيد أنظر: عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 119، 120.

⁴ - أنظر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 173.

2. **التخفيضات الضريبية:** هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.¹

يمكن التمييز بين نوعين من التخفيضات الضريبية²:

- **تخفيضات ضريبية خاصة بالوعاء:** وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، يمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع؛
- **تخفيضات ضريبية خاصة بالمعدل:** ويعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلاً من المعدل العادي على أرباح الشركات.

3. **المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.³

تأخذ معدلات التمييز الضريبي الأشكال التالية⁴:

- تحديد معدل عام للضريبة وتخفيضه بالنسبة للأنشطة أو المناطق المستهدفة بالتحفيز؛
 - تحديد معدل مخفض للضريبة لمختلف الأنشطة والمناطق قصد تشجيع الاستثمار بوجه عام، ليبدأ هذا المعدل بالتزايد بالنسبة للقطاعات والمناطق المراد تثبيط الاستثمار بها؛
 - تطبيق تخفيضات على مقدار الضريبة ثم إخضاعها للمعدل العام؛
 - تطبيق تخفيضات على الأوعية الضريبة المحسوبة أساساً على المعدل العام؛
4. **القرض الضريبي:** هو عبارة عن قرض مقدم للخرينة العامة من الأرباح التي يحققها المكلف بالضريبة، ويقدم كإقتطاع ضريبي مسبق على الضرائب المستحقة عليه، وهذا القرض يضاف إلى الدخل الخاضع

¹ - أسماء بللعماء، زهرة سيد اعمر ، دحمان بن عبد الفتاح ، انعكاس سياسة التحفيز الجبائي على الاستثمار خارج قطاع المحروقات " دراسة حالة الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: الإطار القانوني لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر "الفرص والتحديات"، جامعة العقيد أحمد دراية -أدرار، يومي 30، 31 جانفي 2018.

² - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 120.

³ - طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، يناير 2009، ص 318.

⁴ - زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص 359.

للضريبة وفي نفس الوقت يتم تخفيضه من الضريبة الإجمالية، ويعني كذلك التخفيضات الضريبية التي تطبق على بعض النفقات مثل نفقات البحث والتطوير، والتي تترجم في هذه الحالة بإرجاع الضريبة المدفوعة.¹

5. نظام الاهتلاك: يعرف الاهتلاك على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن، ويعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه.

6. إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تشكل هذه التقنية وسيلة لامتناس الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة، حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

يتوقف نجاح هذه الأدوات على عاملين²:

- اعتبار الضريبة جزء من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الاستقرار السياسي، واستقرار العملة.
- الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات، فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يرتبط بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد.

المطلب الرابع: السياسة الضريبية والنظام الضريبي

ترتبط السياسة الضريبية بالنظام الضريبي باعتباره الوسيلة التي من خلالها تقن وتنفذ وتراقب هذه السياسة، وهو بذلك الإطار والمرتكز الأساسي الذي تحقق من خلاله السياسة الضريبية مختلف أهدافها التي تُرسم في إطار السياسة الاقتصادية العامة.

عادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين باعتبار النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية، التي تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات، وبالتالي فهو مجموع القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والإدارة الضريبية، ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما.³

الفرع الأول: مفهوم النظام الضريبي

يوجد مفهومان للنظام الضريبي أحدهما ضيق يتمثل في القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل؛ وثانيهما واسع يتمثل في كافة العناصر الإيديولوجية، الاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها معاً وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان

¹ - مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 04، العدد 02، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، 2015، ص ص: 218، 219.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 175.

³ - عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، يوم 13 ماي 2013، ص 128.

ضريبي معين، وفي هذا المعنى الواسع يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة علمية للسياسة الضريبية في المجتمع.¹

إذا فالنظام الضريبي يتمثل في مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد، تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع.

رغم أن النظام الضريبي ما هو إلا ترجمة علمية للسياسة الضريبية، إلا أن اختلاف النظم الضريبية بين الدول قد لا يعني اختلاف السياسة الضريبية لهذه الدول، ذلك أن السياسة الضريبية الواحدة من الممكن ترجمتها علمياً إلى أكثر من نظام ضريبي، أو بعبارة أخرى فإن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق نفس السياسة الضريبية في مجتمع آخر.²

يتكون النظام الضريبي من ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في الآتي³:

- أهداف محددة مشتقة من أهداف السياسة الضريبية السائدة؛
- مجموعة الصور الفنية المتكاملة للضريبة التي تمثل وسائل تحقيق الأهداف المحددة؛
- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية التي تمثل في مجموعها طريقة محددة يعمل من خلالها النظام الضريبي وأجهزته المختلفة.

الفرع الثاني: محاور النظام الضريبي

يمكن التمييز بين ثلاثة محاور يركز عليها النظام الضريبي هي⁴:

1. **محور التنظيم الفني:** يضم السياسات والإجراءات المقررة التي يتم إعدادها واتخاذها بصدد فرض ضريبة معينة تحقيقاً للأهداف التي حددتها الدولة، والسياسة المقصودة هنا هي السياسة الضريبية.
2. **المحور التشريعي*:** يضم التشريعات التي تحدد فلسفة وأهداف وسائل النظام الضريبي في المجتمع، والتي تعكس طبيعة الدولة السياسية وخياراتها الاجتماعية والاقتصادية.
3. **المحور التنفيذي:** يضم الأجهزة الفنية والإدارية التي تعمل على تنفيذ السياسة الضريبية عن طريق قيامها بعمليات الحصر والفحص والربط والتحصيل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

¹ - المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 2001، ص 06.

² - حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت- لبنان، 1993، ص ص: 19، 20.

³ - محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة - الجزائر)، 2014/2015، ص 99.

⁴ - عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان)، 2015/2016، ص ص: 20، 21.

* بالنسبة للجزائر يظهر التشريع الضريبي من خلال مستويين، يتمثل الأول في القوانين الجبائية، بحيث لا تؤسس أو تحصل الضريبة خارج القواعد القانونية المحددة من قبل المشرع، ويتم تصنيف هذه القواعد حسب طبيعة الضرائب، فنجد على سبيل المثال: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛ أما المستوى الثاني الذي يظهر من خلاله التشريع الضريبي في الجزائر، فهو قوانين المالية وهي عبارة عن قوانين تصدر سنوياً تتضمن نصوصاً جبائية حول التغييرات التي تطرأ على الضرائب (تغيير معدل ضريبة، إنشاء ضريبة، إلغاء ضريبة، تغيير إجراءات فرض الضرائب أو تحصيلها).

لذا فالإدارة الضريبية (الجهاز الفني والإداري) عليها التزامات محددة في القانون الضريبي يتعين القيام بها لضمان حقوق كل من المكلف والخزينة العمومية، كالاتزام بتوفير المعلومات والتطبيق الجيد والصحيح للقانون والالتزام بالسرية.

إن نجاح أي نظام ضريبي يقتضي تكامل النجاح لهذه المحار الثلاثة مجتمعة بالإضافة إلى الآتي:

- سياسة ضريبية متجانسة ومتوازنة يراعى فيها كل القواعد الفنية؛
- تشريع ضريبي مستقر واضح يعبر عن تلك السياسة؛
- جهاز ضريبي ذو كفاءة يتولى تطبيق التشريع، وتنفيذ السياسة الضريبية على أكمل وجه.

الفرع الثالث: الهيكلة العامة للنظام الضريبي

يتكون الهيكل الضريبي في معظم النظم الضريبية من ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة إضافة إلى ضرائب دولية حسب المعايير الدولية.

1. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

تقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة وفق عدة معايير تتمثل أهمها في الآتي:

- ❖ **المعيار الخاص بوعاء الضريبة:** وفقاً لهذا المعيار فإن الضرائب المباشرة تفرض على مادة ثابتة الوجود أو متكررة، أما الضرائب غير المباشرة تفرض على وقائع مقتطفة أو أعمال عريضة كالضريبة على الاستهلاك مثلاً.¹
- ❖ **المعيار الإداري:** يقوم هذا المعيار في التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على الجهة المختصة بتحصيل الضريبة وطريقة الاتصال بين الإدارة الضريبية والمكلف القانوني بدفع الضريبة. إذ تعد الضريبة مباشرة إذا كان تحصيلها وفق جداول اسمية تبين فيها الإدارة لضريبة أسماء الممولين والمادة التي تفرض عليها الضريبة، أو إذا تم تحقيقها بناء على الاتصال المباشر بين المكلف والإدارة الضريبية؛ أما الضرائب غير المباشرة هي تلك الضرائب التي لا يكون تحصيلها بناء على جداول اسمية، بل يتم تحصيلها بمناسبة بعض التصرفات التي يقوم بها الممولين مثلاً في حالة شراء السلع والخدمات، أو يكون ربط الضريبة لا يقوم على اتصال مباشر بين الإدارة الضريبية والممولين، أو أن تقوم هيئات غير اسمية بتحصيلها.²
- ❖ **معيار نقل عبء الضريبة:** حسب هذا المعيار فإن الضرائب المباشرة يتحملها المكلف بها بصفة نهائية، ولا يستطيع نقل عبئها إلى مكلف آخر، أما الضرائب غير المباشرة يمكن نقل عبئها إلى مكلف

¹ - ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر)، 2011/2012، ص 16.

² - عبد الكريم بريشي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

آخر، ومن هنا تبرز أهمية التفرقة ما بين المكلف القانوني الذي يجسده التاجر، والمكلف الفعلي الذي يجسده المستهلك النهائي للسلع والخدمات.¹

2. الضرائب الدولية حسب المعايير الدولية IAS/IFRS

يختلف النظام المحاسبي حسب المعايير الدولية من دولة لأخرى لعدة أسباب مرتبطة بالنظام الاقتصادي والسياسي والقضائي، ويعد النظام الضريبي أحد أسباب الاختلاف بين الدول، حيث يعود الاختلاف المحاسبي من المنظور الضريبي أساساً لكون حساب الربح في بعض الدول مستقلاً تماماً عن الحسابات الاجتماعية للمؤسسة، وهو العكس تماماً في دول أخرى، حيث يتم حساب الربح بدمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الضريبية، ومن هنا جاء ارتباط الجباية بالمحاسبة، وهو ما يعبر عنه المعيار المحاسبي الدولي رقم 12* الذي يركز على محاسبة الضرائب المؤجلة.²

¹ - ولهي بوعلام، المرجع أعلاه، ص 17.

* للتفصيل أكثر حول هذا المعيار أنظر: بوعون يحيواوي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 206، 207.

² - ولهي بوعلام، المرجع أعلاه، ص 17.

المبحث الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر في إطار الإصلاح الضريبي

إن دور السياسة الضريبية في ظل الإصلاح هو تصميم هيكل ضريبي متوازن يؤدي إلى تحصيل ضرائب كافية وإلى التقليل من الاختلالات إلى أدنى حد ممكن، لذلك عرفت الجزائر إصلاحات ضريبية جذرية مست هيكل النظام الضريبي والإدارة الضريبية قصد تحقيق نوع من التطور والعصرية. تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث معرفة أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر، والوقوف على أهم محاور ذلك الإصلاح.

المطلب الأول: أسباب الإصلاح الضريبي* في الجزائر وأهدافه

تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل الإصلاح** بعدة ثغرات وعدم الفعالية، وهذا نظراً لتعدد المعدلات الضريبية المفروضة وعدم ملاءمتها مع مجال التطبيق الضيق، كما أن الجهاز الضريبي كان يفتقر إلى الرقابة التي تمكنه من دراسة ومتابعة عمليات تسيير الضريبة، إضافة إلى نقص الوسائل والإمكانيات وخاصة التكنولوجية كالإعلام الآلي.

لذلك قامت الجزائر في سنة 1987 بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي، والتي قدمت سنة 1989 تقرير مفصل حول الإصلاح الضريبي في الجزائر، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992.¹

الفرع الأول: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر

من جملة الأسباب التي أدت إلى إحداث الإصلاح الضريبي في الجزائر نجد:

أولاً: التحولات الاقتصادية المحلية والدولية: إن الوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر، والتحول التي عرفتھا، وانتقالها إلى اقتصاد السوق، وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والسعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جعلت النظام الضريبي المعتمد آنذاك لا يتماشى مع المستجدات،² بالإضافة إلى ذلك عرفت تلك الفترة موجة إصلاحات ضريبية في مختلف دول العالم، فنجد مثلاً في هذا الإطار أن الضريبة على القيمة المضافة لم تكن مطبقة إلا في 46 دولة سنة 1989، إلا أنها انتشرت بشكل سريع لتكون مكون أساس للهيكلة الضريبي لمعظم دول العالم.³

* يقصد بالإصلاح الضريبي تلك التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو تحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو، ويمكن أن يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لكل الهيكل الضريبي للدولة، أو يكون إصلاحاً جزئياً لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد.

** أنظر الملحق رقم 05 الذي يبين أهم مكونات هيكل النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح الضريبي.

¹ - ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 09، 2009، ص 181.
² - خير فضيلة، دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، المجلد 07، العدد 01، ديسمبر 2017، 456.

³ - العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، (رسالة ماجستير، غير منشورة)، جامعة سعد دحلب، البلدة)، 2005، ص 50.

ثانياً: الأزمة البترولية: لقد مثل انهيار أسعار البترول سنة 1986 من 27,01 دولار للبرميل إلى 13,57 دولار للبرميل، صدمة كبيرة للجزائر التي كانت تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من البترول، الذي يعتبر المورد الأساس لميزانية الدول، بحيث انخفضت قيمة الجباية البترولية من 46,8 مليار دينار جزائري سنة 1985 (ما يعادل 50% من إجمالي الإيرادات الضريبية)، إلى 21,4 مليار دينار جزائري سنة 1986 (ما يعادل 29% من إجمالي الإيرادات الضريبية)، ولم يكن بوسع النظام الضريبي آنذاك تعويض هذا النقص في الإيرادات بالاعتماد على الجباية العادية، مما جعل العجز متواصلًا، وهو ما دفع إلى ضرورة الإصلاح والبحث عن نظام ضريبي مرن يمكن من التحرر من الجباية البترولية.¹

ثالثاً: ضعف العدالة الضريبية: تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل الإصلاح بعدم عدالته، فطريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخل دون الأخرى، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، إضافة إلى وجود ضرائب نوعية لا تراعي الوضعية العامة للمكلف واختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات العمومية والخاصة؛²

رابعاً: ضعف أداء الإدارة الضريبية: تميزت الإدارة الضريبية قبل الإصلاح بتنظيم غير ملائم ونقص في التحكم في المادة الخاضعة للضريبة إلى جانب وجود نقائص في التحصيل؛³

خامساً: الغش والتهرب الضريبيين*: من بين أهم سمات النظام الضريبي الجزائري لفترة ما قبل الإصلاح: نقشي ظاهرة التهرب الضريبي**، انعدام المستوى الأخلاقي، وإحساس المكلف بأن اقتطاع الضريبة هو إجحاف في حقه، بالإضافة إلى ذلك كثرة القوانين الضريبية وعدم وضوحها؛⁴

سادساً: ثقل العبء الضريبي: لقد كانت الأعباء الضريبية ثقيلة جداً على المؤسسات وأرباب الأعمال قبل عملية الإصلاح، مما شكل ضغطاً كبيراً على خزينة المؤسسات، فنجد أن معدل الضريبة على أرباح

¹ - إلياس يحيوي، الضريبة على الأجور كآلية للوصول إلى الهيكل الأمثل للطلب الكي - حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف)، 2016/2015، ص ص: 185، 186.

² - عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، (رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1)، 2013/2014، ص 109.

³ - للتفصيل أكثر حول وضعية الإدارة الضريبية قبل الإصلاح أنظر: عاشور ثاني يامنة، تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان)، 2001/2002، ص ص: 159 - 161.

* الغش الضريبي: هو التخلص من دفع الضريبة عن طريق المخالفة الصريحة للقانون، من خلال إعطاء عرض خاطئ للواقع المالي للفرد أو المؤسسة، أو تفسير مظل له. أما التهرب الضريبي: هو أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم، من خلال الاستفادة من الثغرات القانونية.

** بلغ التهرب الضريبي في الجزائر مستوى عالٍ جداً، ففي سنة 1994 قدر بـ 9208 مليون دينار، كما بينت تحقيقات أجزتها وزارة المالية، أن هناك 22 مليار دج فقدتها الإدارة في شكل غش أو تهرب ضريبي، وما يزيد عن 100.000 نشاط اقتصادي وتجاري غير خاضع للضريبة.

⁴ - عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 109.

الشركات كان يقدر بنسبة 55% ثم انخفض إلى نسبة 50% سنة 1989، ويعتبر هذا المعدل مرتفع جداً مقارنة بالمعدلات الضريبية المطبقة في باقي الدول؛

سابعاً: تعقد النظام الضريبي: يظهر هذا التعقيد في تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها*، واختلاف مواعيد تحصيلها، مما شكل صعوبة في تسيير جباية المؤسسة، فالضرائب المباشرة عديدة وكل ضريبة لها مجال تطبيق خاص بها، زيادة على أن النظام الضريبي قبل الإصلاح متعب للمكلف بكثرة التصريحات لأن كل نوع من الضريبة يستلزم تصريح خاص بها، أما من جانب الضرائب غير المباشرة فمجال تطبيقها محدود وتتميز بتعدد المعدلات والنسب والحد من الحق في الخصم.¹

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

تعددت الأهداف التي سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى تحقيقها عن طريق الإصلاح الضريبي، ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر:

أولاً: رفع الحصيلة الضريبية: من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة والعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي يعتبر مصدرها غير دائم؛ بالإضافة إلى وضع أساليب وطرق ضريبية حديثة لمنع محاولات الغش والتهرب الضريبيين.²

ثانياً: تطوير النظام الضريبي على المستويين التشريعي والمؤسسي: وذلك بتحديث الإدارة الضريبية وإصلاح القوانين على أساس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الضريبية، بناء على أفضل التجارب العالمية في مجال الضرائب كما استهدف الإصلاح تحسين العلاقة بين السلطات الضريبية والمطالبين بالضريبة لزيادة الالتزام الضريبي وإنشاء ثقافة الأداء.³

ثالثاً: تحديد مجموعة من الأهداف الاقتصادية: حاولت السلطات الجزائرية من خلال الإصلاح الضريبي تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية:⁴

- نمو الاقتصاد عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات؛
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات؛

* تميز النظام الضريبي قبل الإصلاح بزيادة في الضرائب والرسوم المتميزة بمعدلات مختلفة (3000 شريحة ضريبية و3000 معدل)، بالإضافة إلى تعدد الوثائق المستعملة من المصالح الضريبية والمؤسسات (1200 وثيقة).

¹ - عزوز علي، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، (رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف)، 2007، ص 181.

² - محمود جمام، النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر)، 2009/2010، ص 112.

³ - أحمد مرعش، النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد 40، صندوق النقد العربي أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 26.

⁴ - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 1994/1995، ص 131.

- الاهتمام المستمر بإعادة توزيع المداخل وحماية القوة الشرائية للعملة؛
- متابعة تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للدولة؛
- تحسين شفافية النظام الضريبي.

رابعاً: تحقيق العدالة الضريبية من خلال¹:

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة؛
- التوسيع في استعمال الضريبة التصاعدية، والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية؛
- توسيع نطاق تطبيق مختلف أنواع الاقتطاعات مع مراعاة المقدرة التكلفة عن طريق تقدير الإعفاءات اللازمة لذلك.

المطلب الثاني: محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر

إن سياسة الإصلاح الضريبي في الجزائر كانت تهدف بالأساس إلى إضفاء العصرية والفعالية على المنظومة الجبائية الجزائرية بصورة تدريجية وصولاً إلى استخلاف الجباية البترولية بالجبائية العادية كمصدر مستديم لموارد الميزانية، حيث مست هذه الإصلاحات مكونات النظام الضريبي وتعديل الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية لتبسيط النظام الضريبي وتعزيز إجراءات محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

الفرع الأول: إصلاح النظام الضريبي (إحداث ضرائب جديدة)

إن أهم ما ميز الإصلاح الضريبي في الجزائر هو إحداث ضرائب جديدة وعصرية تضاهي بذلك الأنظمة الضريبية للدول المتقدمة وتمثلت هذه الضرائب فيما يلي:

أولاً: **ضريبة الدخل الإجمالي (IRG)**: من أجل تبسيط نظام الضرائب على الدخل والانتقال من نظام الضرائب القائم على فروع الدخل التي تتميز بالتعقيد والتشابك إلى نظام الدخل الإجمالي الذي يبسط الإجراءات على المكلف ويقلص من تكاليف التحصيل على الإدارة الضريبية من جهة، وبهدف التمييز بين الضرائب المفروضة على مداخل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين من جهة أخرى، تم تأسيس ضريبة الدخل الإجمالي التي تفرض على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف.²

ثانياً: **ضريبة أرباح الشركات (IBS)**: جاءت هذه الضريبة لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي عن طريق إدماج المؤسسات الوطنية والأجنبية في مجال تطبيقها، حيث كانت تخضع المؤسسات الوطنية للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50%، في حين كانت المؤسسات الأجنبية تخضع إما للضريبة على

¹ - كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، العدد 05، 2008/2009، ص 327.

² - عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي: الواقع والتحديات، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر)، 2013/2014، 147.

مداخل مؤسسات البناء بمعدل 8%، أو اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25%، وهكذا عن طريق الضريبة على الأرباح الشركات تم توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية والأجنبية.

ثالثاً: الرسم القيمة المضافة (TVA): أحدثت هذه الضريبة لتعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS)، إن هذا الإصلاح الذي يمس الضرائب غير المباشرة الهدف منه هو تبسيط الجباية غير المباشرة، وذلك عن طريق إلغاء النظام الذي كان سائداً للرسم على رقم الأعمال الذي يعتبر متعارضاً مع النظام الاقتصادي الحديث، كما أن الرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط أي يفرض على الثروة الجديدة المكونة فعلاً.

كما يهدف الرسم على القيمة المضافة إلى تنمية وتقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية، وذلك عن طريق إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية خاصة الموجهة للتصدير، وبمعنى آخر فإن الهدف الأساس لإدخال الرسم على القيمة المضافة هو إدماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق وتميمته.¹

رابعاً: الرسم على النشاط المهني (TAP): في سنة 1996 تم تعويض كل من الرسم على النشاط الصناعي والرسم على النشاط غير التجاري برسم وحيد يسمى الرسم على النشاط المهني، بحيث يفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو غير تجارياً، ويحسب على رقم الأعمال.²

خامساً: الضريبة الوحيدة الجزائرية (IFU): لقد تم إحداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007، لتحل محل النظام الجزافي الذي كان سائداً من قبل، بحيث عوضت هذه الضريبة كل من ضريبة الدخل الإجمالي، الرسم القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني.³

لقد أفرز الإصلاح الضريبي في الجزائر، نظاماً ضريبياً يضم التشكيلة التالية⁴:

1. الجباية العادية: والتي تضم الضريبة على أرباح الشركات التي تتسم بطابعها التصريحي، وبطابعها المنسجم أكثر مع مبدأ شخصية الضريبة؛ الضريبة على الدخل الإجمالي التي تهدف إلى التمييز بشكل واضح بين دخول الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين؛ الرسم على القيمة المضافة والتي تعتبر أحد الإبداعات الضريبية العصرية لما تتميز به من شفافية وبساطة وعمومية.

¹ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990 - 2004، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2005/2006، ص ص: 381، 382.

² - راجع: المادة 21، الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 82، الصادر في 31 ديسمبر 1996، ص ص: 08، 09.

³ - راجع: المادة 02، قانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 85، الصادر في 27 ديسمبر 2007، ص ص: 03، 04.

⁴ - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، مرجع سبق ذكره، ص 301.

2. الجباية البترولية: والتي لا تتعلق أحكامها برغبة المشرع الضريبي فقط، وإنما أيضاً بالاتفاقيات الدولية في مجال النفط، ومنطق منظمة الأوبك في هذا المجال، وقد مرت الجباية البترولية بسلسلة من الإصلاحات كان آخرها في 1986 والتي أسفرت عن وجود نوعين من الضرائب يتمثلان في الأتاوات على الإنتاج والضرائب على النتائج.
3. الضرائب على التجارة الخارجية: وتتمثل أساساً في حقوق الجمارك، ومثل هذه الضرائب مرتبطة في حركيتها بإصلاح التجارة الخارجية، وهو المسعى الذي تبنته الجزائر قصد الوصول إلى نظام للتجارة الخارجية يتميز بالحرية والشفافية.

الفرع الثاني: تبسيط الإجراءات الجبائية وتعزيز نظام الرقابة

نوضح في هذا الفرع أهم الإجراءات التبسيطية التي جاء بها المشرع، بالإضافة إلى بعض الإصلاحات التي مست نظام الرقابة الجبائية.

أولاً: تبسيط الإجراءات الجبائية

1. الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية، وذلك ضمن الاتجاهات العالمية الرامية إلى تعزيز لامركزية الحكم من جهة، وتمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية؛¹
2. تركيز نشاط المديرية العامة للضرائب على مهامها الضريبية الحقيقية وتحويل تسيير مالية الجماعات المحلية إلى المديرية العامة للمحاسبة؛
3. إصلاح الضرائب على التجارة الخارجية بمراجعة التعريفات الجمركية؛²
4. تبسيط الإجراءات القانونية الموجودة في القوانين الضريبية* بإصدار قانون موحد يسمى قانون الإجراءات الجبائية**، يحتوي على 160 مادة قانونية إجرائية؛³
5. تبسيط إجراءات تسيير وتحصيل الضرائب؛
6. إحداث تخفيضات تدريجية*** في نسب الضريبة قصد تشجيع النشاطات الإنتاجية؛
7. إحداث الضريبة الجزائرية (IFU) والنظام المبسط؛

¹ عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب- البليدة، يومي 20، 21 ماي 2002.

² حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سبق ذكره، ص 85.
* تتمثل القوانين الضريبية في: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الطابع وقانون التسجيل.

** أنشأ قانون الإجراءات الجبائية بموجب المادة 40 من قانون 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002.
³ فلاح محمد، السياسة الجبائية: الأهداف والأدوات- بالرجوع إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2005/2006، ص 184.

*** تخفيض عدد ومعدلات الرسم على القيمة المضافة؛ تخفيض معدلات وأقساط الضريبة على الدخل الإجمالي، تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على أنشطة الإنتاج والأشغال العمومية والبناء والسياحة.

8. تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين؛
9. وضع جباية ملائمة لتشجيع النشاطات الاستثمارية؛¹
10. تبسيط إجراء التصريح بالمادة الخاضعة للضريبة، فقد تم استحداث وثيقة واحدة يطلق عليها G50 تتضمن تصريح المكلف بمدخله بدلاً من 17 تصريح الذي كان سائداً من قبل؛²
11. تأسيس برنامج للامتثال الجبائي الإرادي تخضع بموجبه الأموال المودعة من طرف الأشخاص لدى البنوك إلى معدل رسم جزافي قدره 7%،³ ويندرج هذا البرنامج في إطار رغبة السلطات العمومية في تعبئة الموارد المالية قصد تمويل الاستثمارات المنتجة وتشجيع أكثر للمتعاملين الاقتصاديين، وكذا المواطنين على الانضمام بصفة تدريجية للمجال الرسمي،⁴ في هذا الصدد تم وضع تعليمة وزارية* تحدد الكيفيات العملية لتنفيذ برنامج الامتثال الجبائي الإرادي، بالإضافة إلى التعليمة رقم 369 التي توضح إجراءات تنفيذ برنامج الامتثال الضريبي الإرادي من قبل إدارة الضرائب.⁵
12. إلغاء إجراء التأشير المطلوب بخصوص شهادات الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة التي يمكن تحميلها إلكترونياً، وذلك على فترة انتقالية تستمر خلالها المصالح الجبائية في تسليم الشهادات في نسخها الورقية، إلى غاية إقامة الإجراء الإلكتروني وتعميمه.⁶

¹ - أنظر: رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية لمديرية العامة للضرائب، العدد 61، الجزائر، 2012، ص 07 (الجانِب المترجم باللغة العربية). (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

² - لكصاسي إبراهيم، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر)، 2017/2018، ص 210.

³ - المادة 43، الأمر 15-01 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 40، الصادرة في 23 يوليو 2015، ص 14.

⁴ - Raoya Abderrahmane, **Le Programme de Conformité Fiscale Volontaire: Pour une relation basée sur la confiance**, Ministère des Finance, Direction Générale des Impôts, lettre de la D G I, N° :77 , Alger, 2015, p 01. (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

* Instruction Ministérielle N°002 du 29 juillet 2015, définissant les modalités pratiques de mise en œuvre du Programme de Conformité Fiscale Volontaire.

⁵ - la circulaire N° 369/MF/DG/2015 du 6 août 2015, les modalités de mise en œuvre du Programme de conformité fiscale volontaire par l'Administration fiscale se présentent comme, Ministère des Finance, Direction Générale des Impôts.

⁶ - وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع والتنظيم الجبائين، بلاغ إلى الجمهور العريض، يتضمن التدابير الجبائية الرئيسية المتضمنة في قانون المالية لسنة 2018، الجزائر، 2018، ص 05.

ثانياً: إصلاح الرقابة الجبائية

- لقد تم اتخاذ عدة إجراءات عملية تهدف إلى تدعيم وتطوير نظام الرقابة الجبائية أهمها ما يلي¹:
- تسهيل الإجراءات الجبائية من خلال تأسيس الملف الجبائي الوحيد الذي تصنف وتتابع فيه كل التصريحات المختلفة للمكلفين بالضريبة؛
 - إنشاء التحقيق المصوب* أو التحقيق الظرفي، الذي يعتبر أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل تعقيداً من التحقيق المحاسبي، إذ أن خاصية الانتظام والتصويب لهذا التحقيق تمكن مراقبي الإدارة الضريبية من اكتشاف التهرب الضريبي فور وقوعه أو التصريح لدى الإدارة الضريبية؛
 - تشديد العقوبات المفروضة على المكلفين المتهربين.

الفرع الثالث: إصلاح الإدارة الضريبية وعصرنتها

- تمثل الإدارة الضريبية القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها نجاح النظام الضريبي أو فشله، لذلك فإن أي تحرك جاد لإصلاح ضريبي شامل، لا بد أن يشمل الإصلاح الإداري المرتبط بالإدارة الضريبية، فنجاح السياسة الضريبية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى كفاءة الإدارة الضريبية.²
- إدراكاً بأهمية الإدارة الضريبية ومكانتها ضمن محاور الإصلاحات الضريبية تم إعادة تنظيم الإدارة الضريبية في حد ذاتها بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية. وحرصاً منها على التكيف في عالم يتطور بشكل مستمر أبدت الإدارة الضريبية للجزائر رغبتها في تحقيق العصرية من خلال تحسين علاقتها مع المكلف بالضريبة، فقد تبنت في هذا الإطار إستراتيجية ذات اتجاهين³:
- في الداخل: هناك تحول في طرق العمل التي تتمحور حول مبدأ النجاعة، الذي يجسد إصلاح مجمل الإدارة؛
 - في الخارج: الشروع في إصلاح كبير للتواصل أكثر مع المكلف بالضريبة وتسهيل الحصول على المعلومة الجبائية.

¹ - سوالم سفيان، واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها، والحلول المقترحة لتفعيلها، ص 05. (مقال متوفر على الموقع الإلكتروني: www.univ-soukahrass.dz/eprints/2015-620-73445.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/05/10، الساعة 14:08).

* إطلع على: رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 70 / 2013.

(<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

² - أنظر: ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، العدد 12، 2012، ص 153.

³ - راوية عبد الرحمان، عصرية الإدارة الجبائية: من أجل نجاعة الإدارة، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، العدد 75، 2014، ص 10.

(<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

أولاً: إعادة هيكلة تنظيم الإدارة الضريبية

في إطار وضع سياسة قانونية وتشريعية للمنظومة الجبائية في الجزائر، تم استحداث مديرية للضرائب بدلاً من هيئة الرقابة الضريبية التي كانت تابعة لوزارة المالية، وتظهر عملية إعادة تنظيم الإدارة الضريبية في الجزائر*، من خلال استحداث هياكل عامة والانتقال من الإدارة الضريبية ذات الطابع الأفقي من حيث المهام (التسجيل، التحصيل، المنازعات، المراجعة،...)، إلى الإدارة الضريبية ذات الطابع العمودي من حيث فئات المكلفين بالضريبة.¹

لقد توج الإصلاح الذي مس الإدارة الضريبية بإحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية*، وهي مديرية كبريات المؤسسات المراكز الضريبية والمراكز الضريبية الجوارية في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي الوحيد بهدف توحيد الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة في شباك وحيد.

1. **مديريات كبريات المؤسسات (DGE):** يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات التي تم استحداثها بموجب قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الضريبية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية.

تقوم هذه المديرية التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006،² بتسيير أساساً الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر.³

2. **المراكز الضريبية (CI):** تعتبر المراكز الضريبية مصلحة عملية جديدة تابعة لمديرية الضرائب، تختص حصرياً بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة بالنسبة للمكلفين بالضريبة متوسطي الحجم. فهي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، لها علاقة مباشرة فيما يتعلق بمركزة الإحصائيات وبرمجة المراقبة الجبائية والمنازعات التي تتجاوز رئيسها.

* يتمثل الهدف من إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، في توضيح مهام إدارة الضرائب بمستوياتها المختلفة، فالمستوى المركزي يختص بإعداد المفاهيم والتقييم والرقابة، في حين المستوى الجهوي يقوم بالتنسيق، أما المستوى المحلي فيتم من خلاله تسيير الملفات الجبائية، عن طريق المديرية الولائية للضرائب الممثلة بمفتشيات الضرائب والقباضات.

¹ - أنظر: لكصاسي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

* تمثل المصالح الخارجية التابعة للمديرية العامة للضرائب، صورة لتنظيم الإدارة الضريبية على المستوى الإقليمي والمحلي في الجزائر.

² - الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، متوفر على الموقع التالي:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/06/06؛ التوقيت 17:50.

³ - راجع المادة 32، قانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 79، الصادرة في 23 ديسمبر 2001.

تصنف مراكز الضرائب تبعاً لمعيار عدد الملفات إلى ثلاثة¹:

- الصنف 1: لعدد الملفات أكثر من 8000 ملف؛
- الصنف 2: لعدد الملفات أكثر من 4000 إلى 8000 ملف؛
- الصنف 3: لعدد الملفات أقل من 4000 ملف.

3. المراكز الجوارية الضريبية (CPI): يعتبر المركز الجوارى للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصرياً لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساساً في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة. يهدف إنشاء المركز الجوارى للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حالياً (المفتشيات والقباضات)، إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة، وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات.

كما يمثل المركز الجوارى المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة، إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص، يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشيات والقباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية².

ثانياً: إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الإدارة الضريبية

قامت الإدارة الضريبية الجزائرية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي إسباني، من أجل وضع نظام معلوماتي يعمل على تحديث الإدارة الضريبية، فإدخال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات على مستوى إدارة الضرائب، يمثل خطوة حاسمة لاستكمال برنامج التحديث، ويتطلب ذلك تكييف التشريعات الضريبية من أجل التحرك نحو التقنيات غير المادية وتنظيم الوصول الإلكتروني للنظام المركزي³.

يهدف إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الضريبية إلى تحقيق النجاعة من خلال⁴:

- الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته؛
- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني؛

¹ - سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، (أطروحة دكتوراه في العلم التجاري، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر)، 2014/2015، ص 19.

² - الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، متوفر على الموقع التالي:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/06/06؛ التوقيت 17:50.

³ - Azira zehir, séminaire sur le système d'information : vers une administration électronique, Ministère des finances, Direction Générale des impôts, lettre de la D G I, N° :73, Alger, 2014, p 04.

(<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

⁴ - Laurent Melloul et Fernando Santos, Taxe & Revenue Management –TRM de SAP ; une solution Intégrée, séminaire Sur le système d'information : vers une Administration électronique, Ministère des finances , Direction Générale des impôts, lettre de la D G I, N° :73 , Alger, 2014, p 06.

(<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

- التخفيض في مدونة دراسة الشكاوي والطعون المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، كون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الضريبية يسمح بالولوج وبسرعة إلى كافة المعلومات الخاصة بالإخضاع الضريبي موضوع النزاع بالنسبة للمكلف؛
- التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية أو الانشغالات الخاصة بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الضريبية؛
- المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد؛
- سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلو بالتزاماتهم الجبائية.

ثالثاً: رقمنة الإدارة الضريبية

- قصد الوصول إلى إدارة إلكترونية باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات تهدف إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على الإجراءات التالية¹:
- اعتماد تقنية الربط عن بعد بالانترنت بين مصالح الإدارة الضريبية ؛
 - إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب كخطوة أولى نحو إنشاء إدارة إلكترونية، بحيث تقدم المديرية العامة للضرائب عبر موقعها الإلكتروني نافذة معلومات للمكلف بالضريبة؛
 - اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي* عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني؛
 - وضع نظام التصريح عن بعد** في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة؛
 - إدراج الصفة الإلكترونية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.

¹- أنظر: رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، العدد 69، الجزائر، 2013، ص 08 (الجانب المترجم باللغة العربية). (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

* أنشأ التعريف الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 2006، بحيث يجب إظهار رقم التعريف الجبائي خلال كل معاملة تجارية أو مالية لتبرير التواجد الجبائي، وانطلاقاً من الفاتح من جوان 2013، تم وضع إجراء إداري يكمن في اللامركزية على مستوى مديريات الضرائب الولائية، من خلال إصدار شهادة الترقيم، حيث يتم منح رقم التعريف الجبائي في غضون 48 ساعة التي تلي إيداع الطلب.

** فتحت المديرية العامة للضرائب منذ تاريخ 2013/07/21، نافذة (بوابة جبائتك) مخصصة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، تسمح لهم بالقيام بتصريحاتهم الجبائية الشهرية (www.jibayatic.dz).

رابعاً: إجراءات أخرى تتعلق بإصلاح الإدارة الضريبية

- تحسين الممارسات الإدارية من خلال تنظيم أنشطة تعليمية لصالح إطارات وموظفي الإدارة الضريبية، كتنظيم مؤتمرات تتعلق بالجوانب الأخلاقية المهنية*، وإعداد برامج تكوينية لرفع كفاءة أعوان الإدارة الضريبية؛¹
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالملفات الجبائية**، وكذا استخراج الوثائق الجبائية؛²
- تعزيز الجهود الرامية لمكافحة التهرب الضريبي عن طريق التعاون والتنسيق مع مديرية الجمارك، بالإضافة إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بهذا المجال.³

* توفر المديرية العامة للضرائب دليل لأخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، بحيث يمثل هذا الدليل قانوناً لحسن السلوك.

¹ - Ministère des finances, Direction Générale des impôts, **Amélioration de l'accueil du public : un Pari Pour une Administration Moderne**, lettre de la D G I, N° :52, Alger, 2011, p 02.
(<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

** لإنشاء ملف ضريبي يتطلب 04 وثائق بدلاً من 09 (في حالة الشخص المادي) و 06 وثائق بدلاً من 11 (في حالة الشخص القانوني)، أما غلق ملف ضريبي فيتطلب مستندين بدلاً من 07، بالإضافة إلى ذلك لإصدار شهادة عدم الخضوع للضريبة يتطلب وثيقة واحدة بدلاً من 03.

² - Ministère des finances, Direction Générale des impôts, **Simplification des Démarches Administratives : Vers une réforme du service public**, lettre D G I, N° :69, Alger, 2013, p 12.
(<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

³ - أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية مع دول أوروبية، آسيوية، أمريكية، إفريقية وعربية (يمكن الإطلاع على هذه الاتفاقيات من خلال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz).

المطلب الثالث: الضرائب المباشرة في الجزائر

تمثل الضرائب المباشرة اقتطاعات مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، يتم تحصيلها مباشرة، تحاول الدراسة في هذا المطلب الإلمام بمختلف جوانب الضرائب المباشرة في الجزائر.

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي

تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991،* ونصت المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

من خلال هذا التعريف نستنتج خصائص هذه الضريبة والتي تتمثل فيما يلي¹:

- تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين؛
- تعد ضريبة سنوية فهي تستحق كل سنة من الأرباح أو المداخيل التي يحققها المكلفون بالضريبة؛
- تعد ضريبة إجمالية تقع على الدخل الإجمالي الصافي وهي ناتجة عن الفرق بين الدخل الإجمالي الكلي والأعباء لمحددة من طرف الدولة؛
- ضريبة وحيدة، تضم كل أصناف المداخيل؛
- تعد ضريبة متزايدة بمعنى أنها تطبق من خلال معدلات متزايدة وبصورة متصاعدة؛
- ضريبة تصريحية كونها واجبة التصريح من طرف المكلف بها.

1- المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي: يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف الآتية²:

- أرباح مهنية؛
- عائدات المستثمرات الفلاحية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية.

* راجع المادة 38، قانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 57، الصادرة في 31 ديسمبر 1990، ص 1842.

¹- بن عمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي: حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 55.

²- المادة 02، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 10.

2- الأشخاص الخاضعون للضريبة: يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي كل من¹:

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم بالجزائر؛
- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر ويحصلون على عائدات من مصدر جزائري؛
- الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية سواء كان موطن تكليفهم بالجزائر أو لا، ويحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى؛
- المساهمين في شركة الأشخاص؛
- شركاء الشركات المدنية والمهنية المشكلة من أجل الممارسة المشتركة لمهن أعضائها؛
- أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات باسم جماعي شريطة ألا تشكل هذه الشركات في شكل أسهم أو شركة محدودة المسؤولية؛
- أعضاء الجمعيات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها.

3- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي: عندما يتم تحديد الدخل الصافي الإجمالي السنوي، تحسب ضريبة الدخل الإجمالي حسب جدول تصاعدي تحدد في شرائح الدخل والنسب الضريبية الخاضعة لها وهذه النسب وأقسام الدخل عرفت تعديلات وفق قوانين المالية السنوية، وكان آخر تعديل في سنة 2008 حسب قانون المالية لتلك السنة، بحيث تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعاً للجدول التصاعدي الآتي:

الجدول رقم (II - 10): السلم الضريبي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي بالجزائر

نسبة الضريبة	القسط الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000
35%	أكثر من 1.440.000

المصدر: المادة 104، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 26.

من خلال الجدول رقم (II - 10) أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- يحاول هذا الشكل من التصاعدية التخلص من عيوب التصاعدية بالطبقات، إذ تعتبر كل شريحة مستقلة عن الأخرى، ومن ثم كلما زاد دخل الممول ووصل جزء منه إلى شريحة أعلى، فإن الجزء الزائد هو الذي يخضع فقط للمعدل الأعلى، وبالتالي فإن زيادة المادة الخاضعة للضريبة (ارتفاع الدخل مثلاً)، لا يؤثر على الدخل الصافي نتيجة الاقتطاع الضريبي²؛

¹ - المادتين 03، 07، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص ص: 10، 11.

² - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- عدم مرونة التصاعدية المعتمدة، بحيث طول الشريحة الأولى 120.000 دج، بينما الشريحة الثانية 240.000 دج، أما طول الشريحة الثالثة فهو أكبر (1.080.000 دج)، وهذا في الواقع لصالح الدخول المرتفعة لذلك يجب أن تكون الشريحة الأولى واسعة، حتى يمكن التخفيف من حدة التقلبات في الدخل؛
- قد تدفع تصاعدية الضريبة بالمكلف في حالة وقوع دخله في شريحة ذات معدل مرتفع، العمل على تدنية دخله لإلحاقه بشريحة ذات معدل منخفض، لذلك يجب أن يكون الانتقال في المعدل بين شريحة وأخرى بدرجة صغيرة، لتجنب تحايل المكلفين وتقليص حدة التهرب، إذ يمكن أن تخسر الخزينة من التهرب أكثر مما تحصله من التصاعدية؛
- تعتبر المعدلات المدرجة في الجدول مرتفعة نوعاً ما ولا تشجع على الاستثمار وتوسيعه.¹

الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، فهي تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي، كما أنها تطبق دون التمييز بين الشركات الأجنبية والجزائرية.²

تعرف الضريبة على أرباح الشركات على أنها " ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل المحققة من طرف الأشخاص المعنويين".

نستنتج من خلال هذا التعريف خصائص الضريبة على أرباح الشركات³:

- ضريبة سنوية، لأنه حسب مبدأ استقلالية الدورات فإن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة؛
- ضريبة وحيدة، لأن الأشخاص المعنويين ملزمين بدفع ضريبة واحدة على أرباحهم؛
- ضريبة عامة، لأنها شاملة لمختلف الأرباح دون التمييز لطبيعتها؛
- ضريبة نسبية، لكونها تعتمد على معدل واحد يفرض على الربح الضريبي؛
- تفرض على الأشخاص المعنويين وليس الطبيعيين؛
- ضريبة تصريحية، نظراً لأن المكلفين بها ملزمين على التصريح بالربح السنوي.

¹ - زعيب مليكة، رمينة عبد الغني، مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، 2013، ص ص: 458، 459.

² - حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 71.

³ - خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، ج 1، ط 3، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 29.

1- مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات: تخضع للضريبة على أرباح الشركات¹:

- شركات الأموال (شركات ذات أسهم، شركات ذات مسؤولية محددة، شركات بالتوصية ذات أسهم)؛
- شركات الأشخاص والشركات المدنية في حالة اختيار الضريبة على أرباح الشركات*؛
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها**؛
- الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة.

تُستحق هذه الضريبة على الأرباح المحققة في الجزائر والمتمثلة في²:

- الأرباح المحققة في شكل شركات والعائدة من الممارسة العادية لنشاط ذي طابع تجاري أو صناعي أو فلاحي عند عدم وجود إقامة؛
- أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات؛
- أرباح المؤسسات وإن كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين، إلا إنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة نشاطاً يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.

يتحدد الربح الصافي الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، بحساب نتيجة مختلف العمليات من أية طبيعة كانت التي تنجزها كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لمؤسسة واحدة بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو في نهايته³.

2- معدلات الضريبة على أرباح الشركات: يُحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي⁴:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

¹ - راجع المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2018، ص ص: 32، 33.

* يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لا رجعة في هذا الاختيار طول مدة حياة الشركة.

** باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

² - المادة 137، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 33.

³ - المادة 140، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 35.

⁴ - المادة 02، الأمر 15- 01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 40، الصادرة في 23 يوليو 2015، ص 06.

تجدر الإشارة إلى أن معدلات الضريبة على أرباح الشركات عرفت تعديلات بخصوص النسب المطبقة (أنظر الملحق رقم 06).

أما فيما يخص نسب الاقتطاعات من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فتحدد كما يأتي¹:

- 10% بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات؛
 - 40% بالنسبة للمداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها؛
 - 20% بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر؛
 - 10% بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري؛
 - 24% بالنسبة:
- للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات؛
- للمبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر؛
- للحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه أو صيغته، أو منح امتياز ذلك.

الفرع الثالث: الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزائرية الوحيدة

تتطرق الدراسة في هذا الفرع إلى الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزائرية الوحيدة، وهما ضريبتان تقعان على المكلف أثناء مزاولته لنشاطه، وتعود حصيلتها للجماعات المحلية.

أولاً: الرسم على النشاط المهني: وهو ضريبة سنوية تفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الممارسين لنشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي من صنف المداخل الصناعية والتجارية، أو للضريبة على أرباح الشركات، وتطبق بمعدل 2% وبـ 3% على رقم الأعمال المحققة من نشاط النقل عبر الأنابيب ويتم توجيه حصيلة هذه الضريبة للجماعات المحلية².

يتميز هذا الرسم بالخصائص التالية³:

- ضريبة مباشرة تتحملها المؤسسة، وتحسب على رقم الأعمال دون أخذ المبيعات الآجلة بعين الاعتبار؛

¹- راجع المادة 150 (2)، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 40.

²- عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³- حجاموي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- رغم ضآلة معدله إلا أنه يعتبر عبء ثقيل على المؤسسة؛
- يعتبر ضريبة تدخل في سعر تكلفة الإنتاج؛
- لا يراعي نتيجة المؤسسة، سواء حققت ربح أو خسارة فهي مطالبة بدفع هذا الرسم؛
- يعتبر تكلفة نهائية تتحملها المؤسسة، أي أنه لا يمنح حق الخصم؛
- الدفع الشهري أو الفصلي لهذا الرسم يشكل عبء على خزينة المؤسسة ودرجة سيولتها.

يُستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطاً تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات* . يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2%**، ويخفض هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج، وتحدد نسبة الرسم بـ 2% مع تخفيض بنسبة 25%، فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري.

يمكن أن يرفع الرسم إلى 3% عندما يتعلق الأمر برقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنايب.

يُوزع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي¹:

- حصة البلدية: 66%؛
- حصة الولاية: 29%؛
- حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية: 5%.

ثانياً: الضريبة الجزافية الوحيدة: وهي عبارة عن ضريبة مباشرة، تفرض على تجار التجزئة (صغار المكلفين) الخاضعين سابقاً للنظام الجزافي، ويغذي جزء من هذه الضريبة الجماعات المحلية.² يخضع لنظام الضريبة الوحيدة الجزافية³:

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون، الشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً أو مهنة غير تجارية والتي لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30.000.000 دج؛

* تستثنى من مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني، مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم على النشاط المهني. راجع المادة 217، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 55.

** لقد تم تعديل معدل الرسم على النشاط المهني بتخفيضه من 2.55% إلى 2% بموجب قانون المالية لسنة 2001.

¹ - المادة 11، قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 76، الصادرة في 28 ديسمبر 2017، ص 70.

² - عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي: الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 151.

³ - المادة 13، قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص 06.

المستثمرون الذين يمارسون المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يحدد معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة بـ 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛ و12% بالنسبة للأنشطة الأخرى. كما يُوزع ناتج هاته الضريبة الجزائرية الوحيدة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (II - 11): توزيع حصيلة الضريبة الجزائرية الوحيدة بالجزائر

المعدل	الضريبة الجزائرية
49% -	- ميزانية الدولة
0.5% -	- غرف التجارة والصناعة
0.01% -	- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية
0.24% -	- غرفة الصناعة التقليدية والمهن
40.25% -	- البلديات
5% -	- الولايات
5% -	- الصندوق المشترك للجماعات المحلية

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على نص المادة 13، قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص 06.

الفرع الرابع: ضرائب ورسوم على الملكية

نقصد بالضرائب والرسوم على الملكية في إطار النظام الضريبي الجزائري كل من الضريبة على الأملاك والرسم العقاري وكذا رسم التطهير، وهو ما سنبينه في هذا الفرع. أولاً: **الضريبة على الأملاك**: تأسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1993، وهي ضريبة مباشرة تصريحية تصاعديّة بالشرائح تُحصل لفائدة ميزانية الدولة والجماعات المحلية.

يخضع لهذه الضريبة، الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر، وكذا الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر.¹

تتمثل الأملاك التي تخضع لهذه الضريبة في الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية؛ الحقوق العينية العقارية؛ والأملاك المنقولة (السيارات الخاصة، الدرجات النارية، اليخوت وسفن النزهة، طائرات النزهة، خيول السباق، التحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500.000 دج).²

¹ راجع المادة 31، المرسوم التشريعي رقم 93-01، المؤرخ في 19 يناير 1993، والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 04 الصادرة في 20 يناير 1993، ص 15.

² راجع المادة 276، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 71.

تُطبق الضريبة على الأملاك وفق معدلات تصاعدية بالشرائح، بحيث تحدد نسبة هذه الضريبة كما

يأتي¹:

الجدول رقم (II - 12): معدلات الضريبة على الأملاك بالجزائر

النسبة (%)	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار
0 %	يقبل عن 100.000.000 دج
0.5 %	من 100.000.000 دج إلى 150.000.000 دج
0.75 %	من 150.000.001 دج إلى 250.000.000 دج
1 %	من 250.000.001 دج إلى 350.000.000 دج
1.25 %	من 350.000.001 دج إلى 450.000.000 دج
1.75 %	يفوق من 450.000.000 دج

المصدر: المادة 22، الأمر رقم 15- 01 المؤرخ في 23 جويلية 2015، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 40، الصادرة في 23 جويلية 2015، ص 10.

تُوزع حصيلة الضريبة على الأملاك كما يلي²:

- 60% إلى ميزانية الدولة؛
- 20% إلى ميزانية البلديات؛
- 20% إلى حساب التخصيص الخاص رقم 050- 302 بعنوان " الصندوق الوطني للسكن".

ثانياً: الرسم العقاري: أُسس هذا الرسم بموجب الأمر رقم 67 - 83 المؤرخ في 02 جوان 1967، والمتضمن القانون المعدل والمكمل لقانون المالية لسنة 1967، والذي عدل بموجب القانون 91 - 25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992، تعويضاً لمجموعة من الرسوم تخص العقار، ويعتبر الرسم العقاري ضريبة سنوية تصريحية تخص العقارات المبنية وغير المبنية الموجودة على التراب الوطني.³

1- **مجال تطبيق الرسم العقاري:** يطبق الرسم العقاري على الملكيات المبنية والملكيات غير المبنية في الجدول أدناه.

¹ - المادة 22، الأمر رقم 15- 01 المؤرخ في 23 جويلية 2015، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 40، الصادرة في 23 جويلية 2015، ص 10.

² - المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 74.

³ - حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سبق ذكره، ص 203.

الجدول رقم (II - 13): مجال تطبيق الرسم العقاري بالجزائر

بالنسبة للملكيات المبنية*	بالنسبة للملكيات غير المبنية**
- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات؛ - المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة؛ - أراضي البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقاتاً مباشراً لها ولا يمكن الاستغناء عنها؛ - الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي.	- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير؛ - المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛ - مناجم الملح والسبخات؛ - الأراضي الفلاحية.

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على:

- *المادة 249، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 61.
- **المادة 261-د، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 64.

2- معدلات الرسم العقاري: يمكن توضيح معدلات الرسم العقاري في الجدول الآتي:

الجدول رقم (II - 14): معدلات الرسم العقاري

الملكيات المبنية*	الملكيات غير المبنية**
• 3% بالنسبة للملكيات المبنية بآتم معنى الكلمة؛ • الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية: - 5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م ² ؛ - 7% عندما تفوق مساحتها عن 500 م ² وتقل أو تساوي 1000 م ² ؛ - 10% عندما تفوق مساحتها 1000 م ² .	• 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية؛ • الأراضي العمرانية تحدد نسبة الرسم كما يلي: - 5% عندما تكون المساحة أقل من 500 م ² أو تساويها ؛ - 7% عندما تفوق المساحة عن 500 م ² وتقل أو تساوي 1000 م ² ؛ - 10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 م ² ؛ - 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على:

- *المادة 261-ب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 61.
- **المادة 261-ز، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 66.

ثالثاً: رسم التطهير: وهو رسم سنوي يحصل لفائدة البلديات مقابل خدمات رفع القمامة واستعمال شبكة تصريف المياه المستعملة، يطبق على المحلات ذات الطابع السكني أو الصناعي أو التجاري أو الحرفي، وتتحدد نسبته بحسب طبيعة المحل وحجم النفايات.¹

يحدد مبلغ هذا الرسم على النحو التالي²:

- ما بين 1000 دج و 1500 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 3000 دج و 12000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- ما بين 8000 دج و 23000 دج على كل أرض مهيئة للتخميم والمقطورات؛
- ما بين 20000 دج و 130000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة السابقة.

المطلب الرابع: الضرائب غير المباشرة في الجزائر

تعد الضرائب غير المباشرة اقتطاعات تفرض على الاستهلاك، يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص المستهلك. تتطرق الدراسة من خلال هذا المطلب إلى مختلف الضرائب غير المباشرة في الجزائر.

الفرع الأول: الرسم على القيمة المضافة

من وجهة نظر فقهاء الضرائب ضريبة القيمة المضافة، عبارة عن ضريبة تفرض على الإنتاج في كافة مراحلها وتتمثل القيمة المضافة في الزيادة في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وهي ضريبة تفرض على قيمة مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية.³

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة، يفرض على الاستهلاك، ويخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الحرفي أو الحر ويقع على عاتق المستهلك لا على المؤسسة، فهو يلعب دور الوسيط في تحصيل تسديد الرسم إلى إدارة الضرائب.⁴

¹ - عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي: الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² - المديرية العامة للضرائب، النظام الضريبي الجزائري، 2018.

³ - خالد عبد العليم السيد عوض، الضريبة على القيمة المضافة: دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية، ط 1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،

القاهرة- مصر، 2007، 13.

⁴ - بن عمار منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هوم، الجزائر، 2010، ص 45.

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالخصائص التالية¹:

- ضريبة عامة تخضع لها كافة السلع والخدمات المحلية والمستوردة؛
- ضريبة حقيقية نظراً لأنها تمس استعمال الدخل، أي عملية الإنفاق، أو الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات؛
- ضريبة غير مباشرة لأنها لا تدفع مباشرة إلى الخزينة عن طريق المستهلك النهائي الذي يعتبر المكلف الحقيقي، وإنما عن طريق المؤسسة التي تضمن الإنتاج وتوزيع السلع والتي تعد هي المكلف القانوني؛
- ضريبة متعلقة بالقيمة، بحيث تحسب على أساس قيمة المنتج بغض النظر عن طبيعة المنتج ونوعيته وكميته؛
- ضريبة مؤسسة عن طريق آلية الدفع بالأقساط، بحيث في كل طور من أطوار التوزيع لا يكون العبء الضريبي الإجمالي مساوياً للرسم المحتسب على سعر البيع للمستهلك؛
- ضريبة تركز على آلية الخصم، بحيث يلتزم المكلف في مختلف أطوار الدورة الاقتصادية بحساب الرسم المستحق على المبيعات، أو الخدمات المقدمة، ثم يخصم منه الرسم الذي مس العناصر المكونة لسعر التكلفة، على أن يدفع للخزينة الفرق بين الرسم المحصل والرسم القابل للخصم؛
- الرسم على القيمة المضافة ضريبة حيادية لا تؤثر على نتيجة المكلفين القانونيين كون المستهلك النهائي هو الذي يتحملها فعلياً، وبالتالي فهي تعتبر ضريبة دورية سريعة التحصيل، ولذلك فهي تعد مورداً متجدداً باستمرار تساعد في الإنفاق الحكومي؛
- ضريبة تصريحية، فكل مكلف خاضع للرسم على القيمة المضافة ملزم بأن يقدم كل شهر تصريحاً للمصالح الجبائية موضحاً فيه كل مبيعاته ومشترياته وصفقاته.

1- مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة: يخضع للرسم على القيمة المضافة الأشخاص الذين حددتهم المادة 04 من قانون الرسوم على رقم الأعمال وهم؛ المنتج وتجار الجملة والشركات الفرعية. هناك بعض العمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة إجبارياً، والبعض الآخر يخضع اختياريّاً، بحيث تتمثل العمليات الخاضعة وجوباً في²:

- العمليات المتعلقة بنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي المنجزة من طرف الخاضعين للرسم؛
- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين؛
- العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر؛
- المبيعات الخاصة بالكحول أو الخمور ومشروبات أخرى مماثلة؛

¹- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 70، 71.

²- المادتين 02، 03، قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص ص: 04، 05.

- العمليات المتعلقة بالأشغال العقارية؛
 - المبيعات حسب شروط البيع الجملة؛
 - عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة*، وكذا تجارة التجزئة؛
 - باستثناء العمليات التي يقوم المكلفون بالضريبة الخاضعون للضريبة الجرافية الوحيدة؛
 - عمليات الإيجار، وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات الأشغال العقارية؛
 - الحفلات الفنية والألعاب والتسلية بمختلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص.
- أما العمليات الخاضعة اختياريًا فتنتمثل في العمليات الموجهة للتصدير، وكذا العمليات المحققة لفائدة: الشركات البترولية، المكلفين بالرسم الآخرين، مؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء.
- 2- الحدث المنشأ للرسم على القيمة المضافة**
- **في الداخل:** يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته.
 - **عند الاستيراد:** يتكون الأساس الخاضع للضريبة من القيمة المحددة لدى الجمارك بما فيها الحقوق والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة.
 - **عند التصدير:** يتكون الأساس الخاضع للضريبة من القيمة المحددة لدى الجمارك بما فيها الحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة.
- 3- معدل الرسم على القيمة المضافة:** يطبق الرسم على القيمة المضافة وفق معدلين: معدل عادي قدره 19%، ومعدل مخفض قدره 9%. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الرسم على القيمة المضافة عرفت تعديلات بغرض تقليص عددها، وخفض معدلاتها (أنظر الملحق رقم 07).

* يقصد بالتجارة المتعددة، عملية شراء وإعادة البيع المحققة وفق شروط البيع بالتجزئة، التي تتوفر على الشروط الآتية:

- يجب أن تتعلق المواد المعروضة للبيع بأربعة أصناف على الأقل من التجارة المتعددة، وهذا مهما كان عدد المواد المعروضة للبيع؛
- يجب أن يكون المحل مهيناً بطريقة تسمح بالخدمة الذاتية.

4- توزيع حصة الرسم على القيمة المضافة: يمكن التمييز بين العمليات المحققة في الداخل والعمليات المحققة عند الاستيراد عند توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (II - 15): توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة بالجزائر

بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل	بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد
<p>- 75% لفائدة ميزانية الدولة؛</p> <p>- 10% لفائدة البلديات مباشرة؛</p> <p>- 15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.</p> <p>ملاحظة: بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لاختصاص مديريةية المؤسسات الكبرى، تدفع حصة البلديات إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.</p>	<p>- 85% لفائدة ميزانية الدولة؛</p> <p>- 15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وتوزع الحصة المخصصة للصندوق المشترك للجماعات المحلية بين الجماعات الإقليمية حسب ضوابط ومعايير التوزيع المحددة عن طريق التنظيم.</p> <p>ملاحظة: بالنسبة للعمليات التي تنجزها المكاتب الجمركية الحدودية البرية، تخصص الحصة العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مباشرة للبلديات التي يقع فيها المكتب.</p>

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على المادة 161، قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 38.

5- ملاحظات حول الرسم على القيمة المضافة:

- يسهم الرسم على القيمة المضافة بشكل كبير في تغذية خزينة الدولة بصفة دورية ومستمرة؛
- تمس هذه الضريبة بشكل موحد مختلف القطاعات، حيث تسمح لها باسترجاع الرسوم المفروضة على الاستثمارات؛
- إن الضريبة على القيمة المضافة لا تحقق العدالة الضريبية، لأنها تفرض بمعدل نسبي، حيث يتحمل عبئها المستهلك النهائي دون تمييز بين أصحاب المداخل المرتفعة والمداخل المنخفضة، ورغم من أن المشرع الضريبي خفض المعدل المفروض على السلع ذات الاستهلاك الواسع؛
- اقتصر هذه الضريبة على معدلين يجعلها تتميز بالبساطة.¹

¹ - عبد الكريم بريشي، هيكل النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 01، جانفي 2012، ص ص: 286، 287.

الفرع الثاني: الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المواد البترولية

أولاً: الرسم الداخلي على الاستهلاك

أسس الرسم الداخلي على الاستهلاك بموجب قانون المالية لسنة 1991، ويؤخذ بعين الاعتبار هذا الرسم عند حساب الرسم على القيمة المضافة، بحيث يدمج في الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة.¹ وهو ضريبة غير مباشرة تطبق على المنتجات دون الخدمات، بحيث يعتبر ضريبة خاصة ونوعية تفرض على نوع معين من المنتجات والسلع يتم تحديدها في المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال (أنظر الملحق رقم 08).

يتمثل الحدث المنشئ للرسم الداخلي على الاستهلاك في عملية الاستهلاك، ويتم ذلك عملياً عند خروج المنتج من المصنع أو عند عملية الاستيراد، إذ يطبق هذا الرسم مرة واحدة، أي في عملية واحدة وهي عملية انتقال المنتج إلى المستهلك أين يدمج هذا الرسم في سعر الوحدة، وبذلك لا يظهر في العمليات اللاحقة لانتقال المنتج من عون اقتصادي إلى آخر، كما يتمثل الأساس الخاضع للرسم الداخلي على الاستهلاك في رقم الأعمال المحقق.²

يخصص ناتج الرسم الداخلي على الاستهلاك بنسبة 5% لحساب التخصيص الخاص رقم 084-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لترقية الصادرات".³

ثانياً: الرسم على المواد البترولية

يؤسس لصالح ميزانية الدولة رسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية، ويطبق هذا الرسم على المنتجات المذكورة في الجدول الموالي⁴:

الجدول رقم (II - 16): مجال تطبيق الرسم على المواد البترولية بالجزائر

رقم التعريف الجمركية	تعيين المواد	الرسم (دج/ هكتولتر)
م . 27-10	البنزين الممتاز	1400,00
م . 27-10	البنزين العادي	1300,00
م . 27-10	البنزين الخالي من الرصاص	1400,00
م . 27-10	غاز أويل	400,00
م . 27-11	غاز البترول المميع/ الوقود	1,00

المصدر: المادة 28، قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 19.

¹ - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 117.

² - بوعون يحيوي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

³ - المادة 28، قانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، والمتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 85، الصادر في 31 ديسمبر 2005، ص 10.

⁴ - المادة 28، قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 19.

الفرع الثالث: رسم المرور، رسم الضمان وحقوق التسجيل والطابع

أولاً: رسم المرور

تخضع الكحول والخمور والمشروبات الأخرى المشابهة لرسم المرور، ويكون واجب الأداء عندما تعرض المواد الغذائية الخاضعة للضريبة للاستهلاك.¹ وتظهر النسب التعريفية المطبقة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (II - 17): نسب تعريفية رسم المرور بالجزائر

المنتجات	تعريفية رسم المرور من واحد هكتولتر من الكحول الصافي
1. منتجات أساسها الكحول ذات طابع طبي بحث ولا يمكن شربها الواردة في قائمة معدة بطريقة نظامية....	50 دج
2. منتجات العطور والزينة.....	1000 دج
3. كحول مستعملة لتحضير الخمور الفوارة والخمور الحلوة بطبيعتها والتي تستفيد من النظام الجبائي للخمور....	1760 دج
4. المشهيات التي أساسها الخمور والفيرموث والخمور الكحولية وما يماثلها والخمور الحلوة بطبيعتها الخاضعة للنظام الجبائي للكحول والخمور الكحولية الأجنبية ذات التسمية الأصلية أو المراقبة أو المعيرة وكريم دوكاسي....	77.000 دج
5. الوسكي والمشهيات التي أساسها الكحول مثل البيتر.أمرس.غرودرون.أنيس...	110.000 دج
6. الروم وغيره من المنتجات المشار إليها في الأرقام من 1 إلى 5 أعلاه....	77.000 دج
7. الخمور	8800 دج/ هكلتر

المصدر: المادتين 47، 176 من قانون الضرائب غير المباشرة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2018، ص 07.

¹ - راجع: المادة 02 والمادة 33، قانون الضرائب غير المباشرة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص 07.

ثانياً: رسم الضمان

يُطبق رسم الضمان على المنتجات المعدنية الثمينة المتمثلة في الذهب والفضة والبلاطين، ويمكن توضيح معدل تطبيقه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (II - 18): معدلات رسم الضمان بالجزائر

رسم الضمان**			رسم الضمان*	
التعبير عن طريق التبليغ	التعبير بالبوئقة	التعبير بنجمة العيار		
/	100 دج عن كل عملية	6 دج عن كل ديكاغرام أو جزء من الديكاغرام	8.000 دج	الذهب
/	البلاطين: 150 دج عن كل عملية	12 دج عن كل ديكاغرام أو جزء من الديكاغرام	20.000 دج	البلاطين
الفضة 20 دج عن كل عملية	/	إلى غاية 400 غرام 4 دج: عن كل هكتوغرام	150 دج	الفضة

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على:

- *المادة 340، قانون الضرائب غير المباشرة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص: 54.
 ** المادة 342، قانون الضرائب غير المباشرة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2018، ص: 55.

ثالثاً: حقوق التسجيل والطابع

تمثل حقوق التسجيل الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، خاصة العقود الرسمية القضائية متضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود نقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار، وحقوق التأسيس.¹ وتتلخص معدلات الخضوع لحقوق التسجيل في الملحق رقم 09.

أما حقوق الطابع فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات المدفوعة في شكل طوابع جبائية أو دمغة، وتحدد حقوق الطابع على النحو الموضح في الملحق رقم 10.

¹ - ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المبحث الثالث: تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992- 2016)

بعد الوقوف على جملة الإصلاحات التي عرفتها السياسة الضريبية في الجزائر، تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث تحليل تطور أداء السياسة الضريبية لاقتصاد الجزائر، وذلك بالتركيز على تتبع تطور مكونات الحصيلة الضريبية، وتطور معدل الضغط الضريبي والمرونة الضريبية، لنقوم في الأخير بقياس إستقرارية النظام الضريبي.

المطلب الأول: تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992- 2016)

سعى الإصلاح الضريبي إلى تحسين مردودية الجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، ولمعرفة مدى تحقيق ذلك نعرض تطور كل من الجباية البترولية والجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة (1992- 2016) حسب ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (II - 19): تطور الجباية العادية والجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1992- 2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الإيرادات العامة	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات %	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات %
1992	311.864	108.864	193.800	34,9	62,14
1993	313.949	121.469	179.218	38,69	57,08
1994	477.181	176.174	222.176	36,91	46,56
1995	611.731	241.992	336.148	39,55	54,95
1996	836.996	290.603	507.836	34,71	60,67
1997	932.668	314.013	570.765	33,66	61,19
1998	774.670	329.828	387.715	42,57	50,04
1999	950.496	314.767	560.212	33,11	58,93
2000	1578.161	349.502	1173.237	22,14	74,34
2001	1505.526	398.238	956.389	26,45	63,52
2002	1603.188	482.896	942.904	33,87	58,81
2003	1974.466	524.925	1284.975	30,12	65,07
2004	2229.899	580.411	1485.699	26,02	66,62
2005	3082.828	640.472	2267.836	22,02	73,56
2006	3639.925	720.884	2714.000	19,8	74,56
2007	3687.900	766.750	2711.850	20,79	77,96
2008	2902.448	965.289	1715.400	33,26	59,1

58,83	35	1927.000	1146.612	3275.362	2009
48,84	42,21	1501.700	1297.944	3074.644	2010
43,82	43,75	1529.400	1527.093	3489.810	2011
43,36	50,17	1519.040	1908.576	3804.030	2012
38,99	52,14	1615.900	2031.019	3895.315	2013
40,16	53,24	1577.730	2091.456	3927.748	2014
37,84	51,72	1722.940	2354.648	4552.542	2015
33,57	49,52	1682.550	2482.208	5011.581	2016

المصدر: إعداد الطالبة بناء على:

- ONS, Finances Publiques ,Rétrospective Statistique 1962 – 2011, (<http://www.ons.dz/> ; Date de vue : 19/05/2018)

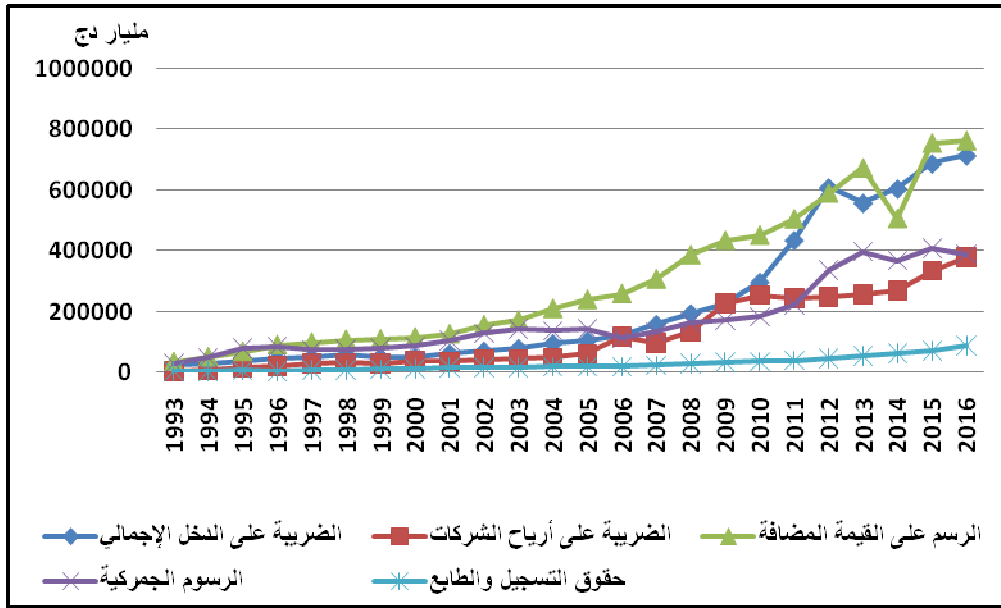
- Ministère des finances, Direction Générale de la Prévision et des Politiques, (<http://www.mf.gov.dz/> ; Date de vue : 14/06/2018)

انطلاقاً من الجدول رقم (II - 19) أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- بقاء هيمنة الجباية البترولية على النسبة الأكبر من الإيرادات الإجمالية، بحيث تمثل 58.77% في متوسط الفترة (1992 - 2016)؛
- عرفت نسبة إسهام الجباية العادية في إجمالي الإيرادات تذبذباً طول الفترة (1992 - 2016)، حيث انتقلت من 34,9% سنة 1992، إلى 42,57% سنة 1998، لتتخفف إلى 19% سنة 2006، ثم ترتفع بعد ذلك إلى حوالي 50% خلال الفترة 2012 - 2016. إلا أنها بقيت تمثل نسبة 37.77% في متوسط الفترة؛
- يوحي تطور الحصيلة الضريبية (الجباية العادية؛ الجباية البترولية) على مدى 24 سنة، بعدم جدوى الإصلاح الضريبي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وهو ما يعني عدم القدرة على إيجاد أوعية ضريبية جديدة تزيد من الحصيلة الضريبية.

لتحليل مكونات الجباية العادية بعد الإصلاح الضريبي، ندرج الشكل الموالي الذي يبين تطور حصيلة أهم مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1993-2016).

الشكل رقم (II-16): تطور حصيلة أهم مكونات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2016 - 1993)



المصدر: إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.

يظهر جلياً من خلال الشكل رقم (II-16) التزايد المستمر لحصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1993-2016)، كما يتضح أيضاً أن الرسم على القيمة المضافة يسهم بالدرجة الأولى في تطور حصيلة الجباية العادية، تأتي بعده الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الجباية العادية يتم تحصيلها عن طريق الضرائب غير المباشرة الممثلة في الرسم على القيمة المضافة بالدرجة الأولى؛ وعن طريق الضرائب المباشرة الممثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بالدرجة الثانية.

تجدر الإشارة إلى تحسن مردودية الإدارة الضريبية نتيجة الإصلاحات التي مست هيكل الإدارة الضريبية بداية من سنة 2002، فقد تطور على سبيل المثال عدد الملفات المسيرة من قبل مديريات كبريات المؤسسات من 988 ملف سنة 2006 إلى 2125 ملف سنة 2012، والجدول الموالي يبين ذلك.

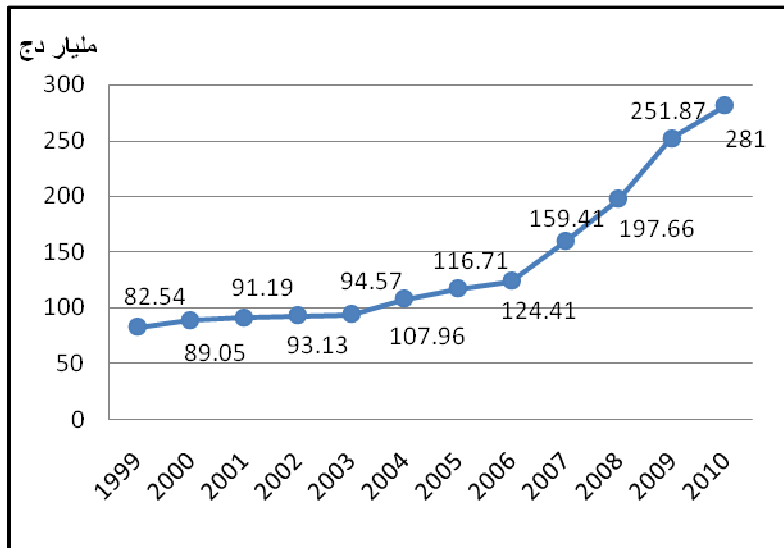
الجدول رقم (II - 20): تطور عدد الملفات على مستوى مديرية كبريات المؤسسات بالجزائر خلال الفترة (2006 - 2012)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الملفات	988	1212	1406	1529	1688	1835	2125

Source : Ministère des finances, Direction Générale des impôts, La Direction des Grandes Entreprises: Une structure tournée vers la performance, lettre D G I, N° 65, Alger, 2013, p.04

عند الوقوف على تطور حصيلة الجباية المحلية في الجزائر نجدها تتزايد بقيم ضعيفة من سنة لأخرى، وهو ما يتضح من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (II - 17): تطور حصيلة الجباية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2010)*



المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى:

- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، مرجع سبق ذكره، ص 289.

نلاحظ من الشكل رقم (II - 17) الارتفاع المحسوس والتدريجي لحصيلة الجباية المحلية من سنة لأخرى، خلال الفترة (1999 - 2010)، لكن رغم ذلك تُسهم الجباية المحلية بنسبة ضعيفة جداً من الإيرادات الضريبية، بحيث لم تتعدى نسبة 16% خلال نفس الفترة، مما يوحي بضعف التحصيل الضريبي على مستوى الجماعات المحلية.

* لقد تم التوقف عند سنة 2010، نظراً لعدم تمكن الباحثة من الحصول على إحصائيات تتعدى سنة 2010، بالرغم من محاولة الحصول على هاته الإحصائيات من المديرية العامة للضرائب وزارة المالية، الجزائر.

إن أكثر من 90% من حصيللة الجباية المحلية مصدرها الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، وهو ما يبرزه الجدول الآتي:

الجدول رقم (II - 21): تطور أهم الضرائب المشكّلة للجباية المحلية في الجزائر للفترة (2008 - 2011*)

الوحدة: مليون دج

2011	2010	2009	2008	
104258	94479	91374	80154	الرسم على القيمة المضافة
150101	136276	131508	113893	الرسم على النشاط المهني
254359	230755	222882	194047	المجموع 1
276143	251686	241277	209509	الجباية المحلية (المجموع 2)
%92.11	%91.68	%92.37	%92.79	النسبة 2/1

المصدر: ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 168.

يظهر جلياً من الجدول رقم (II - 21) الإسهام الكبير لكل من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني في إجمالي الجباية المحلية، وهو ما يعكس ضعف تحصيل الضرائب والرسوم الأخرى التي تعود للجماعات المحلية، ويشكل هذا جانب من ضعف السياسة الضريبية في الجزائر رغم الإصلاحات الضريبية التي عرفتها.

المطلب الثاني: الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (1999 - 2016)

يُمثل معدل الضغط الضريبي جملة ما تُحدثه السياسة الضريبية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع، وتعديل خططهم في مجالات الإنفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار.¹ فهو يعتبر مؤشراً للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، كونه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيللة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، وذلك باختيار الأسعار الملائمة، والبحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية.

نظرياً تتحدد نسبة الضغط الضريبي الإجمالي المتلى بـ 25% حسب الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك Colin Clark، إلا أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الاقتصادات المتقدمة، وتهمل الحالات الاستثنائية من حروب وأزمات، أين تزداد المساهمات في تحمل الأعباء العامة.²

* لقد تم التوقف عند سنة 2011، نظراً لعدم تمكن الباحثة من الحصول على إحصائيات تتعدى سنة 2011، بالرغم من محاولة الحصول على هاته

الإحصائيات من المديرية العامة للضرائب ووزارة المالية، الجزائر.

¹ - كمال رزيق، سمير عمور، مرجع سبق ذكره، ص 331.

² - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 66.

بلغ معدل الضغط الضريبي في الجزائر 33.3% سنة 2000 بعد ما كان 27.1% سنة 1994، في حين بلغ 31.5% سنة 2000، بعد أن كان في حدود 23.8% سنة 1994، أما في تونس فقد بلغ معدل الضغط الضريبي 36.4% سنة 2000، بعدما كان 25% سن 1994¹، وما يلاحظ من خلال هذه الإحصائيات هو أن معدل الضغط الضريبي المسجل في كل من الجزائر، تونس والمغرب، يفوق معدل الضغط الضريبي الأمثل المحدد بـ 25%.

إن قياس الضغط الضريبي في الجزائر يشوبه مجموعة من الإشكالات تتعلق أساساً بطبيعة الإيرادات الضريبية واختيار المجمع الاقتصادي. فعند أخذ الإيرادات الضريبية لحساب الضغط الضريبي في الجزائر تصادفنا مشكلتان²:

1- عدم ظهور الإيرادات الموجهة للجماعات المحلية في الإيرادات الضريبية، مما يعني أن حساب الضغط الضريبي خارج هذه الإيرادات قد لا يعبر عن مستواه الحقيقي، كما قد يضلله، خاصة وأن هذه الإيرادات الضريبية المحلية أصبحت ذات أهمية بالغة نظراً لتوجيهه حصيلة بعض الضرائب، أو جزء منها إلى الجماعات المحلية؛

2- ثنائية بنية الإيرادات الضريبية الممثلة في الجباية العادية والجباية البترولية، وفي هذا الإطار تثار مشكلة إيرادات الجباية البترولية* هل تؤخذ في حساب الضغط الضريبي أم لا ؟ بالإضافة إلى ذلك توجد إشكالية اختبار المجمع الاقتصادي، ذلك أن المجاميع تختلف حسب النظم المتبعة في حسابها وتقييمها، وتخضع للفلسفة الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة في التمييز بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة في تحديد قيمة الثروة المعبر عنها بالمجمع الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف النتائج تبعاً لاختلاف الأنظمة المنتجة.³

¹ - أنظر:

- Nagy Eltony, **Measuring Tax Effort in Arab Countries**, Economic Research F O R U M, Working Paper 0229. (<https://erf.org/eg/wp-content/uploads/2017/05/0229-EITony.pdf>; of view : 25/06/2017; 13:38)

² - حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة **اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، العدد 04، جوان 2006، ص ص: 284 - 286.

* إن الجباية البترولية تشكل فائضاً لقطاع المحروقات، يتم تحويله إلى ميزانية الدولة وفق الفن الضريبي (فيما يخص تحديد الوعاء والربط)، ويمكن اعتبارها فائضاً للقطاع العام، وليس اقتطاعاً ضريبياً.

³ - لمزيد من التوضيح أنظر: عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 - 2004**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 50 - 58. أنظر أيضاً: حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، المرجع السابق، ص 287.

نبين في الجدول الآتي تطور كل من معدل الضغط الضريبي العام ومعدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1999-2016.

الجدول رقم (II - 22): تطور معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الضغط الضريبي العام* %	29,35	38,27	35,61	35,45	37,59	36,26	40,76	42,81	39,43
الضغط الضريبي خارج المحروقات** %	13,40	13,93	14,30	15,85	15,51	15,15	15,21	15,60	14,56
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الضغط الضريبي العام* %	26,28	32,85	25,64	23,92	23,46	23,39	22,79	27,25	28,79
الضغط الضريبي خارج المحروقات** %	15,96	16,71	16,61	16,33	17,88	17,38	16,63	15,92	18,29

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 11.

* معدل الضغط الضريبي العام = الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي

** معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات = الجباية العادية / الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

في قراءة للجدول رقم (II - 22) أعلاه نلاحظ:

- ارتفاع معدل الضغط الضريبي العام عن المعدل الضريبي الأمثل المقدر بـ 25%، وذلك لأن هذا المعدل يضم الجباية البترولية التي لا تعتبر اقتطاعاً ضريبياً يتحملها الاقتصاد، وبالتالي لا يكون لهذا المعدل دلالة في قياس الضغط الضريبي للجزائر.
- ارتفاع معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات، بحيث انتقل من 13,40% سنة 1999 إلى 18,29% سنة 2016، إلا أنه بالرغم من ذلك لم يصل إلى الحد الأمثل المقدر بـ 25%، ومع ذلك فهو يعتبر أكثر دلالة كونه يأخذ الإيرادات العادية التي يتحملها الاقتصاد.

المطلب الثالث: قياس مرونة النظام الضريبي الجزائري للفترة (1999-2016)

تُعبّر درجة مرونة النظام الضريبي عن مدى استجابة النظام للتغيرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية السائدة، خاصة عند تأثيرها على المادة الخاضعة للضريبة انخفاضاً أو ارتفاعاً، ومن بين المؤشرات التي تمكننا من قياس مرونة النظام الضريبي نجد المرونة الضريبية للنتائج المحلي الإجمالي، والتي يُعبّر عنها بمدى استجابة العائد الضريبي للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتم قياسها بالعلاقة التالية:

المرونة الضريبية للنتائج المحلي الإجمالي = التغير النسبي في الحصيلة الضريبية/ التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي

$$\beta = (\Delta T/T)/(\Delta Y/Y)$$

بحيث: **T**: الحصيلة الضريبية؛ **ΔT**: التغير في الحصيلة الضريبية؛

Y: الناتج المحلي الإجمالي؛ **ΔY**: التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

إذا كانت قيمة المرونة أكبر من الواحد، فإن ذلك يعني أن الحصيلة الضريبية قد ازدادت بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتكون الضرائب في هذه الحالة ذات مرونة عالية، وبذلك تكون السياسة الضريبية فعالة في امتصاص الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي؛ أما إذا كانت قيمة المرونة للضرائب أقل من الواحد، فهذا يعني أن نسبة التغير في الحصيلة الضريبية أقل من نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تكون مرونة الضرائب منخفضة المرونة، مما يبين ضعف السياسة الضريبية في امتصاص جزء من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.¹

بالإسقاط على حالة الجزائر ندرج الجدول التالي الذي يبين المرونة الضريبية للنظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

الجدول رقم (II-23): تطور مرونة النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ΔT	18,49	39,77	-04,82	06,09	18,80	11,45	27,66	15,30	01,30
ΔY	12,59	21,46	02,45	06,53	13,88	14,58	18,68	11,05	09,10
المرونة الضريبية	1,46	1,85	-1,96	0,93	1,35	0,78	1,48	1,38	0,14
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ΔT	-27,06	11,38	-06,52	11,89	08,26	02,34	0,8	13,72	09,15
ΔY	15,31	-10,79	16,87	17,80	09,99	02,63	03,37	-03,15	04,04
المرونة الضريبية	-1,76	-1,05	-0,38	0,66	0,82	0,89	0,24	-4,35	2,26

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 11.

¹- أنظر: بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 134.

يتبين من الجدول رقم (II - 23) ما يلي:

- تذبذب مرونة النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (1999-2016)، بحيث سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2015 (-4,35)، في حين سجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 (2,26)؛
- سجلت المرونة معدلات سالبة خلال السنوات 2001، 2008، 2009، 2010، 2015، بحيث كان سبب هاته القيم السالبة تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع الحصيلة الضريبية العامة، خلال سنتي 2009 و2015، بينما حدث العكس في السنوات 2001، 2008 و2010.
- إن هاته القيم تدل على ضعف مرونة النظام الضريبي الجزائري، بحيث لم تسجل مرونة عالية تتجاوز الواحد إلا في السنوات 1999، 2000، 2003، 2005، 2016، 2006 وهو ما يفسر ضعف السياسة الضريبية في امتصاص جزء من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إيجاد أوعية ضريبية جديدة، بالرغم من الإصلاحات الضريبية التي عرفت.

للتفصيل أكثر حول مرونة النظام الضريبي الجزائري نستعرض المرونة خارج المحروقات، والتي نقصد بها مرونة الجباية العادية، أي حساب المرونة انطلاقاً من الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وتُبرز ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (II - 24): تطور المرونة الضريبية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2016)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ΔT	-04,78	09,93	12,23	17,53	08	09,55	09,37	11,15	05,98
ΔY	06,60	06,37	09,91	08,61	09,98	11,64	09,02	08,88	12,23
المرونة خارج المحروقات	-0,72	1,55	1,23	2,03	0,80	0,82	1,03	1,25	0,48
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ΔT	20,56	15,81	11,65	15	19,98	06,02	02,88	11,17	05,13
ΔY	12,94	11,85	12,19	16,42	12,42	08,62	07,08	14,97	-08,97
المرونة خارج المحروقات	1,58	1,33	0,95	0,91	1,60	0,69	0,40	0,74	-0,57

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 11.

نلاحظ من الجدول رقم (II - 24) أن المرونة الضريبية خارج المحروقات عرفت تذبذب خلال الفترة (1999-2016)، بحيث كانت ذات مرونة عالية في السنوات 2000، 2001، 2002، 2006، 2008، 2009، 2012، في حين كانت ذات مرونة ضعيفة خلال بقية السنوات، مما قد يوحي بضرورة إيجاد مصادر ضريبية جديدة، للتقليل من هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة للدولة.

المطلب الرابع: قياس استقرار النظام الضريبي الجزائري للفترة (2001-2016)

لم يستطع النظام الضريبي الجزائري التخلص من التعديلات المستمرة، مما قد يؤثر على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات الاقتصادية، وهكذا نرى ظهور الكثير من الضرائب الجديدة لاعتبارات ظرفية، فلا يكاد يخلو قانون مالية من تدابير تعديلية في المجال الضريبي¹، ويمكن توضيح عدد الإجراءات الضريبية ما بين تعديل، إلغاء و/أو إتمام للفترة (2001-2018) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-25): عدد الإجراءات الضريبية (ما بين تعديل، إتمام وإلغاء) حسب القوانين المالية

بالجزائر للفترة (2001-2018)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	قانون المالية
43	37	58	51	68	52	68	56	54	الإجراءات الضريبية
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	قانون المالية
63	59	33	48	21	20	51	56	36	الإجراءات الضريبية

المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى قوانين المالية للسنوات (2001-2018)

نلاحظ من الجدول رقم (II-25) صدور تعديلات كثيرة عبر قوانين المالية للفترة 2001-2018، ومنه نستنتج أنه بالرغم من الإصلاحات الضريبية التي مست النظام الضريبي الجزائري، إلا أنه لم يتمكن بعد من تحقيق الاستقرار.

إن قياس حجم أثر كل ضريبة على استقرار الإيرادات الضريبية الكلية، يمكننا من معرفة مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار إجمالي الإيرادات، لذا سنقوم بقياس مساهمة كل ضريبة في استقرار إيرادات الجباية العادية* في الجزائر للفترة (2001-2016)، وذلك من خلال حساب معامل الاختلاف مع وبدون الضريبة قيد الدراسة، حيث تساعد الضريبة محل الدراسة في استقرار الإيرادات الإجمالية، إذا كانت الإيرادات المتأثرة منها مستقرة، أي ضعف معامل الاختلاف للإيرادات الضريبية قيد الدراسة.

¹ - عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره.

* إن الهدف الأساس من الإصلاح الضريبي الذي عرفته الجزائر، هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، لذلك اقتصرنا في قياس استقرارية الإيرادات الضريبية للجزائر على الجباية العادية فقط، كون الجباية البترولية تبقى مرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

يمكن التعبير عن معامل استقرار الإيرادات بالمعادلة التالية¹:

$$RSC = CV (R) - CV (RO)$$

$$RSC = CV (\text{total revenue with the tax}) - CV (\text{total revenue without the tax})$$

$$R = RO + RT$$

بحيث: RSC : معامل استقرار الإيرادات

CV : معامل الاختلاف

R : إجمالي الإيرادات

RO : الإيرادات الكلية مطروح منها إيرادات الضريبة قيد الدراسة

RT : إيرادات الضريبة قيد الدراسة

وبالتالي معامل استقرار الإيرادات = معامل الاختلاف (إجمالي الإيرادات الضريبية بما في ذلك إيرادات الضريبة قيد الدراسة) - معامل الاختلاف (إجمالي الإيرادات الضريبية باستثناء إيرادات الضريبة قيد الدراسة).

نستعين بالجدول الموالي لقياس مساهمة كل ضريبة في استقرار إيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة (2001 - 2016).

الجدول رقم (II - 26): مؤشرات وصفية لقياس استقرار إيرادات الجباية العادية في الجزائر

مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) في استقرار إيرادات الجباية العادية			
RO=R-RT	إيرادات IRG (RT)	إيرادات الجباية العادية R	
818.570	313.868	1132.439	المتوسط
223.485	283.955	663.176	الانحراف المعياري
0.273	0.904	0.585	معامل الاختلاف
0.312			معامل الاستقرار RSC
مساهمة الضريبة على أرباح الشركات (IBS) في استقرار إيرادات الجباية العادية			
RO=R-RT	إيرادات IBS (RT)	إيرادات الجباية العادية R	
956.969	175.469	1132.439	المتوسط
558.203	110.758	663.176	الانحراف المعياري
0.583	0.631	0.585	معامل الاختلاف

¹ - Jonathan Haughton, **Estimating Tax Buoyancy: Elasticity and Stability**, EAGER/PSGE - EXCISE PROJECT, April 8, 1998, p 6.

(https://www.researchgate.net/publication/265409911_ESTIMATING_TAX_BUOYANCY_ELASTICITY_AND_STABILITY; of view : 11/06/2017; 23:27)

0.002			معامل الاستقرار RSC
مساهمة الرسم على القيمة المضافة (TVA) في استقرار إيرادات الجباية العادية			
RO=R-RT	إيرادات TVA (RT)	إيرادات الجباية العادية R	
711.219	421.219	1132.439	المتوسط
449.225	216.048	663.176	الانحراف المعياري
0.631	0.512	0.585	معامل الاختلاف
-0.046			معامل الاستقرار RSC
مساهمة الرسوم الجمركية (DD) في استقرار إيرادات الجباية العادية			
RO=R-RT	إيرادات DD (RT)	إيرادات الجباية العادية R	
971.261	221.881	1132.439	المتوسط
559.451	111.534	663.176	الانحراف المعياري
0.576	0.502	0.585	معامل الاختلاف
0.009			معامل الاستقرار RSC

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر (تم حساب القيم من طرف الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel).

يتضح من الجدول رقم (II - 26) أعلاه ما يلي:

- أظهرت نتائج قياس مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) في استقرار إيرادات الجباية العادية أن إيرادات (IRG) غير مستقرة، ذلك لأن لها معامل الاختلاف $(CV (RT) = 0.904)$ كبير مقارنة بمعامل اختلاف باقي مصادر إيرادات الجباية العادية $(CV (RO) = 0.273)$ ، وهو ما يعني أن إضافة (IRG)، لا تؤدي إلى استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية.
- بينت نتائج قياس مساهمة الضريبة على أرباح الشركات (IBS) في استقرار إيرادات الجباية العادية أن إيرادات (IBS) غير مستقرة، بحيث معامل الاختلاف لهذه الضريبة $(CV (RT) = 0.631)$ أكبر بقليل مقارنة بمعامل اختلاف باقي مصادر إيرادات الجباية العادية $(CV (RO) = 0.583)$ ، وهو ما يعني أن إدراج (IBS) يؤدي إلى استقرار أقل في إجمالي إيرادات الجباية العادية.
- أظهرت نتائج قياس مساهمة الرسم على القيمة المضافة (TVA) في استقرار إيرادات الجباية العادية أن إيرادات (TVA) مستقرة، ذلك لأن لها معامل الاختلاف $(CV (RT) = 0.512)$ أقل من معامل اختلاف باقي مصادر إيرادات الجباية العادية $(CV (RO) = 0.631)$ ، مما يعني أن إضافة (TVA) تؤدي إلى استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية.

- بينت نتائج قياس مساهمة الرسوم الجمركية (DD) في استقرار إيرادات الجباية العادية أن إيرادات (DD) مستقرة، ذلك لأن لها معامل الاختلاف $(CV (RT)= 0.502)$ أقل بقليل من معامل اختلاف باقي مصادر إيرادات الجباية العادية $(CV (RO)= 0.576)$ ، وبالتالي فإن إضافة (DD) تؤدي إلى استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية.
- نستنتج أن (TVA) و (DD) يُسهمان في استقرار إيرادات الجباية العادية للجزائر.

خلاصة الفصل

خلصت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة الضريبية في الجزائر عرفت إصلاحاً ضريبياً كان بمثابة خطوة نحو ترشيد وعقلنة النظام الضريبي الجزائري، فقد كان الهدف من ذلك الإصلاح، تبسيط وعصرنة النظام الضريبي بإحداث ضرائب عصرية ليضاهي بذلك الأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة، تمثلت هذه الضرائب أساساً في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات التي تعتبر أكثر تكيفاً مع واقع المؤسسة، وكذا الرسم على القيمة المضافة، الذي كان الهدف منه إدماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق وتميمته، بحيث عمل النظام الضريبي الجديد على توسيع القاعدة الضريبية ليشمل أكبر شريحة من المكلفين.

بالموازاة مع ذلك تضمن الإصلاح الضريبي في الجزائر أيضاً، تبسيط وتخفيف الإجراءات وإصلاح الإدارة بإعادة تنظيمها وعصرنة هيكلها بإحداث مديريات وهيئات جديدة كمديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية، بالإضافة إلى تعميم منظومة الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال ربط مصالحها بالانترنت لتسهيل عملها وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة.

بالتالي فإن سياسة الإصلاح الضريبي في الجزائر كانت تهدف بالأساس إلى إضفاء العصرية والفعالية على المنظومة الجبائية في الجزائر بصورة تدريجية، من أجل الوصول إلى استخلاف الجباية البترولية بالجباية العادية كمصدر مستديم لموارد الميزانية.

على العموم أظهر تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر تحسن وتزايد في الحصيلة الضريبية، إلا أن هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لم يعرف التحقيق بعد، بالرغم من كافة الإصلاحات التي عرفتتها السياسة الضريبية في الجزائر مما يضيف عليها صفة الضعف.

الفصل الثالث

واقع التنويع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر
من خلال السياسة الضريبية

المبحث الأول: سياسات اقتصادية مرتبطة بالتنوع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: علاقة السياسات المالية والنقدية بالتنوع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني: علاقة السياسات القطاعية بالتنوع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثالث: سياسة التنوع الطاقوي في الجزائر

المطلب الرابع: إجراءات أخرى للتنوع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاس السياسة الضريبية على تنوع الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: إجراءات السياسة الضريبية لتنوع الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: تقييم انعكاس السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثالث: قياس أثر الضرائب على تنوع الاقتصاد الجزائري

المطلب الرابع: تحديات السياسة الضريبية في الجزائر في مجال التنوع الاقتصادي

تعيش الجزائر شأنها شأن الدول النفطية الأخرى أزمة نفطية أثرت سلباً على أداءها الاقتصادي وهيكلته، الأمر الذي جعلها مجبرة على تبني سياسة التنوع الاقتصادي لتدارك هذه الأزمة، ذلك أن إعداد وتنفيذ برامج تنموية تهدف إلى تنمية البنية التحتية وتطوير القاعدة الاقتصادية، اعتماداً على المداخل النفطية، أصبح لا يكفي نظراً للانخفاضات المتكررة في أسعاره، لذا وعلى اعتبار أن النفط يعد المصدر الوحيد في تحقيق إيرادات الدولة الجزائرية، كان لابد من البحث عن مصادر تمويل استراتيجية أخرى للميزانية العمومية بعيداً عن القطاع النفطي، والتي من شأنها أن تسهم في تغطية النفقات المتزايدة.

في إطار سعيها إلى تنوع الاقتصاد قامت الجزائر بتبني استراتيجية تنموية لعدة قطاعات أهمها قطاعي السياحة والفلاحة والطاقت المتجددة، فقد باشرت الجزائر إصلاحات كثيرة من أجل تحسين مناخ وبيئة الأعمال الخاصة بالاستثمار، ناهيك عن الاعتماد على نموذج اقتصادي جديد قائم على تنوع الاقتصاد، كما تم استحداث قانون جديد للاستثمار يحمل في طياته العديد من الامتيازات الجبائية للمشاريع الاستثمارية المنجزة والتي تختلف حسب اختلاف نوع الاستثمار، وكذا نوع القطاع المقام فيه، وبالموازاة مع ذلك عمدت السلطات الجزائرية إلى إضفاء مزيد من البساطة والشفافية على النظام الضريبي الجزائري، وحظيت القطاعات غير النفطية بجملة من الإعفاءات والتخفيضات بهدف زيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من التبعية للقطاع النفطي.

من هذا المنطلق يهدف هذا الفصل إلى محاولة تقييم مدى انعكاس السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال مبحثين اثنين:

المبحث الأول: سياسات اقتصادية مرتبطة بالتنوع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاس السياسة الضريبية على تنوع الاقتصاد الجزائري

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

المبحث الأول: سياسات اقتصادية مرتبطة بالتنوع الاقتصادي في الجزائر

تبنت الجزائر حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، تهدف بالأساس إلى إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين فعاليتها، وعليه ستحاول الدراسة من خلال هذا المبحث الوقوف على أهم تلك السياسات والاستراتيجيات.

المطلب الأول: علاقة السياسات المالية والنقدية بالتنوع الاقتصادي في الجزائر

إن هدف تنوع الاقتصاد لا يمكن أن يتحقق دون منظومة مصرفية ومالية عصرية وفعالة، قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الجزائري، ودون تحسين مناخ الأعمال. لذا سعت الجزائر من خلال سياساتها المالية والنقدية إلى اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لتحقيق تنوع الاقتصاد خارج المحروقات.

الفرع الأول: السياسات المالية وتنوع الاقتصاد الجزائري

يعود تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاثة محددات متداخلة ومتكاملة، وهي المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، وهو ما يجعل السير الحسن للسياسة المالية في الجزائر مرهون بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية، هاته الأخيرة التي تبقى بدورها رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.¹

تسعى السياسة المالية في الجزائر إلى ممارسة دورها في تنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات سواء من جانب النفقات (سياسة الإنفاق العام)، أو من جانب الإيرادات (السياسة الضريبية)، وتركز في هذا الجزء على سياسة الإنفاق العام فقط.*

مع بداية الألفية الثالثة باشرت الحكومة الجزائرية اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت بالتحديد من سنة 2001 ساعدها في ذلك الوفرة المالية في المداخيل الناجمة عن التحسن في أسعار النفط آنذاك. إلا أنه بعد تراجع أسعار النفط منتصف 2014، تبنت الجزائر سياسة ترشيد الإنفاق العام كإجراء لتجاوز هذه الأزمة.

¹-Abderrahim Chibi, Mohamed Ben bouziane and Sidi Mohamed Chekouri, **The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Algeria: an Empirical Study**, Economic Research F ORUM, Working Paper 536, August 2010. (<http://erf.org.eg/publications/macroeconomic-effects-fiscal-policy-shocks-algeria-empirical-study/>)

* ذلك أنه يُخصص المبحث الموالي من هذا الفصل لدراسة دور السياسة الضريبية في تنوع الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: واقع التنويع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

أولاً: تنفيذ برامج للاستثمارات العمومية: بداية من سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية، حيث خصصت موارد مالية لتطبيق برامج تنموية، تهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل على الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار، وكذا زيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتجسدت هذه البرامج في الآتي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 - 2004): خصص له 525 مليار دينار جزائري، وتمحور حول العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، وتعزيز الخدمات العمومية في ميدان الري، النقل، الهياكل القاعدية وتحسين المستوى المعيشي، وكذا دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وكان من بين نتائج هذا البرنامج ارتفاع معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (6.9% سنة 2003)، ونفس الشيء في مستويات التشغيل أين انخفض معدل البطالة من 27.3% إلى 17.7% سنة 2004.¹

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005 - 2009): خصص له حوالي 4203 مليار دينار جزائري، وتم تقسيمه لخمس برامج فرعية تتعلق بتحسين الظروف المعيشية، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، وتطوير تكنولوجيات الاتصال، ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البرنامج استثمار إجمالي بـ 46 مليار دولار، مما سمح بتحقيق معدل نمو مستمر متوسط بـ 3.8% للسنوات الخمس؛ تراجع معدلات البطالة وإنجاز آلاف المنشآت القاعدية، إضافة لبناء وتسليم 700.000 مسكن.²

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010 - 2014): خصص له 21214 مليار دينار جزائري، وتمحور اهتمامه حول تحسين التنمية البشرية، دعم تنمية الاقتصاد الوطني، تشجيع إنشاء مناصب الشغل، وتطوير اقتصاد المعرفة.³

¹ - قرومي حميد، بن ناصر محمد، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العدد الحادي عشر، جوان 2017، ص 267.

² - قرومي حميد، بن ناصر محمد، نفس المرجع، ص 267.

³ - للتفصيل أكثر حول هذه البرامج أنظر:

- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3)، 2012/2011، ص ص: 290-309.

- عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2013.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

4- البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019): يركز هذا البرنامج بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، هندسة المياه والبناء والصحة، والتربية والتكوين المهني،¹ إلا أن هذا البرنامج عرف تجميد لبعض مشاريعه، فقد شهدت رخصة برامج الاستثمارات المصادق عليها في السنوات الثلاث 2015، 2016، 2017، حالات انخفاض متتالية، بحيث انخفضت من قرابة 3500 مليار دينار جزائري سنة 2015، إلى قرابة 1900 مليار دينار جزائري سنة 2016، وقرابة 1400 مليار دينار جزائري سنة 2017.²

ثانياً: سياسة ترشيد الإنفاق العام: ينصرف ترشيد الإنفاق* إلى ضبط النفقات العامة وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتفادي النفقات غير الضرورية وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة.³

تبنت الجزائر سياسة ترشيد الإنفاق العام بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لعل أهمها: تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد؛ تسريع ديناميكية النشاط؛ تعزيز تنوع النسيج الإنتاجي للسلع؛ الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات البشرية؛ ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد؛ والتقليل من الواردات غير الضرورية.

فقد اتخذت السلطات تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إبراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، بحيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي لبعض النفقات عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات وغيرها من المشاريع)، وتقليص الواردات مع فرض رخص

¹ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنوع الإنتاج الوطني وتحفيزه، متوفر على الموقع:

https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-algeria_ar.pdf
(تاريخ الإطلاع: 2017/07/15؛ التوقيت: 10:15)

² الجمهورية الجزائرية، (بوابة الوزير الأول)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 20.
<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf>

* إن ترشيد الإنفاق العام يتضمن جانبين أولهما تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص، والذي يقصد به تغيير اتجاهاته إلى مجالات أكثر مساهمة في تحقيق أهداف المجتمع بالسماح للقطاع الخاص لولوج مجالات يكون له فيها الميزة النسبية؛ أما ثانيها فتشمل تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة باعتبار أوجه الإنفاق عديدة ومتفاوتة من حيث المنافع والتكاليف فمن الضروري التزام الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد داخل قطاعات الدولة. (أوكل حميد، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20، جوان 2016، ص 264).

³ محمد شاكر عصفورة، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 399.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام، بالإضافة إلى تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.¹

الفرع الثاني: السياسات النقدية وتنوع الاقتصاد الجزائري

لقد ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات منذ سنة 2000 على حدوث تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر، وهو ما طرح إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية*، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنوع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية.²

إن إشكالية فائض السيولة جعلت الجزائر تتجه سياسة للتعقيم النقدي**، أين قام بنك الجزائر باستحداث مجموعة من الآليات الرقابية التي من شأنها تفعيل السياسات النقدية من خلال نشاطها التعقيمي المتمثل في امتصاص فوائض السيولة، وتمثلت هذه الآليات (الأدوات) في الآتي³:

❖ **استرجاع السيولة:** تم إتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية في الجزائر ابتداء من شهر أبريل 2002، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 أيام أو لفترة 3 أشهر، وتتميز هذه الوسيلة بالمرونة، بحيث يمكن تعديلها يوماً بعد يوم، كما أن المشاركة في عمليات استرداد السيولة لا تكون إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد أسهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها.

❖ **التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:** استحدثها بنك الجزائر سنة 2005، وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معن عنه مسبقاً، وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر طوعاً تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل الفائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

¹ - حدادي عبد الغاني، بن عبد الفتاح دحمان، آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها، مجلة الحقيقة، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، العدد 13، مارس 2017، ص 116.

* إن أهم ما يُعقِد السياسة النقدية في الجزائر هو مشكلتي فائض السيولة التضخم، بحيث لا يكون للسياسة النقدية أثر واضح على الاقتصاد، ذلك أن فائض السيولة ناتج عن ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها في السوق العالمية، أي أن مصدر الدخل الوحيد هو سبب مشكل السيولة، من جهة أخرى يُعبر التضخم المستورد عن مدى التبعية للخارج وضعف الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية، وبالتالي هذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية.

² - رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013، ص 193. (http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_193_algeria4.pdf)

** سياسة التعقيم النقدي هي سياسة يتبعها البنك المركزي لتلافي تأثيرات التدفقات المالية الأجنبية على عرض النقود، من خلال اتخاذ إجراءات مضادة للتوسع بخلق النقود من قبل الجهاز البنكي نتيجة لزيادة التدفقات المالية الأجنبية.

³ - آيت يحي سمي، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف: حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، العدد 01، 2015، ص 51.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

❖ أداة الاحتياطي الإجباري: تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر، بحيث كان لهذه الأداة وجود ضمن بنود قانون النقد والقرض 90-10. وعلى إثر فائض السيولة تمت إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية (تعليمية بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 11 فيفري 2001)¹، وتم تحديد بشكل دقيق الإطار العملي لهاته الأداة سنة 2004.

مع تراجع أسعار النفط منتصف 2014، وما كان لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري اتخذت الحكومة الجزائرية إجراء استعجالي متمثل في إدخال التمويل غير التقليدي على سبيل الاستثناء لفترة انتقالية مدتها 5 سنوات، بحيث يسمح هذا الإجراء للخبزينة العمومية بالاقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر من أجل مواجهة عجز الميزانية، وتحويل بعض الديون المتعاقد عليها لدى البنوك أو مؤسسات عمومية وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية.²

بلغ حجم الكتلة النقدية التي تم إصدارها عن طريق سندات* في إطار عملية التمويل غير التقليدي نحو 3.585 مليار دينار، حسب حصيلة الوضعية الشهرية لبنك الجزائر في 31 ماي 2018.³ يمكن تنويع الاقتصاد الوطني من خلال السياسة النقدية عن طريق تنويع المؤسسات المصرفية ورفع كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها، وكذا استحداث مؤسسات تهتم بتمويل قطاعات معينة بحد ذاتها، فعند تتبع حجم القروض المقدمة لبعض القطاعات الاقتصادية نجدها تأخذ قيم معتبرة، وهو ما يتضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (III-27): القروض المقدمة للقطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2006-2013)

السنوات	2006	2007	2008	2009
إجمالي القروض الفلاحية (ألف دج)	1.541000.00	1.385000.00	1755.000.00	3.313.000.00
السنوات	2010	2011	2012	2013
إجمالي القروض الفلاحية (ألف دج)	3992000.00	3398000.00	2.998.000.00	4.342.661.00

المصدر: مجولين ذهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر)، 2016-2017، ص 242.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سبتمبر 2015، ص 410.

² الجمهورية الجزائرية، (بوابة الوزير الأول)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 05. <http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf>

* لقد تم إصدار هذه السندات في إطار تطبيق المادة 45 مكرر من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بموجب المادة الأولى من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتعلق بالنقد والقرض، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 57، الصادرة في 12 أكتوبر 2017، ص 04.

³ إعلانات وبلغات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 49، الصادرة في 08 أوت 2018، ص 34.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

الجدول رقم (III-28): المشاريع السياحية الممولة من طرف البنوك الجزائرية للفترة (2011-2014)

البنك	عدد المشاريع الممولة	القروض الممنوحة (مليون دج)
CPA	65	62
BDL	172	23 508
CNEP	19	14 900
BADR	03	2 173
EL BARAKA	16	7 084
AGB	05	4 760
المجموع	280	52 487

المصدر: جنان عبد المجيد، كحول بسمة، الاستثمار السياحي في الجزائر: الامتيازات والعراقيل، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج-الجزائر، يومي 07، 08 مارس 2016.

من خلال الجدولين (III-27) و(III-28) السابقين تتضح استفادة القطاعين الفلاحي والسياحي من قروض قدمتها البنوك الجزائرية والتي كان لها أثر في انجاز بعض المشاريع. إلا أنه يتطلب الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من قبل البنوك، وإحداث مزيد من المؤسسات المصرفية التي تختص بتمويل قطاعات معينة، ما من شأنه زيادة المنافسة بين البنوك فتعدّد مقدمي الخدمات المالية أمام الحاجات المتعددة والمتزايدة في الاقتصاد، يُمكن من استغلال الموارد المالية أحسن استغلال ويحفز على تعدد الأنشطة الاقتصادية.

في هذا السياق نص برنامج عمل الحكومة 2017 على عصنة النظام البنكي من خلال تقليص آجال دراسة ملفات قروض وتفعيل سوق القروض، بالإضافة إلى تعزيز عرض المنتجات البنكية المكيفة مع احتياجات وطلبات الزبائن بما فيها المنتجات المالية الإسلامية.¹ كما تسير الجزائر في إصلاح مصرفي ومالي يهدف إلى تنويع العرض في مجال التمويل ودفع حركية سوق القرض، يقوم على²:

- تعميم استعمال وسائل الدفع العصرية عن طريق تطوير شبكة الموافقة على الدفع الإلكتروني؛
- القيام بتطوير المالية البديلة من زاوية المنتجات المصرفية والتأمين والسندات بهدف جلب المزيد من الادخار؛

¹ - الجمهورية الجزائرية، (بوابة الوزير الأول)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 17.
<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf>

² - راجع البرنامج الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 5 مارس 2018، والمتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 15، الصادر في 7 مارس 2018، ص 12.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

- نشر ومضاعفة نشاطات الائتمان الإيجاري ورأسمال المخاطرة، ولاسيما من أجل مرافقة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطورها وبروزها؛
- عصرنة الحكامة في المؤسسات المصرفية والمالية؛
- تفعيل تسيير الصناديق الجهوية للاستثمار الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سياق تنافسي؛

المطلب الثاني: علاقة السياسات القطاعية بالتنوع الاقتصادي في الجزائر

نقصد بالسياسة القطاعية للتنوع الاقتصادي في الجزائر مختلف السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية البديلة للمحروقات خاصة قطاعي الفلاحة والسياحة.

الفرع الأول: السياسة السياحية

يعد قطاع السياحة أحد المداخل الإستراتيجية ضمن رؤية تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، عبر إطلاق استراتيجية طويلة المدى للنهوض بهذا الاقتصاد.

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT * 2025 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، فهو يُعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير، المتوسط والطويل يصل إلى آفاق 2025 في إطار التنمية المستدامة.

يتعلق السياق العام لصياغة السياسة السياحية في الجزائر بحماية البيئة وتحسين الحياة والحفاظ على استدامة رأس المال الطبيعي، بالاستناد على تحقيق التنمية انطلاقاً من الإمكانيات المحلية للمناطق والأقاليم وبمشاركة الأطراف أصحاب المصالح، وبصورة عامة يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للسياسة السياحية في الجزائر فيما يلي¹:

- تنصيب السياحة كأحد محركات النمو الاقتصادي، من خلال اعتبار التنمية السياحية أحد مداخل التنوع الاقتصادي خارج المحروقات، وتنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية، وإعطاء الجزائر انتشار سياحي، بالإضافة إلى توقعها كوجهة سياحية ومرجعية على الصعيد الدولي عبر تنشيط حركة السياحة على الصعيد الوطني والدولي للاندماج ضمن الشبكات التجارية للسياحة العالمية، والمساهمة في خلق وظائف جديدة عبر هذا القطاع الاستراتيجي وتحسين التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- توسيع الآثار التفاضلية للسياسة السياحية لباقي القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة والصناعات التقليدية....) حيث يتم النظر إلى السياحة في إطار مقارنة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) وتأخذ بعين الاعتبار منطقتي جميع المتعاملين الخواص والعموميين،

* يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس محاور أساسية وهي: مخطط الجزائر كوجهة سياحية؛ الأقطاب السياحية ذات الامتياز؛ مخطط الجودة السياحية، مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ ومخطط تمويل السياحة.

¹ - صباح براجي، عمران الزين، دور السياسة الجزائرية في تحقيق التنوع الاقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد، 04، مارس 2018، ص 144.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

والعمل على الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى، وإحداث حركة شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم؛ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، من خلال إدماج الاستدامة في مجمل حلقات التنمية السياحية؛

- تبني استراتيجية سياحية مستدامة تحافظ على التنوع الثقافي وتحمي التراث وتسهم في التنمية المحلية، حيث يناط بالسياحة وخاصة على مستوى المناطق الاقتصادية الهشة، إنشاء الوظائف وتنشيط التدفقات المالية ودعم البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية.

الفرع الثاني: السياسة الفلاحية

بحلول الألفية الثالثة عملت الجزائر على تطوير القطاع الفلاحي، بالاعتماد على استراتيجية للتنمية

الفلاحية باشرتها بداية من سنة 2000، وذلك عبر مجموعة متكاملة من البرامج تتمثل في الآتي:

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004):** يعتبر هذا المخطط وسيلة لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة الهادفة لتحديث وزيادة الفعالية الاقتصادية والإيكولوجية لقطاع الفلاحة،¹ بحيث يهدف إلى ترقية التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يسمح بتحقيق تنمية فلاحية مستدامة؛
 - **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2008):** كان الهدف منه إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المهمشة؛
 - **برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014):** وهو برنامج يؤكد على الهدف الأساس الذي تتبعه السياسة الفلاحية للجزائر، والمتمثل في الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.²
- بالتالي تركز السياسة الفلاحية للجزائر على الدعم الدائم للأمن الغذائي باتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي، من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الاستراتيجية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية، وتتمثل المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية والريفية في الآتي³:

- المحافظة على جهود تقوية وتوسيع القاعدة الإنتاجية؛
- متابعة التكثيف المندمج للشعب الفلاحية؛
- تكيف آليات الدعم والتأطير للمنتوج الوطني؛
- متابعة تعزيز الطاقات البشرية والدعم التقني.

¹ - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2008/2009، ص 301.

² - للتفصيل أكثر والإطلاع على محتوى هذه البرامج أنظر: مجدولين دهبينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 161-177.

³ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الأنشطة: الزراعة، متوفر على الموقع التالي:

الفرع الثالث: السياسة الصناعية

اعتمدت الحكومة الجزائرية عدة استراتيجيات صناعية* في سبيل تطوير القطاع الصناعي كان أبرزها الاستراتيجية الصناعية الجديدة في سنة 2007، والتي هدفت إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري الذي أهمل تماماً، وكانت المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية تتمثل في تعزيز القدرة الصناعية الوطنية بتحفيز المؤسسات الخاصة على المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية، من خلال إنشاء سياسات عمومية لدعم ترقية وتحديث هذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والتسييرية، بالإضافة إلى تكوين الموارد البشرية، منح التسهيلات على شكل تفضيل وطني ممنوح للشركات لاختراق السوق؛ إنشاء وتطوير هياكل تسهيلية مختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.¹

جاءت الاستراتيجية الصناعية الجديدة بهدف تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية وتطوير مختلف قطاعات النشاط الصناعي على اعتبار هذا الأخير أفضل ضمان للنمو المستقر البعيد عن التقلبات المفاجئة التي تميز قطاع المحروقات، وتقتضي هذه الاستراتيجية تدخل الدولة كعمول وموجه دون مسير من أجل ضمان تحقيق الأهداف المتوسطة والطويلة، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار، حيث تم إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى تتشكل من شركات عمومية كبرى تنشط في نفس المجال.²

تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص للعمل وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف استراتيجيتها أيضاً إلى ترقية الاقتصاد الرقمي ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية، وذلك بالتركيز على المحاور التالية:³

- **الانتشار القطاعي للصناعة:** من خلال تثمين الموارد الطبيعية؛ تكثيف النسيج الصناعي؛ ترقية الصناعات الجديدة.
- **توسيع حيز الصناعة:** من خلال استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها ووضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية، وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة بالإضافة إلى استحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات.
- **سياسة للتطور الصناعي:** تقوم على إعادة تأهيل المؤسسات، والإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي، إضافة إلى تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

* للتفصيل حول هاته الإستراتيجيات راجع: مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية: حالة البلدان المغاربية، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر)، 2007/2008، ص ص: 124-149.

¹ - بزارية امحمد، الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية: الاستفادة من التجربة التركية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد 13، 2015، ص 139.

² - عية عبد الرحمان، بلقيوس عبد القادر، ص 171.

³ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الأنشطة: الصناعة، متوفر على الموقع التالي:

المطلب الثالث: سياسة التنوع الطاقوي في الجزائر

تتطلب تنمية مصادر الطاقة، وضع سياسات ناجعة ومتكاملة تدعم التغيرات المطلوبة في أساليب إنتاج، توزيع واستهلاك الطاقة لجعلها أكثر استدامة، وتدور تلك السياسات حول عدد من المحاور من بينها، تحقيق التكامل بين استراتيجيات وأهداف الطاقة المستدامة في إطار سياسات وخطط التنمية الاقتصادية الوطنية، ورفع وتعزيز مستوى كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الإنتاجية والاستخدامات النهائية؛ وكذا الاستجابة لتزايد الطلب على الطاقة المواكبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة.¹

في ذات السياق ترتكز السياسة الطاقوية في الجزائر على رفع كفاءة الطاقة وإدماج الطاقات المتجددة ضمن هيكل الإمداد الطاقوي، خدمةً لمطالب التحول إلى نموذج اقتصادي مستديم قائم على التنوع الاقتصادي.

الفرع الأول: السياسة الطاقوية في الجزائر

تتجه السياسة الطاقوية في الجزائر نحو اتخاذ مختلف الإجراءات التصحيحية لقطاع الطاقة، من أجل تحسين كفاءة الاستخدام والارتقاء بدور الطاقات المتجددة وتطبيقاتها مستقبلاً، حيث تسترشد الجزائر في هذا الصدد بالمبادرة العربية لتصميم سياسة طاقوية تخدم طموحات الطاقة لأغراض الاستدامة والتحول نحو التنوع الاقتصادي المستدام، وتتلخص الخطوط العريضة للسياسة الطاقوية العربية فيما يلي²:

- تحسين الاستثمار في مجال استكشاف الغاز والنفط واستخدام تكنولوجيا نظيفة تخفف من تأثير هذه الأنشطة على البيئة؛
- درس تبادل الطاقة عبر شبكات الربط الكهربائي وشبكات الغاز؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الطاقة؛
- تحسين كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها؛
- استخدام الوقود النظيف وتطوير الطاقات المتجددة.

بناءً عليه اعتمدت الجزائر إجراءات هامة للارتقاء بقطاع الطاقة وفق ثلاثة مداخل كبرى، حيث تم تحديث إطار قانوني لتوسيع دائرة الشفافية ورفع الاحتكار في مجال نقل موارد الطاقة وحماية البيئة؛ إقرار قانون تحرير الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي وفتح التنافس؛ بالإضافة إلى استحداث الإطار القانوني والمؤسسي للتحكم في الطاقة، وهو ما بين سعي الجزائر إلى تنميتها ثروتها الطاقوية، من خلال إتباع سياسة طاقوية قائمة على ثلاثة عناصر أساسية، تتمثل في تنمية موارد الطاقة التقليدية؛ تطوير

¹ - أحلام منصور، آسيا بن عمر، القطاع الفلاحي كمصدر للتنوع الاقتصادي وأداة للتنمية: دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور - الجلفة، المجلد 10، العدد 01، ماي 2018، ص 86.

² - صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، (رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، الجزائر)، 2012/2013، ص 146.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

وتحسين مناخ التصدير وترشيد استهلاك الطاقة، ما من شأنه أن يحسن حجم الاحتياطي، ويخلق هامش أمان فيما يخص الإمداد وتمويل الخطط التنموية الوطنية.¹

الفرع الثاني: إدماج الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية للجزائر

إن تميز الطاقات التقليدية بالنضوب والنفاد، بالإضافة إلى المشاكل البيئية الناتجة عن استخدام هذا النوع من الطاقات، دفع الجزائر للاهتمام بالطاقة المتجددة كونها تمتلك مؤهلات كبيرة للاستثمار في هذا المجال بأنواعه المختلفة، ويظهر الاهتمام بالطاقات المتجددة في الجزائر من خلال إدماج هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، و تطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

أولاً: الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لسياسة الطاقات المتجددة في الجزائر

وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني ونصوص تنظيمية، حيث تمثلت النصوص في قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة إلى جانب قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز، وترتكز هذه السياسات على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث تهتم كل واحدة منها، في حدود اختصاصها بتطوير الطاقات المتجددة.²

الإطار التشريعي (القانوني): عملت الجزائر على تنمية وتطوير الطاقات المتجددة مباشرة عقب الاستقلال بإنشاء المعهد الوطني للطاقة الشمسية سنة 1962، والذي استتبع بتأسيس المحافظة السامية للطاقات المتجددة سنة 1982، ليتم استبدال هذه المحافظة سنة 1988 بالمرصد الوطني للطاقات المتجددة.³ ونذكر فيما يلي أهم القوانين والمراسيم التي أصدرها المشرع الجزائري فيما يخص تطوير الطاقات المتجددة.

¹ - للتفصيل أكثر أنظر: صباح براجي، المرجع أعلاه، ص 147.

² - بدرجة رمزي، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: تجربة ألمانيا أنموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف - ميله، العدد 05، جوان 2017، ص 616.

³ - وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة)، 2012/2013، ص

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

- القانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002*؛
 - القانون 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة¹؛
 - القانون رقم 02-01 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات؛**
 - القانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة²؛
 - القانون رقم 11-11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011؛***
 - المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء؛****
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-33 المتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره.³
- 1- الإطار المؤسسي: قصد إنجاز السياسة الوطنية للطاقات المتجددة تم إنشاء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ومراكز للبحث العلمي، نبين أهمها في الجدول الموالي:

* بين هذا القانون أن الجزائر تزخر بموارد معتبر للطاقات المتجددة (حقل شمسي هائل بطاقة تفوق 300 ساعة إشماش سنوياً ووجود طاقة نسبية معتبر من الرياح ونسبة حرارية جوفية)، كما أوضح أن برنامج الطاقات المتجددة يسمح بإدخال هذه الطاقات في الحويلة الطاقوية الوطنية بنسبة 1% آفاق 2050، أنظر: القانون رقم 98-11، المؤرخ في 22 أوت 2011، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 62، الصادر في 24 أوت 1998، ص ص: 31، 32 .

¹ - القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 51، الصادر في 02 أوت 1999، ص 04.

** أكد هذا القانون على ضرورة ترقية استخدام الطاقات المتجددة ودمج الالتزامات البيئية التي يحددها التنظيم، أنظر: المادة 09، القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فبراير 2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية العدد 08، الصادرة في 06 فبراير 2002، ص 05.

² - القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 52، الصادر في 18 أوت 2004، ص 09.

*** إتاحة بترولية 1% للصندوق الوطني للطاقات المتجددة المشتركة، أنظر: المادة 40، القانون رقم 11-11، المؤرخ في 18 يوليو 2011، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 40، الصادر في 20 جويلية 2011، ص 13.

**** يمثل هذا المرسوم الإطار الذي يحدد آليات شروط الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة والصفقات المبرمة لتطويرها، كونه يهدف إلى تحديد تكاليف تنويع مصادر الكهرباء المنتجة انطلاقاً من الطاقات المتجددة و/أو بالإنتاج المشترك (كهرباء وحرارة)، وكذا شروط إنتاج الكهرباء ونقلها والربط بالشبكات الكهربائية المنتجة، أنظر: المادة 01، المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004، المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 19، الصادرة في 28 مارس 2004، ص 12.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 11-33 المؤرخ في 27 يناير 2011، والمتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 08، الصادر في 06 فبراير 2011، ص 03.

الجدول رقم (III-29): أهم مؤسسات ومراكز البحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة بالجزائر

هيئات ومؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الوكالة الوطنية لتعزيز وترشيد استخدام الطاقة (APRUE) ▪ الجزائر الجديدة للطاقة (NEAL) ▪ شركة توليد الطاقة لشبكات الجنوب المعزولة والطاقة المتجددة (SKTM)
هيئات ومؤسسات ذات طابع خدماتي
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الدراسات والإنجازات في مجال الطاقة المتجددة (ER2) التابعة لـ (CDER) ▪ الشركة الجزائرية للطاقة الشمسية (ASC) ▪ استشارات دراسات الطاقة المتجددة والبيئة (CEERE-C3E) ▪ الطاقة المتجددة والمستدامة (KENERGY)
مراكز البحث العلمي
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مركز تنمية الطاقة المتجددة (CDER) ▪ مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز (CREDEG) ▪ وحدة تطوير المعدات الشمسية (UDES) ▪ وحدة البحوث التطبيقية في الطاقة المتجددة (URAER GHARDAIA) ▪ وحدة بحوث الطاقة المتجددة في الوسط الصحراوي (URERMS)

المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى : البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة متوفر على الموقع (<https://portail.cder.dz/spip.php?rubrique3>)

ثانياً: برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية

قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (2011-2030)، بحيث تستند رؤية الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج على استراتيجية تتمحور حول تامين الموارد غير الناضبة، مثل الموارد الشمسية، واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قدرة إنتاجية للطاقة المتجددة عبر مراحل كالتالي¹:

- 2013: تركيب قدرة إجمالية تبلغ حوالي 110 ميغاواط
- 2015: تركيب قدرة إجمالية تبلغ حوالي 650 ميغاواط
- 2020: تركيب قدرة إجمالية تبلغ حوالي 2600 ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية واحتمال تصديره ما يقارب 2000 ميغاواط
- 2030: تركيب قدرة إجمالية تبلغ حوالي 12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية؛ 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير.

¹ - البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة، متوفر على الموقع: <https://portail.cder.dz/spip.php?article1173>

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

لقد مر هذا البرنامج بمرحلة تجريبية مخصصة لاختبار التقنيات المختلفة، وتنفيذ مشاريع تجريبية، من بينها: محطة هجينة للطاقة (الغاز الطاقة الشمسية) بحاسي الرمل، محطة الطاقة الضوئية بغرداية ومحطة طاقة الرياح بأدرار.¹ وهو يتوزع حسب ستة قطاعات تكنولوجية وهي: الطاقة الشمسية (13575 ميغاواط)، طاقة الرياح (5010 ميغاواط)، الطاقة الحرارية (2000 ميغاواط)، الكتلة الحيوية (1000 ميغاواط)، التوليد المشترك للطاقة (400 ميغاواط)، الطاقة الحرارية الأرضية (15 ميغاواط).

إن هذا البرنامج يركز على الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية، وكذا الطاقة الهوائية، والتي تمتلك فيها الجزائر إمكانيات هائلة، حيث من المنتظر أن يصل إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية إلى 37% بحلول عام 2030، ويقدر أيضاً أن تشارك الطاقة الهوائية بإنتاج 3% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030.²

يكمن الهدف من الفعالية الطاقوية (كفاءة الطاقة)، في الإنتاج باستعمال أقل طاقة ممكنة، ويتمثل مخطط العمل لهذا البرنامج في فيما يتعلق بكفاءة الطاقة في الآتي³:

- العزل الحراري في المباني من خلال تخفيض استهلاك الطاقة ذات الصلة بالمباني (التدفئة/التبريد) بنسبة حوالي 40%؛
- تطوير تسخين المياه بالطاقة الشمسية ليحل تدريجياً محل التسخين بالطاقة التقليدية، ويتولى هذه المهمة الصندوق الوطني للطاقة؛
- التوسع في استخدام المصاييح مختلفة الطاقة، عن طريق المنع التدريجي لاستخدام المصاييح شديدة التوهج إلى غاية تنفيذ حظر شامل بحلول 2020؛
- تطوير أداء الطاقة المستخدمة في إنارة الشوارع، وذلك بتخفيض هدر الطاقة في الاستخدامات العامة؛
- وضع برنامج لكفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي، يهتم بالقيام بدراسات الجدوى التي تقود المؤسسات الوطنية إلى إيجاد حلول فنية اقتصادية للحد من استهلاك الطاقة؛
- تعزيز استخدام الوقود المسال، بزيادة نسبة 20% من حصة السوق من غاز البترول المسال بحلول 2020؛
- توسيع استخدامات الغاز الطبيعي في الجزائر العاصمة (2013)؛ وتوسيع دائرة الاستخدام إلى باقي الولايات بحلول 2020؛
- تطوير التكنولوجيات الرئيسية لتكييف الهواء بالطاقة الشمسية، بحيث تم في 2013 إطلاق دراسات لحياسة واستخدام تكنولوجيات البريد الشمسي واختبار الأنظمة الملائمة للبيئة الجزائرية.

¹ - بوابة الوزير الأول: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الطاقة، السياسة الحكومية في مجال الطاقة، أكتوبر 2015، ص 13.

² - وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 162، 163.

³ - أنظر: صباح براجي، مرجع سبق ذكره، ص 153 (بتصرف).

ثالثاً: بعض الإنجازات المحققة في مجال الطاقات المتجددة بالجزائر

لقد حققت الجزائر بعض المشاريع فيما يخص الطاقات المتجددة نذكر منها¹:

- قيام وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين كل من سوناطراك وسونلغاز ومجموعة سيم، وهي شركة NEAL New Energies Alegria نيو إنارجي الجيريا سنة 2002، وتمثلت مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي.
- بتاريخ 14 جانفي 2011 دشنت الجزائر محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة حاسي الرمل، وهذا في إطار شراكة شركة نيال الجزائرية والشركة الإسبانية أبينير لاستثمار حوالي 350 مليون أورو، ويبلغ حجم إنتاج هذه المحطة 150 ميغاواط، منها 120 ميغاواط يتم إنتاجها بواسطة الغاز و30 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية، وهي متصلة بالشبكة الكهربائية الوطنية؛
- تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في 04 ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالتجهيزات اللازمة لاستغلال الطاقة الشمسية؛
- أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة سنة 2009؛
- العمل في إطار شراكة علمية مع ألمانيا على انطلاق عملية إنجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله غرب العاصمة الجزائرية بحالي 35 كلم، وقد تم التوقيع بهذا الشأن على عقد اتفاق تعان وشراكة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر مع الشريك الألماني لإعداد الدراسة والتصميم المتعلقين بهذا الصرح العملي الكبير والذي سيسمح بإنتاج ما يسمى بكهرباء الطاقة الشمسية.
- تزويد محطة خدمات نفضال البرمجية (بسطوالي بالعاصمة الجزائرية) بالطاقة الشمسية.
- في سنة 2017 تم إنشاء وزارة للبيئة والطاقات المتجددة، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة للطاقة الشمسية مكونة من 15 كيان من بينها مؤسسات اقتصادية وكيانات في قطاع البحث والتطوير؛
- إنجاز 22 محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية من طرف شركة الكهرباء والطاقات المتجددة فرع سونلغاز في الهضاب العليا والجنوب بقدرة إجمالية 343 ميغاواط، ووحدة لنظام خاص "أوراس سولار" لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 30 ميغاواط؛
- تعميم ميدان الطاقات المتجددة على مستوى التكوين العالي والمهني، وذلك في العديد من الجامعات، المدارس العليا ومراكز التكوين؛

¹ - وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 163 - 168.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

- نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تكوينات وندوات لصالح إطارات الجماعات المحلية لمختلف ولايات الوطن بغية مرافقة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية.¹

المطلب الرابع: إجراءات أخرى للتنوع الاقتصادي في الجزائر

بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والقطاعية السابقة اتخذت الجزائر إجراءات أخرى نوردها في الآتي.

أولاً: إنشاء صندوق ضبط الموارد

يعتبر إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر مدخل من مداخل سياسات تنوع الاقتصاد الوطني، ذلك أنه يعكس رغبة السلطات العمومية في الاستغلال الأمثل لمداخل الثروة النفطية واستخدامها لخدمة الاقتصاد.

أنشئ صندوق ضبط الموارد سنة 2000* تزامناً مع تسجيل الجزائر فوائض مالية ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة آنذاك فائض قدر بـ 400 مليار دينار جزائري، بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1231.2 مليار دينار جزائري،² وكان الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو ضمان تمويل النفقات العامة في حالة حدث نقص في الإيرادات العامة، والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المرجعي فالإيرادات الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب إلى تمويل الصندوق ليتم استعمال موارد هذا الصندوق في ضبط نفقات الميزانية العامة.³

إتماماً لعمل الصندوق، أدخلت عليه تعديلات نذكرها في الآتي:

- أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية كأحد مصادر تمويل الصندوق؛⁴

¹ نور الدين ياسع (مدير مركز تنمية الطاقات المتجددة)، أبرز ما ميز الطاقات المتجددة في 2017، مركز تنمية الطاقات المتجددة، المديرية العامة للبحث العالي والتطوير التكنولوجي، الجزائر، متوفر على الموقع: <https://www.cder.dz/spip.php?article3632> تاريخ الاطلاع: 2018/08/03.

* صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص رقم 103-302، وهو عبارة عن حساب حكومي لدى بنك الجزائر بالدينار الجزائري بعنوان صندوق ضبط الموارد، وقد تم إنشائه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، راجع المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 37، الصادرة في 28 جوان 2000، ص 7.

² - أنظر: خالد منه، مرجع سبق ذكره، ص 254.

³ عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص وتهديدات، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08 أبريل 2008، ص 06.

⁴ راجع المادة 66، القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 83، الصادرة في 29 ديسمبر 2003، ص 28.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

- عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيس للصندوق ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.¹
- يمكن توضيح تطور الموارد السنوية لصندوق ضبط الموارد من خلال الجدول الموالي وذلك للفترة (2005-2016).

الجدول رقم (III-30): تطور موارد صندوق ضبط الموارد بالجزائر للفترة (2005-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد السنوي للصندوق	1368.8	1798	1738.3	2288.2	400.7	1318.3
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرصيد السنوي للصندوق	2300.3	2535.3	2062.2	1810.6	550.5	98.6

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2008، 2013، 2016.

إن قراءة معطيات الجدول رقم (III-30) أعلاه تُمكننا من ملاحظة ارتفاع رصيد صندوق ضبط الموارد من سنة لأخرى، عدا سنوات 2009، 2015 و 2016 التي عرفت انخفاض في رصيد هذا الصندوق، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط خلال تلك السنوات.

ثانياً: تخفيض قيمة الدينار الجزائري

عقب الصدمة البترولية لعام 1986 سمحت السلطات الجزائرية بانزلاق تدريجي في سعر الصرف كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و 1988 بمعدل 31% مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و 1991.²

في أبريل 1994 تم تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، بهدف زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة سعرية من جهة، وخفض حجم الواردات نتيجة ما يسببه إجراء تخفيض العملة من غلاء المواد المستوردة وارتفاع تكاليفها من جهة أخرى، وقد أقر البنك المركزي تخفيض آخر في يناير 2003 بقيمة 5% لتحقيق نفس الهدف دائماً.³

¹ - راجع المادة 25، الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 47، الصادرة في 16 جويلية 2006، ص 08.

² - شريف بودري، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، يناير 2017، ص: 143.

³ - علاوي عبد الفتاح، موسى بن منصور، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية 2001-2014، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة- الجزائر، 28، 29 أكتوبر 2014، ص ص: 07، 08.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

كما استخدمت السلطات الجزائرية سياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلته مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط، بحيث تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دينار جزائري لكل دولار في 2014/12/31 ليصل إلى 110.19 دينار جزائري لكل دولار في 2016/05/22 أي بمعدل انخفاض بلغ نسبة 25.32%. بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل الأورو كإجراء يساعد في كبح الواردات (65% منها مصدرها منطقة الأورو)، وهذا عبر جعل أسعارها أعلى عند تحويلها للدينار ما يخفض الطلب عليها.¹

ثالثاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- اتخذت الجزائر إجراءات تستهدف تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نذكر منها:
- فتح رأس مال الشركات العمومية أمام الاستثمار الخاص ويتمثل هذا الإجراء في القانون الذي يسمح بفتح رأس مال بعض الشركات العمومية في حدود 66% بالنسبة للمؤسسات العمومية و34% للمؤسسات الخاصة، بهدف الزيادة في مردودية هذه المؤسسات؛²
 - وضع ميثاق شراكة الشركات*، بحيث وقع كل من الحكومة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل على ميثاق يستهدف تحقيق الشراكة بين المؤسسات العمومية أو مؤسسات وهيئات من نوع مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من جهة، وشركاء ذوي رؤوس أموال غير مقيمة و/أو ذوي رؤوس أموال مقيمة من جهة أخرى، بحيث يمكن تجسيد هذه الشراكة في شكلين: الشراكات التعاقدية المحضة مع أو دون شخصية معنوية، قائمة على عقد أو عدة عقود تعاون، والتي تكون بصفة عامة متعلقة سواء بعملية معينة أو بنشاطات ملحقة للشركاء (أبحاث، نقل، تأميمات، تسويق وإعلام آلي وغيرها)؛ والشراكات القائمة على استحداث كيانات يكون للشركاء فيها مسؤولية محدودة وغير محدودة أو غير محدودة كلية تضامنية أو لا.³

رابعاً: بناء نموذج اقتصادي جديد

تتطلع الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، وذلك في رؤية لاقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث تبنت نموذج اقتصادي يركز من جهة على مقارنة

¹ - شريف بودري، المرجع السابق، ص ص: 143 - 145

² - وكالة الأنباء الجزائرية، فتح رأس مال بعض الشركات العمومية هدفه الزيادة من مردوديتها، متوفر على الموقع: <http://www.aps.dz/ar/economie/51443-2017-12-23-16-25-57> (تاريخ الإطلاع: 2018/07/17؛ التوقيت: 15:33)

* تجدر الإشارة إلى أن هذا الميثاق يخص كل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة ومختلف قطاعات النشاط، وكذا المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وهيئات أخرى تابعة للدولة وكيانات القطاع الفلاحي.

³ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلة الصحية، ميثاق شراكة الشركات: أرضية لبعث وتنوع الاقتصاد، متوفر على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1457-charte-sur-le-partenariat-societaire-une-plateforme-pour-la-relance-et-la-diversification-de-l-economie>

(تاريخ الإطلاع: 2018/07/17؛ التوقيت: 15:30)

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنوع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.¹

يتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد في إطار سياسة تنوع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكلياً على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ 6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، ويمكن تلخيص برنامج هذا النموذج من خلال المراحل الآتية:²

- مرحلة الإقلاع 2016-2019: تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛
- المرحلة الانتقالية 2020-2025: تهدف هذه المرحلة إلى تدارك الاقتصاد الوطني للأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014، قصد الحفاظ على الأقل على التوازنات المالية والعمل على خلق ديناميكية لاستغلال الفرص والبدائل المتاحة؛
- مرحلة الاستقرار 2026-2030: من خلالها تسعى الجزائر إلى بلوغ مرحلة الاستقرار.

¹ - للتفصيل أنظر: ناصر بوعزيز، حملاوي حميد، حتمية تنوع الاقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017، ص 308.

² - زرموت خالد، التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 03، 2017، ص 1196.

المبحث الثاني: انعكاس السياسة الضريبية على تنوع الاقتصاد الجزائري

إن أهم ما يمكن ملاحظته حول إجراءات السياسة الضريبية في الجزائر هو كونها سنوية تظهر من خلال قوانين المالية التي تصدر كل سنة، بالإضافة إلى قوانين الاستثمار التي تحتوي على عدة إجراءات متعلقة بمنح إعفاءات وتخفيضات لصالح القطاعات التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنوع في الاقتصاد والحد من استحواذ قطاع المحروقات على معظم مكوناته.

تحاول الدراسة في هذا المطلب تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر، انطلاقاً من تتبع إجراءات السياسة الضريبية التي تصب في إطار تنوع الاقتصاد الجزائري، حتى تتمكن من تقييم مدى انعكاس السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: إجراءات السياسة الضريبية لتنوع الاقتصاد الجزائري

تقف الدراسة من خلال هذا المطلب على أهم الإجراءات الضريبية التي اتخذتها السلطات العمومية الجزائرية في سبيل تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني، بالتركيز على الإجراءات التي جاءت في إطار قوانين الاستثمار، وكذا الإجراءات التي تضمنها القانون الضريبي.

الفرع الأول: إجراءات السياسة الضريبية في إطار قوانين الاستثمار بالجزائر

لقد كانت سنة 1993 منعطفاً هاماً بالنسبة لسياسة الاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال صدور المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993، الذي جاء تزامناً مع الإصلاحات الضريبية التي شرعت فيها الجزائر سنة 1992، بحيث تضمن مجموعة من التحفيزات الضريبية بلغت في مجملها 45 إجراء بين إلغاء وتعديل وإتمام، يتعلق 27 منها بالضرائب المباشرة و19 بالرسم على القيمة المضافة،¹ ثم جاء بعد هذا المرسوم، الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي تم تعديله بعد ذلك بالأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار. وبحلول سنة 2016 صدر القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار.

سيتم التركيز من خلال هذا المطلب على الامتيازات المقدمة للاستثمار التي جاء بها القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي حدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

¹ - ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 233.

أولاً: مزايا مشتركة لكل الاستثمارات

تستفيد الاستثمارات المتعلقة باقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل، وكذا المساهمات في رأسمال الشركة، من عدة امتيازات بحيث تتم الاستفادة خلال مرحلتين كما هو مفصل أدناه¹:

1- مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المكتناة محلياً التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وذلك خلال المدة الدنيا لحق الامتياز؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداءً من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2- مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات في هاته المرحلة لمدة 3 سنوات، من إعفاء من كل من الضريبة

على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، وتخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة، وتكون الاستفادة بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

¹ - المادة 12، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 46، الصادر في 03 أوت 2016، ص ص: 19، 20.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

ثانياً: مزايا خاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة

أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما يأتي¹:

3- خلال مرحلة الإنجاز

▪ تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

▪ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة 10 سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك

الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق

الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

- بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك

الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

2- خلال مرحلة الاستغلال: الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

ثالثاً: مزايا إضافية: ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق التي

تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من 3 سنوات إلى 5 سنوات عندما تنشئ أكثر من 100

منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة

الاستغلال على الأكثر².

¹ - المادة 13، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 46، الصادر في 03 أوت 2016، ص 20.

² - المادة 16، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 46، الصادر في 03 أوت 2016، ص 21.

رابعاً: مزايا خاصة بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة.

تتضمن المزايا الاستثنائية الخاصة بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني في الآتي:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال إلى 10 سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض طبقاً للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح، بعنوان مرحلة الإنجاز؛
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة¹.

الفرع الثاني: إجراءات السياسة الضريبية في إطار القانون الضريبي بالجزائر

خص المشرع الضريبي القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات بمجموعة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية قصد تشجيع الاستثمار في هذه القطاعات وتحقيق التنوع في الاقتصاد الوطني، نوردتها في هذا المطلب حسب القطاع المستفيد.

أولاً: قطاع الفلاحة

حظي هذا القطاع بمجموعة من الامتيازات، تمثلت في إعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي؛ الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، يمكن أن نوردتها في الجدول الآتي:

¹ - المادة 18، القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 46، الصادر في 03 أوت 2016، ص 21.

الجدول رقم (III-31): الإعفاءات الممنوحة للقطاع الفلاحي بالجزائر

شكل الإعفاء	مجال الإعفاء
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الإعفاء الكلي والدائم للإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمور؛ ▪ الإعفاء الكلي لمدة 10 سنوات اعتباراً من تاريخ بداية النشاط، فيما يخص الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثاً أو في المناطق الجبلية؛ ▪ الإعفاء الكلي والدائم للإيرادات المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته. 	IRG
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعفاء التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء، والاتحادات المستفيدة من الاعتماد، تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقاً للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تنظمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء؛ ▪ إعفاء الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ، وبيع المنتجات الفلاحية، وكذا اتحاداتها المعتمدة. 	IBS
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعفاء الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر؛ ▪ تعفى وإلى غاية 31 ديسمبر 2018 مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري المتعلقة بـ: <ul style="list-style-type: none"> - المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر؛ - المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، الضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتجات الفلاحية؛ - المعدات المنتجة في الجزائر الضرورية للسقي وتوفير المياه، والمستعملة بصورة حصرية في المجال الفلاحي؛ - التجهيزات المنتجة في الجزائر المستعملة في إنجاز الملبينات الصغيرة والموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛ - المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لزراعة الزيتون وإنتاج وتخزين زيت الزيتون؛ - المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية؛ - الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والفسفاتية البوتاسية، والأسمدة المركبة، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2014، بعد ما كان الأجل محددًا بـ 31 ديسمبر 2009. 	TVA

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على:

- المادة 36، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.
- المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.
- المادتين 16، 24، الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 44، الصادرة في 26 جويلية 2009، ص ص: 07-09.
- المادة 31، القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، والمتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 78، الصادر في 31 ديسمبر 2009، ص 11.

ثانياً: قطاع السياحة

يهدف جذب مزيداً من الاستثمارات حظي هذا القطاع بالإعفاءات التالية¹:

- إعفاء لمدة 10 سنوات، المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي من الضريبة على أرباح الشركات؛
- إعفاء وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة، من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات بداية من تاريخ بداية النشاط؛
- تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بصفة مؤقتة وإلى غاية 31 ديسمبر 2019 على خدمات الأنشطة السياحية والفندقية والإطعام المصنف وتأجير سيارات النقل السياحي؛
- إعفاء المبالغ المحققة بالعملة الصعبة من النشاطات السياحية والفندقية والحموية والإطعام المصنف والأسفار من الرسم على النشاط المهني؛
- إعفاء عقود تأسيس المؤسسات الناشطة في هذا القطاع وعقود رفع رأسمالها من حقوق التسجيل.²

بالإضافة إلى ذلك تستفيد عمليات اقتناء التجهيزات والأثاث غير المنتجة محلياً حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرية والتأهيل، من المعدل المخفض للحقوق الجمركية بصفة انتقالية إلى غاية سنة 2014³، وقد مدد أجل هذه الاستفادة إلى غاية 31 ديسمبر 2019⁴.

كما تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار السياحي، بهدف تحفيز تنمية القطاع السياحي على مستوى الهضاب العليا والجنوب على التوالي من تخفيض نسبته 50% و80%⁵.

¹ - المادة 138، قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 34 .

² - المادتين 42، 43، الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 44، الصادرة في 26 جويلية 2009، ص 11.

³ - المادة 81، الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 44، الصادرة في 26 جويلية 2009، ص 17.

⁴ - المادة 78، قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص 28.

⁵ - المادة 82، الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 44، الصادرة في 26 جويلية 2009، ص 17.

ثالثاً: قطاع التجارة

يمكن توضيح أهم الإعفاءات التي يحظى بها هذا القطاع كما يلي:

✓ في مجال الضريبة على أرباح الشركات:

- إعفاء مبلغ الإيرادات المحققة من طرف الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي؛
- إعفاء المؤسسات المعتمدة التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين والهياكل التابعة؛
- تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة لاسيما عمليات البيع الموجهة للتصدير، وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير؛
- إعفاء المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.¹

✓ في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي:

- إعفاء مبلغ الإيرادات المحققة من طرف الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي؛
- إعفاء المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛
- إعفاء المؤسسات المعتمدة التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين والهياكل التابعة.²
- تخفيض بـ 35% من الربح الناتج عن نشاط المخازن بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي؛
- تخفيض بـ 25% من الربح المحقق خلال السنتين الأوليين من النشاط لمن له صفة عضو سابق في جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، وأرامل الشهداء فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي.³

✓ في مجال الرسم على النشاط المهني:

- تخفيض بـ 30% تستفيد منه عمليات البيع بالجملة، شريطة تقديم قائمة الزبائن؛ وعمليات البيع بالتجزئة لمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الضرائب غير المباشرة؛
- تخفيض بنسبة 50% تستفيد منه عمليات البيع بالجملة لمنتجات يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الضرائب غير المباشرة؛ وكذا عمليات البيع بالتجزئة للأدوية المحددة هوامش بيعها بالتجزئة من قبل التنظيم بين 10% و30%.⁴

¹ - المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.

² - المادة 13، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.

³ - المادة 21، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.

⁴ - المادة 12، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)،

العدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

رابعاً: قطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية

استفاد هذا القطاع من إعفاءات ندرجها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (III-32): أهم الإعفاءات المقدمة لقطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية بالجزائر

شكل الإعفاء	مجال الإعفاء
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعفاء المداخل الناتجة عن عمليات إيجار السكنات الجماعية التي تتجاوز مساحتها 80 م²، والإيجار المدني للأماكن العقارية ذات الاستعمال السكني لصالح الطلبة؛ ▪ إعفاء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الملكيات المبنية وغير المبنية المحققة من قبل الخواص؛ ▪ إعفاء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية التي دامت حيازتها لأكثر من 10 سنوات. 	IRG
<ul style="list-style-type: none"> ▪ التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الشركات لعدة مرات، ليصبح معدل هذه الضريبة بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية 19% بدلا من 25%، قبل أن يرفع إلى 23% مع صدور قانون المالية لسنة 2015. 	IBS
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لمعاملات بيع البنايات أو أجزاء البنايات ذات الاستعمال السكني أساساً المنجزة في إطار الترقية العقارية، مع اقتصار استفادة الشخص الواحد على مرة واحدة ما عدا في حالة استعمال حاصل البيع في إطار شراء بناية أو جزء بناية ذات استعمال سكني، وتكون هي الأخرى أنجزت في إطار الترقية العقارية؛ ▪ الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لعمليات بيع الأراضي الناتجة عن عملية التجزئة العقارية، المهياة والصالحة و لبناء مساكن خصيصاً؛ ▪ الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لعمليات بيع البنايات ذات الاستعمال الرئيسي للسكن التي تنازلت عنها الدولة والهيئات العمومية للسكن حسب إجراء البيع بالإيجار والسكن الاجتماعي والتساهمي والسكن الريفي؛ ▪ الإعفاء من حقوق نقل الملكية فيما يخص عقود نقل الملكية عن طريق التنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني من قبل البنوك والمؤسسات المالية المقتناة من طرفها كضمان لعمليات تمويل اقتناء السكنات لفائدة الخواص. 	DE

المصدر: إعداد الطالبة بناء على:

- المادة 41، الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 44، الصادرة في 26 جويلية 2009، ص 11.
- المادة 03، القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية 2017، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016، ص 05.
- المادة 258-5-6-7، قانون التسجيل، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

خامساً: قطاع الصناعة خارج المحروقات

يستفيد القطاع الصناعي من الحوافز التالية:

- تخفيض قدره 20% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الجنوب المستفيدة من الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، ويكون ذلك لمدة 5 سنوات؛
- تخفيض قدره 15% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الهضاب العليا المستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، ويكون ذلك لمدة 5 سنوات؛¹
- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة لبعض فروع الصناعة* من إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس سنوات؛ كما تستفيد أيضاً من تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبق على القروض البنكية؛
- إعفاء الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصناعية في مجال البحث والتطوير عند إنشائها مصلحة البحث والتطوير، فيما يتعلق بتجهيزات البحث والتطوير المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة من الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعدله ومن كل إخضاع ضريبي، والاستفادة من الشراء بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.²

سادساً: قطاع الحرف التقليدية

- إعفاء التجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمارات المخصصة للأنشطة الخاضعة للرسم على القيمة المضافة.³
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للحرفيين التقليديين الممارسين لنشاط حرفي فني.⁴

¹ - زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 366.

* تتمثل فروع الصناعة المستفيدة من هذا الإعفاء في: صناعة الحديد والتعدين؛ الدائن الهيدروليكية؛ الكهربائية والكهرومنزلية؛ الكيمياء الصناعية؛ الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية؛ الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية؛ صناعة الطائرات؛ بناء السفن وإصلاحها؛ التكنولوجيا المتقدمة؛ صناعة الأغذية؛ النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة؛ الخشب وصناعة الأثاث.

² - المادتين 75، 76، القانون رقم 14-10، المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص ص: 27، 28.

³ - المادة 23، قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.

⁴ - المادة 13، قانون الضرائب والرسم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

سابعاً: ورشات الملاحة البحرية والجوية

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على عمليات استيراد السفن الموجهة لفائدة شركات الملاحة البحرية الوطنية.
- تطبيق المعدل المخفض الخاص بضريبة القيمة المضافة على العمليات المنجزة من طرف ورشات الملاحة البحرية والجوية.¹

نستنتج مما سبق أن السياسة الضريبية المنتهجة في الجزائر يسودها نوع من التعميم والتشابه من ناحية الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للقطاعات، وهو ما من شأنه إضعاف أدائها ودورها في تحقيق هدف تنويع الاقتصاد.

¹ - المادتين 29، 30، قانون رقم 10-13 المؤرخ في ديسمبر 2010، والمتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 80، الصادرة في 30 ديسمبر 2010، ص 09.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

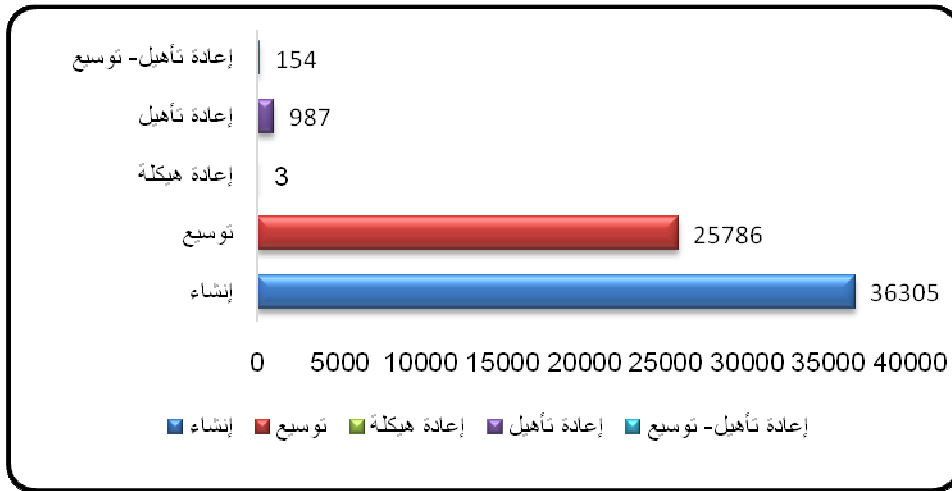
المطلب الثاني: تقييم انعكاس السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر
تحاول الدراسة في هذا المطلب تقييم مدى انعكاس السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال الوقوف على تطور مستويات الاستثمار خارج المحروقات، وكذا تحليل بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول: تقييم انعكاس السياسة الضريبية على مستويات الاستثمار خارج المحروقات بالجزائر
بعد طرحنا لمختلف الامتيازات التي تحظى بها الاستثمارات في الجزائر، نقوم بتحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة (2002-2017)، لمعرفة مدى انعكاس السياسة الضريبية على مستويات الاستثمار خارج المحروقات في الجزائر.
أولاً: تطور المشاريع حسب نوع الاستثمار

يوضح الشكل التالي تصنيف المشاريع المنجزة خلال الفترة (2002-2017) حسب نوع الاستثمار

الشكل رقم (III-18): تصنيف المشاريع المنجزة بالجزائر حسب نوع الاستثمار للفترة

(2002-2017)



المصدر: إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يتضح من الشكل رقم (III-18) أن المشاريع المنشأة أخذت النصيب الأكبر من بين مجموع المشاريع للفترة (2002-2017)، حيث بلغ عددها 36305 مشروع أي ما يمثل حوالي 57% من مجموع المشاريع، تلتها بعد ذلك مشاريع التوسع بـ 25876 مشروع، ثم تأتي مشاريع إعادة التأهيل التي بلغ عددها 987 مشروع، بينما كان عدد مشاريع إعادة الهيكلة 3 مشاريع فقط، ويمكن تفسير ذلك في تفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة والتوسعية أكثر من الأنواع الأخرى.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

ثانياً: تطور المشاريع حسب الحالة القانونية للاستثمار

يمثل الجدول الآتي تصنيف المشاريع المنجزة خلال الفترة (2002-2017) حسب نوع الحالة القانونية.

الجدول رقم (III-33): تصنيف المشاريع المنجزة بالجزائر حسب الحالة القانونية للفترة (2017-2002)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%
الخاص	61926	98,8	8750379	88,2
العمومي	1197	1,1	4518781	10,7
المختلط	112	0,1	1211505	1
المجموع	63235	100	14300664	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

نلاحظ من الجدول رقم (III-33) هيمنة المشاريع الاستثمارية الخاصة، بحيث بلغ عددها 61926 مشروع استثماري بقيمة تقدر بـ 8750379 مليون دينار جزائري، وهي تمثل 88,2% من مجموع قيمة المشاريع المنجزة خلال هذه الفترة (2002-2017)، بينما بلغت المشاريع العمومية 1197 مشروع استثماري بقيمة تقدر بـ 4518781 مليون دينار جزائري، ويعود سبب ذلك إلى كون المؤسسات الخاصة، تعتبر المستهدفة بالدرجة الأولى من إجراءات التحفيز الجبائي.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

ثالثاً: تطور المشاريع حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

لمعرف توزيع المشاريع الاستثمارية حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (III-34): توزيع المشاريع الاستثمارية بالجزائر حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية للفترة (2017-2002)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%
الزراعة	1342	2,12	260750	1,82
البناء	11031	17,44	1331679	9,31
الصناعة	12698	20,08	8373763	58,56
الصحة	1093	1,73	221383	1,55
النقل	29267	46,28	1164966	8,15
السياحة	1266	2	1228830	8,59
الخدمات	6531	10,33	1272057	8,90
التجارة	2	0.0	10914	0.08
الاتصالات	5	0.01	436322	3,05
المجموع	63235	100	14300664	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

يتبين من الجدول رقم (III-34) أعلاه أن أغلب المشاريع الاستثمارية للفترة (2017-2002)، كانت في قطاع الصناعة وقطاعي البناء والنقل، بحيث يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى بمبلغ يقدر بـ 8373763 مليون دينار جزائري، ما يعادل 12698 مشروع استثماري، ثم يأتي قطاع البناء في المرتبة الثانية بمبلغ يقدر بـ 1331679، ما يعادل 11031 مشروع، في حين جاء قطاع النقل في المرتبة الثالثة بمبلغ يقدر بـ 1164966 مليون دينار جزائري، ما يعادل 29267 مشروع، بينما كانت بقية القطاعات على الترتيب التالي الخدمات، الزراعة، السياحة، الصحة، ثم التجارة والاتصالات.

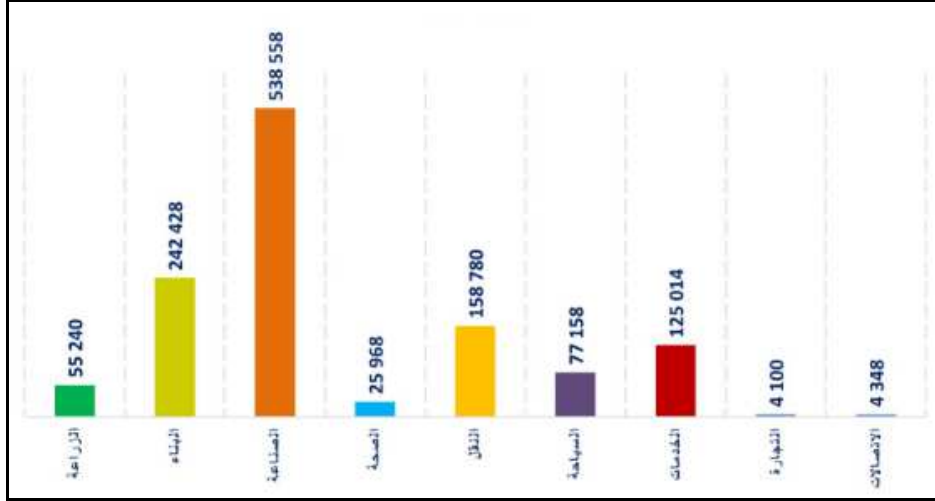
بالتالي نستنتج ضعف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها كبداية للمحروقات (الزراعة، السياحة)، بالرغم من التخفيضات والإعفاءات الممنوحة لهاته القطاعات، ويعود ذلك لوجود مشاكل وعوائق أخرى تتمثل في مشاكل العقار والمشاكل المرتبطة بالتمويل والتحويلات البنكية وإجراءات الجمركة والتدابير الخاصة بالإجراءات الإدارية والبيروقراطية، كلها أسباب تقف أمام ترقية الاستثمار في الجزائر.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

رابعاً: تطور عدد مناصب الشغل

سمحت المشاريع الاستثمارية التي أنجزت خلال الفترة (2002-2017)، بتوفير مناصب للعمل تتوزع على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (III-19): مناصب الشغل المحدثة بموجب المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر للفترة (2002-2017)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

يظهر جلياً من الشكل رقم (III-19) أن العمالة في الجزائر لا تتوزع بالتساوي بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، بحيث نجد المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الصناعي توفر عدد كبير من مناصب العمل قدر بـ 538558 منصب عمل، تليها المشاريع الاستثمارية الخاصة بقطاع البناء بإحداثها لـ 242428 منصب، ثم تأتي المشاريع الاستثمارية الخاصة بقطاع النقل، في حين توفر المشاريع الاستثمارية ذات الطابع السياحي والزراعي عدد قليل من مناصب العمل يقدر بـ 77158 منصب، و55240 منصب على التوالي خلال الفترة (2002-2017)، وهو ما يدل على ضعف التنوع الاقتصادي المقاس بتوزيع العمالة في الجزائر.

لقد أظهرت المؤشرات السابقة أن مستويات الاستثمار خارج المحروقات ضعيفة في الجزائر، مما يدل على عدم جدوى السياسة الضريبية في تطوير الاستثمار خارج المحروقات، وهذا على الرغم من أن الجزائر تحملت إنفاق ضريبي كان في حوالي أكثر من 979 مليار دينار جزائري خلال الفترة (2001-2014)، مثلما يوضح الجدول الآتي:

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

الجدول رقم (III-35): تطور تكلفة الإعفاءات الممنوحة للاستثمار في الجزائر للفترة (2001-2014)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الرسم العقاري	حقوق التسجيل	الرسم على النشاط المهني	الضريبة على أرباح الشركات	الرسم على القيمة المضافة	المجموع
2001	29	17	-	7237	29283	42815
2002	11	5	-	4090	22004	33570
2003	8	3	-	5923	39606	67760
2004	11	4	-	3424	34838	43031
2005	9	8	-	12158	32523	49524
2006	6	1	-	5117	36060	44130
2007	8	1	-	1880	33255	39565
2008	2	12	-	6705	72992	83689
2009	35	1	-	843	65319	67356
2010	2	1	1345	13381	78942	93671
2011	2	0	4156	3622	79649	87429
2012	3	6	2865	1872	131338	136084
2013	2	11	3363	3432	85521	92331
2014	1	5	3666	7524	87636	98832

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- شريف إسماعيل، لجناف عبد الرزاق، تحليل وتقييم سياسة الإصلاحات الجبائية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة البليدة 02، المجلد 04، العدد 01، جوان 2015، ص 138 (بتصرف).

- مليكاوي مولود، متطلبات إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس - المدية، العدد 07، 2017، ص 28.

إن ضعف مستويات الاستثمار في الجزائر يعود في نظرنا إلى تدهور بيئة الأعمال، فحسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156¹، وهو ما يتطلب إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصاً للشركات المبتدئة؛ وبالمثل ينبغي على

¹ - حسب إحصائيات أطلس بيانات العالم <http://ar.knoema.com/atlas>

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر

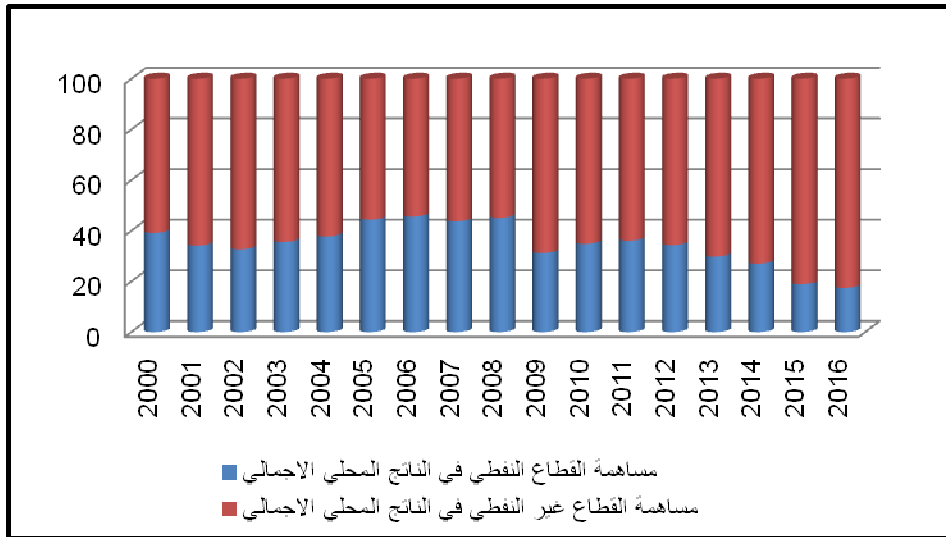
تركز الدراسة في هذا المطلب على بعض المؤشرات، وهي: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي؛ هيكل صادرات الجزائر وتنوعه؛ هيكل واردات الجزائر وتنوعه؛ مساهمة القطاعين العمومي والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي إيرادات الجزائر.

أولاً: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ندرج الجدول التالي الذي يوضح تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الشكل رقم (III-20): تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

للجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: إعداد الطالبة بناءً على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر أعداد مختلفة.

يتبين من الشكل رقم (III-20) أن هناك تراجع تدريجي في الإسهام المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2006 حوالي 54%، وهي أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع خلال الفترة (2000-2016)، لتصبح هاته النسبة في حدود 17% سنة 2016، ويعود هذا

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

التراجع أساساً إلى انهيار أسعار النفط، دون إغفال ما قد تولد من أثر على الناتج الإجمالي نتيجة توجه الاقتصاد الجزائري نحو سياسة التنوع الاقتصادي.

كما يُمكن توضيح تغير إسهام أهم القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2017)، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (III-36): معدل التغير في إسهام القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2000-2017)

التغير	السنوات		القطاعات
	2017	2000	
%16.89	%26.98	%10.09	الزراعة
% -06.20	%02.27	%08.47	الصناعة خارج المحروقات
% -05.12	%41.99	%47.11	المحروقات
% -0.28	%0.97	%01.25	الأشغال العمومية البترولية
% -08.20	%0.31	%08.51	البناء والأشغال العمومية
% -06.63	%01.41	%08.04	النقل والاتصالات
% -11.45	%1.26	%12.71	التجارة
%20.98	%24.78	%03.80	الخدمات

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات:

-ONS, Comptes Economiques, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, (<http://www.ons.dz/> ; Date de vue : 19/05/2018)

إن قراءة الجدول رقم (III-36) أعلاه تُمكن من تسجيل الملاحظات التالية:

▪ زيادة إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 10.09% سنة 2000، إلى 26.98% سنة 2017، بنسبة تغير قدرت بـ 16.89%، وهو تحسن إيجابي، ونفس الشيء حدث فيما يخص نسبة إسهام قطاع الخدمات الذي سجل تغير قدره 20.98%؛

▪ انخفاض إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2000، إلى سنة 2017، أي بنسبة تغير تقدر بـ 05.12%.

للتفصيل أكثر اعتمدت الدراسة قياس تنوع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حسب مؤشر هرفندال هرشمان للفترة (2000-2017)، وأظهرت النتائج أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0,17 كأدنى قيمة و 0,60 كأعلى قيمة (أنظر الملحق رقم 12)، وإن كانت هذه القيم تدل على وجود تنوع مقبول نوعاً ما،

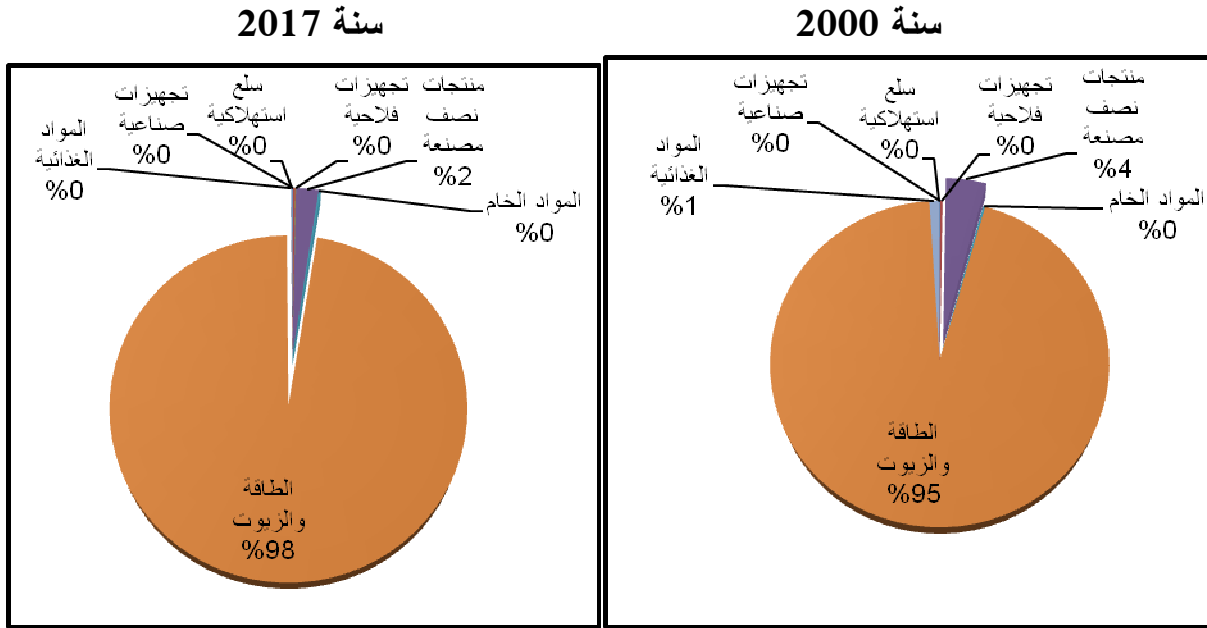
الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

إلا أن ذلك لا يدل على تحسن مستوى التنوع، ذلك أن سبب تسجيل هذه القيم كان نتيجة لتراجع العوائد النفطية تزامناً مع انخفاض أسعار النفط.

ثانياً: هيكل صادرات الجزائر وتنوعه

تتوزع بنية صادرات الجزائر على سبع مجموعات رئيسة وهي: المواد الغذائية، منتجات الطاقة والزيوت، المواد الخام، منتجات نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، وسلع استهلاكية، تُدرج فيما يلي شكل يوضح تغير التوزيع النسبي لصادرات الجزائر بين سنتي 2000 و2017.

الشكل رقم (III-21): تغير التوزيع النسبي لصادرات الجزائر بين سنتي 2000 و2017



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المديرية للجمارك:

- Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période: 1963-2010 (<http://www.douane.gov.dz/> ; Date de vue : 19/05/2018)

يظهر جلياً من الشكل رقم (III-21) أن صادرات الجزائر تركز في منتجات الطاقة والزيوت والتي تتضمن الصادرات النفطية، حيث بلغت نسبة صادراتها 98% من إجمالي الصادرات سنة 2000، بينما بلغت سنة 2017، 95% لتبقى محافظة على النسبة الأكبر من إجمالي صادرات الجزائر.

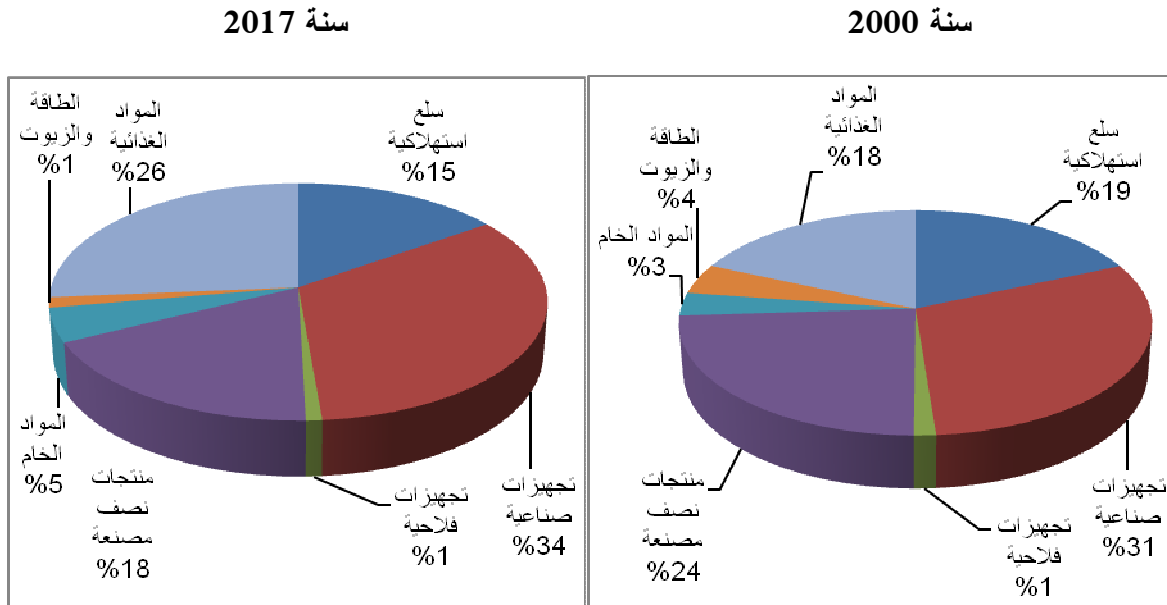
بالإضافة إلى ذلك فقد تبين عند قياس تنوع صادرات الجزائر وفق مؤشر هرفندال هرشمان، أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0,90 و0,96 خلال الفترة 2000-2017 (أنظر الملحق رقم 12)، وتدل هذه القيمة على أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصادات الأكثر تركيزاً والأقل تنوعاً.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

ثالثاً: هيكل واردات الجزائر وتنوعه

إن دراسة تنوع الواردات تُمكن من معرفة المنتجات التي يتمتع فيها الاقتصاد الجزائري بميزة تنافسية في إطار المفاضلة بين تكاليف الإنتاج وأسعار تلك المنتجات في حالة استيرادها، وتتوزع بنية واردات الجزائر على سبع مجموعات رئيسة وهي: المواد الغذائية، منتجات الطاقة والزيوت، المواد الخام، منتجات نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، و سلع استهلاكية، نُدرج فيما يلي شكل يوضح تغير التوزيع النسبي لصادرات الجزائر بين سنتي 2000 و 2017.

الشكل رقم (III-22): تغير التوزيع النسبي لواردات الجزائر بين سنتي 2000 و 2017



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المديرية للجمارك:

- Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période: 1963–2010 (<http://www.douane.gov.dz/> ; Date de vue : 19/05/2018)

نلاحظ من الشكل رقم (III-22) أعلاه تنوع بنية الواردات و حدوث تغيرات في توزيعها، إذ انخفضت نسبة واردات المواد الخام من 05% إلى 3%، والمواد الغذائية من 26% إلى 18%، وأيضاً تناقصت التجهيزات الصناعية من 34% إلى 31%، في حين ارتفعت نسبة واردات السلع الاستهلاكية من 15% إلى 19%، والمنتجات نصف المصنعة من 18% إلى 24%، كذلك ارتفعت نسبة واردات الطاقة والزيوت من 1% إلى 4%.

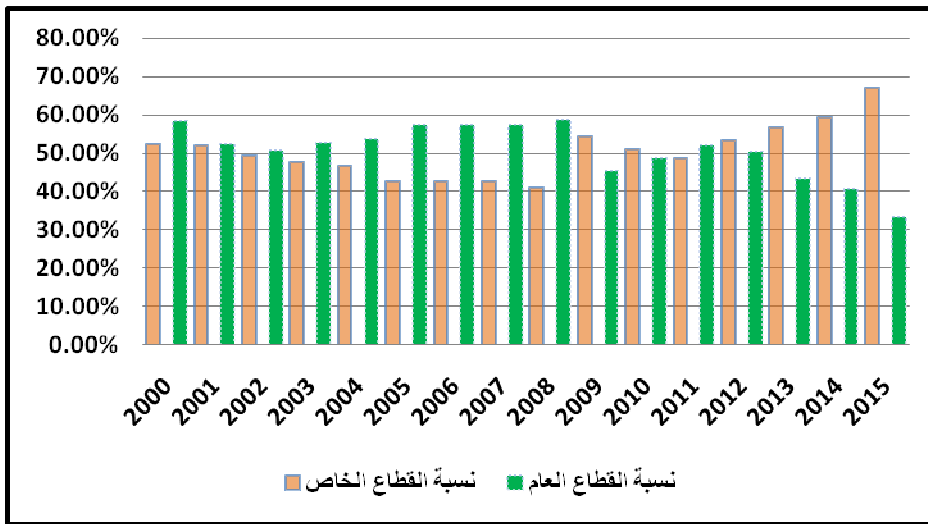
لقد تم الاعتماد أيضاً على مؤشر هرفندال هرشمان لمعرفة مدى تطور تنوع واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.11 و 0.22 (أنظر الملحق رقم 12)، وتدل هذه القيمة على وجود تنوع مقبول، غير أن التحليل السابق لبنية الواردات أظهر أن

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

واردات الجزائر بقيت مرتكزة في سبع مجموعات أساسية - سبق ذكرها- مع أنها عرفت حدوث تغيرات نسبية طفيفة لكنها لا تُمثل أثر بالغ، مما يوحي بعدم وجود تغيرات واضحة في تنوع واردات الجزائر.

رابعاً: مساهمة القطاعين العمومي والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن، تمكن من معرفة مدى التنوع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنوع اقتصادي والعكس، وفيما يلي عرض لتطور نسبة مساهمة القطاعين العمومي والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر .

الشكل رقم (III-23): تطور نسبة مساهمة القطاعين العمومي والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2015)



المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى الديوان الوطني للإحصائيات

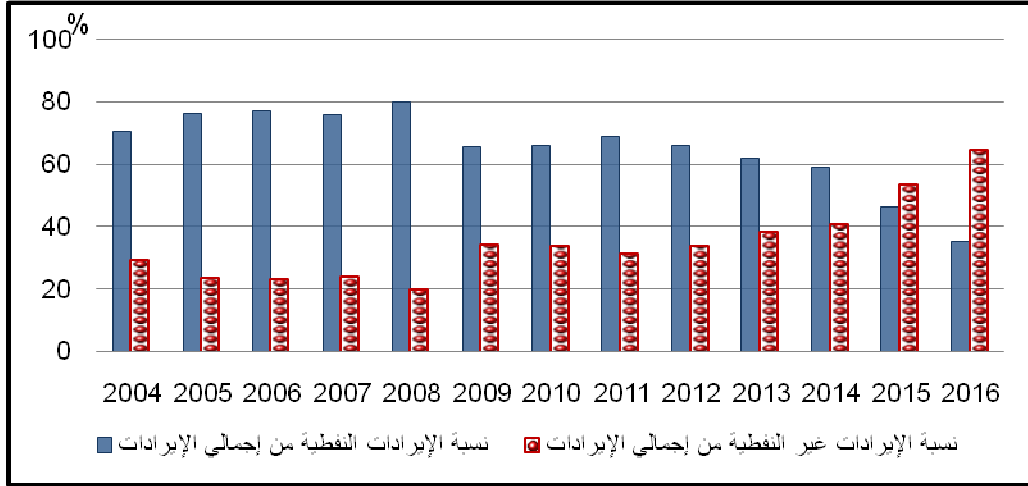
<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

يبين الشكل رقم (III-23) تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العمومي والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، حيث نلاحظ تفوق القطاع العمومي على القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف، فلم تتعدى نسبة مساهمة القطاع الخاص 55% خلال هذه الفترة، عدا السنوات 2009، 2010، 2012، 2013، 2014، 2015، التي تفوق فيها القطاع الخاص عن القطاع العمومي، إلا أن هذا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العمومي، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000-2011) تميزت بعدم وجود تنوع اقتصادي، أما الفترة (2012-2015)، فقد لا تعكس التنوع الاقتصادي بقدر ما يعود ذلك إلى انخفاض عائدات المحروقات.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

خامساً: مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات: يمكن إبراز مدى مساهمة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي إيرادات الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (III-25): تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات في الجزائر للفترة (2016-2004)



المصدر: إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008؛ 2013؛ 2016).

يتضح من الشكل رقم (III-25) أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20% إلى 40% خلال الفترة 2004-2014، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات تراوحت من 60% إلى 80% خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، إلا أنه يلاحظ خلال الفترة 2015-2016، ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية، وانخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، وقد يعود الأمر إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة تدهور أسعارها.

المطلب الثالث: قياس أثر الضرائب على التنوع الاقتصادي في الجزائر

إن دراسة اتجاهات السياسة الضريبية لتنوع الاقتصاد الجزائري والنتائج التي توصلت إليها الدراسة تدفع إلى القيام بقياس أثر السياسة الضريبية على تنوع الاقتصاد الجزائري، مع الأخذ في ذلك الضرائب المتمثلة في كل من الضريبة على الدخل الإجمالي؛ الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة تعبيراً عن السياسة الضريبية؛ في حين يتم التعبير عن التنوع الاقتصادي بالنواتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

تحاول الدراسة في هذا المطلب قياس هذا الأثر خلال الفترة 1993-2016، بالاعتماد في ذلك

على طريقة المربعات الصغرى OLS، وبرنامج Eviews.9.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

الفرع الأول: توصيف النموذج وتقديره

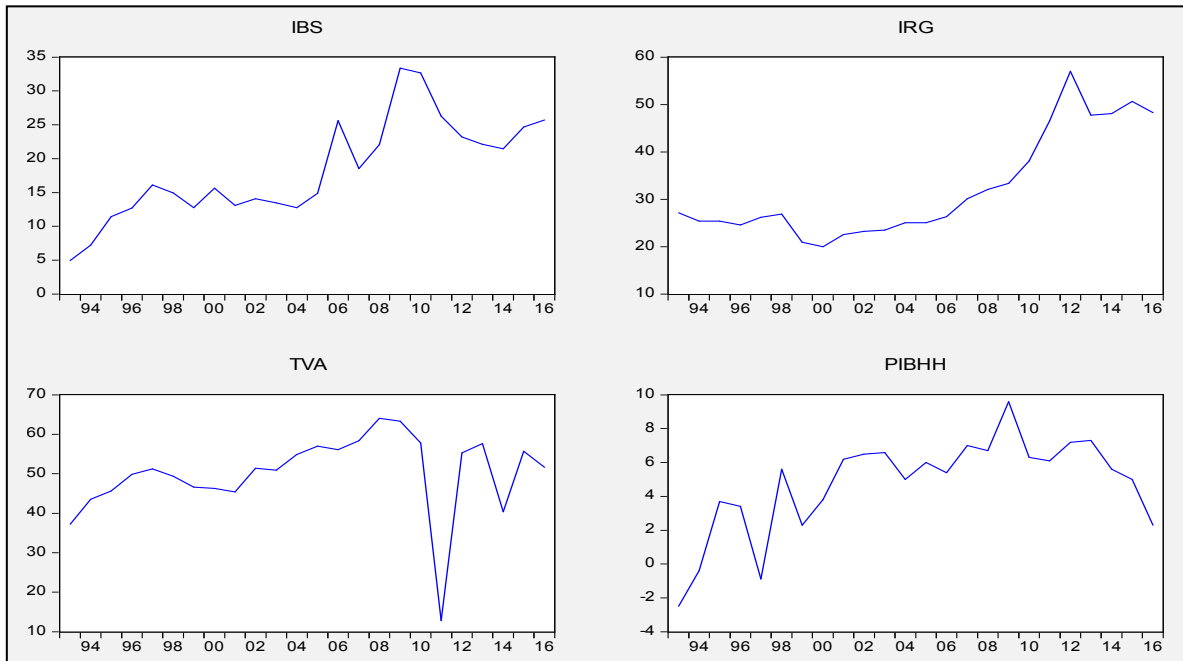
أولاً: تقديم المتغيرات

لدراسة أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، تم استخدام سلاسل زمنية تتكون من بيانات سنوية للفترة (1993-2016)*، بحيث تضم المتغيرات ما يلي:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (PIBHH) مقاساً بمعدل النمو السنوي للفترة (1993-2016)؛
- **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المتعلقة بالضرائب، والتي تتمثل أساساً في:
 - (IRG) نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛
 - (IBS) نسبة الضريبة على أرباح الشركات من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛
 - (TVA) نسبة الرسم على القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

لقد تم الحصول على البيانات المستخدمة من مصدرها المتمثل في وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب- الجزائر، وفيما يلي منحنى تطور سلاسل المتغيرات خلال فترة الدراسة (1993-2016).

الشكل رقم (III-25): منحنيات تطور كل من IRG، IBS، TVA و PIBHH خلال الفترة (1993 - 2016)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

* أنظر الملحق رقم 13 الذي يوضح البيانات المستخدمة في عملية القياس.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

ثانياً: توصيف النموذج

تستعين الدراسة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي لإعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن المتغيرات السابقة، ومن بين المقاييس نكتفي بالوسط الحسابي لوصف النزعة المركزية؛ الانحراف المعياري لوصف التشتت؛ القيمة الدنيا والقيمة العظمى، وهذا لكل متغيرة بالإضافة إلى عدد المشاهدات، ويتم تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-37): ملخص وصفي لمتغيرات النموذج

TVA	IBS	IRG	GDPHH	
50,110	18,328	32,258	4,741	المتوسط الحسابي
64,060	33,390	56,990	9,6	أعلى قيمة
12,820	4,980	19,950	-2,5	أدنى قيمة
10,404	7,380	11,142	2,859	الانحراف المعياري
24	24	24	24	عدد المشاهدات

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews. (أنظر الملحق رقم 14)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (III-37) أعلاه، أن حجم العينة (عدد المشاهدات) يبلغ 24 مشاهدة وهي فترة كافية للدراسات القياسية، كما نلاحظ أيضاً ما يلي:

- سجل GDPHH أدنى قيمة له (-2,5) سنة 1993، بينما كانت أعلى قيمة له (9,6) سنة 2009، وتشنت قيم سلسلة هذا المتغير عن متوسطها الحسابي الذي بلغ 4,741، بانحراف معياري قدره 2,859؛
- سجلت IRG أدنى قيمة لها (19,950) سنة 2000، بينما كانت أعلى قيمة لها (56,990) سنة 2012، وتشنت قيم سلسلة هذا المتغير عن متوسطها الحسابي الذي بلغ 32,258، بانحراف معياري قدره 11,142؛
- سجلت IBS أدنى قيمة لها (4,980) سنة 1993، بينما كانت أعلى قيمة لها (33,390) سنة 2009، وتشنت قيم سلسلة هذا المتغير عن متوسطها الحسابي الذي بلغ 18,328، بانحراف معياري قدره 7,380؛
- سجل TVA أدنى قيمة له (12,820) سنة 2011، بينما كانت أعلى قيمة له (64,060) سنة 2008، وتشنت قيم سلسلة هذا المتغير عن متوسطه الحسابي الذي بلغ 50,110، بانحراف معياري قدره 10,404؛
- بمقارنة الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة، نلاحظ أن IRG تميز بانحراف أكبر مقارنة بباقي المتغيرات.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

ثالثاً: صياغة النموذج وتقدير معالمه

بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يمكن التعبير على الدالة

بالصيغة التالية:

$$PIBHH = f(IRG, IBS, TVA)$$

بصيغة أخرى:

$$PIBHH = C + \beta_1 IRG + \beta_2 IBS + \beta_3 TVA + u_t$$

بحيث:

PIBHH: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛

C: الثابت؛

IRG: الضريبة على الدخل الإجمالي؛

IBS: الضريبة على أرباح الشركات؛

TVA: الرسم على القيمة المضافة؛

β : معلمة النموذج المراد تأثيرها؛

u_t : حد الخطأ العشوائي (سلسلة البواقي) وهو يتضمن المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج.

يتم تقدير معالم النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى، والتي تعد من الطرق الأكثر استعمالاً، فهي تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، كما ستعتمد الدراسة على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، وذلك باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews. 9).

يوضح الجدول الآتي نتائج تقدير النموذج:

الجدول رقم (III-38): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PIBHH Method: Least Squares Sample: 1993 2016 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.431103	2.926424	-0.489028	0.6301
IRG	-0.244385	0.595077	-0.410678	0.6857
IBS	2.368422	0.928153	2.551758	0.0190
TVA	0.522869	0.511168	1.022891	0.3186
R-squared	0.406930	Mean dependent var		4.741667
Adjusted R-squared	0.317969	S.D. dependent var		2.859753
S.E. of regression	2.361731	Akaike info criterion		4.707679
Sum squared resid	111.5555	Schwarz criterion		4.904021
Log likelihood	-52.49214	Hannan-Quinn criter.		4.759768
F-statistic	4.574276	Durbin-Watson stat		1.460472
Prob(F-statistic)	0.013504			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

تكتب معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$PIBHH = C(1) + C(2)*IRG + C(3)*IBS + C(4)*TVA$$

$$PIBHH = -1.43110312084 - 0.0244385099471*IRG + 0.236842159359*IBS + 0.0522868620871*TVA$$

الفرع الثاني: التفسير الإحصائي للنموذج

بعد توصيف وتقدير معالم النموذج، تقوم الدراسة في هذا الفرع بتفسير النموذج من الناحية

الإحصائية.

1- معامل التحديد R^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 0.4069$ ، تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 40% من التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي خارج المحروقات، مما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف بين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 60%، تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

2- معامل التحديد التوفيقى \bar{R}^2 : نستخدم هذا المعامل لأن معامل التحديد يزداد أحيانا بزيادة المتغيرات، وبناءً على نتيجة \bar{R}^2 لهذا النموذج والمقدرة بـ 0.3179، فإن معنوية الارتباط تشكل فقط نسبة 31%.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

3- اختبار فيشر F: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، حيث تستخدم الفرضيات التالية:

$$H_0 : c_1 = c_2 = c_3 = c_4 = 0 \quad \text{فرضية العدم}$$

$$H_1 : c_1 \neq c_2 \neq c_3 \neq c_4 \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة}$$

بالعودة لجدول فيشر عند درجتى حرية (n-k) و (k-1) ومستوى معنوية $\alpha=5\%$ نجد: $F_{tab}=3.4668$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal}=4.5742$ أي أن إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية $F_{cal}>F_{tab}$ ، كما أن $\text{prob}(F\text{-statistic})= 0.0135$ ، وهي أقل من 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المتغيرات المستقلة (الضرائب) تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وبالتالي هذا النموذج له معنوية إحصائية.

4- دراسة الارتباط الذاتي: نشير إلى نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم (III-39): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.319632	Prob. F(2,18)	0.7305
Obs*R-squared	0.823120	Prob. Chi-Square(2)	0.6626

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews. (أنظر الملحق رقم 15)

نلاحظ أن prob لإحصائية x^2 (2) أكبر من 0.05، أي أن x^2 (2) $n^* < R^2$ (القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية)، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

5- اختبار عدم ثبات التباين: نشير إلى نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الموالي.

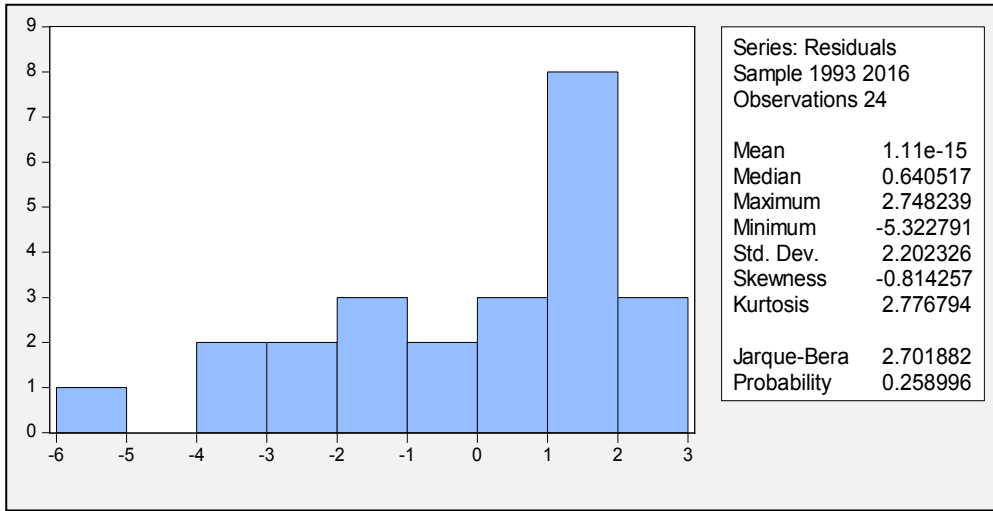
الجدول رقم (III-40): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.211366	Prob. F(3,20)	0.8873
Obs*R-squared	0.737533	Prob. Chi-Square(3)	0.8643
Scaled explained SS	0.455015	Prob. Chi-Square(3)	0.9287

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews. (أنظر الملحق رقم 16)

يتبين من الجدول رقم (III-40) أن prob لإحصائية x^2 (3) أكبر من 0.05، أي أن x^2 (3) $n^* < R^2$ (القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية)، إذن ليس هناك مشكلة عدم ثبات التباين.

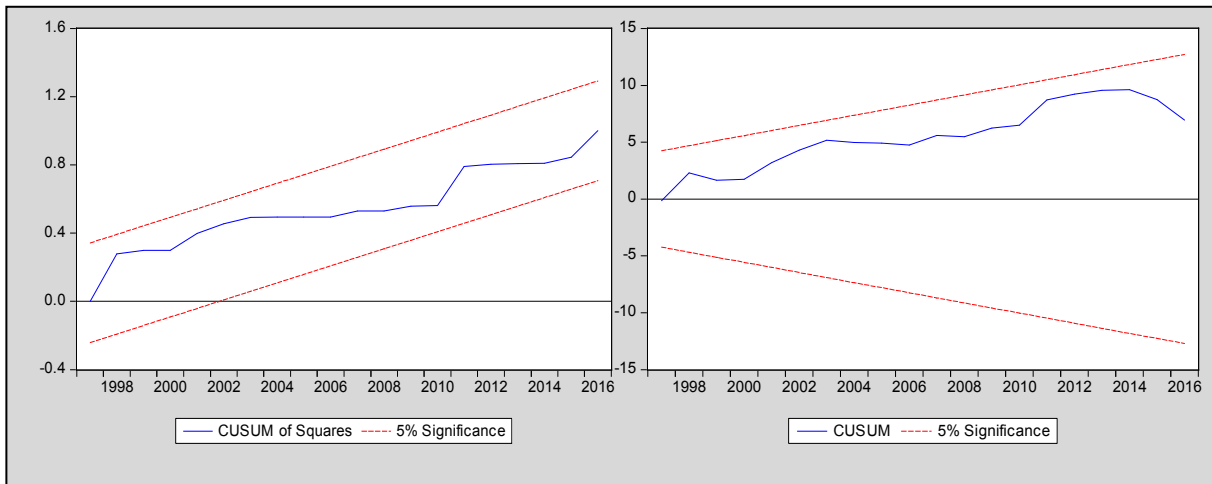
6- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي.
الشكل رقم (III-26): توزيع الأخطاء (اختبار Jarque-bera)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

نلاحظ أن قيمة جاك بيرا بلغت $jarque-bera=2.7018$ ، وهي أصغر من القيمة الإحصائية كاي تربيع الجدولية من الدرجة (2)، والتي تبلغ قيمتها 5.99، باعتبار أن إحصائية جاك بيرا تتبع توزيع كاي تربيع من الدرجة (2)، كما أن قيمة الاحتمالية كانت $prob=0.2589$ ، وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05، وبالتالي نستنتج من خلال هذه النتائج أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه يمكن قبول الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

7- اختبار استقرارية النموذج: نبين نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي.
الشكل رقم (III-27): الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ولمربعات البواقي (CUSUM of Squares)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

نلاحظ من خلال الشكل رقم (III-27) أن منحنى كل من المجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي، يقع داخل الحدود المسموح بها عبر الزمن. من خلال ما سبق يُلاحظ أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت ملائمة، وهذا يعني أن النموذج جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين الضرائب والنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

الفرع الثالث: التفسير الاقتصادي للنموذج

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، تقوم الدراسة في هذا الفرع بتفسير النموذج من الناحية الاقتصادية.

تبين عدم معنوية العلاقة بين الضريبة على الدخل الإجمالي والنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، أي أن IRG ليس لها تأثير على النتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1993-2016).

تُبين الدراسة أيضاً عدم معنوية العلاقة بين الرسم على القيمة المضافة والنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، مما يعني أن TVA ليس لها تأثير على النتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1993-2016).

بالمقابل تُظهر الدراسة وجود علاقة معنوية موجبة بين الضريبة على أرباح الشركات والنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، ويعني ذلك أن لها تأثير إيجابي على النتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1993-2016). حيث أن زيادة الضريبة على أرباح الشركات بـ 1% ينجم عنها زيادة في النتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بـ 2,36%، وبشير هذا التأثير إلى وجود علاقة طردية بين الضريبة على أرباح الشركات والنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، ذلك أن زيادة الأرباح تأتي كنتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي، والذي غالباً ما يولد زيادة وتوسع في توفير السلع والخدمات، وبالتالي زيادة في النتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

المطلب الرابع: تحديات السياسة الضريبية في الجزائر في مجال التنوع الاقتصادي

تقف مجموعة من التحديات حائلاً أمام أداء السياسة الضريبية في الجزائر، وتقلل من فعالية دورها في مجال استهداف التنوع الاقتصادي بالجزائر، وعليه سيستعرض هذا المطلب أهم هذه التحديات، ودراسة آليات تجاوزها وفقاً لما توصلت إليه الدراسة.

الفرع الأول: تحديات السياسة الضريبية في الجزائر

تتطرق الدراسة من خلال هذا الفرع إلى أهم تحديات السياسة الضريبية في الجزائر.

أولاً: تحديات تتعلق بإدارة الموارد البشرية

عرف عدد موظفي الإدارة على مستوى المديرية العامة للضرائب، تناقصاً من 23008 موظف سنة 2003، إلى 20015 موظف سنة 2011.¹ كما أنه لم تتجاوز نسبة الإطارات الجامعية في المديرية العامة للضرائب وإلى غاية 2005 نسبة 23%، على الرغم من جهود التكوين الموجهة للموظفين، حيث أشارت إحصائيات المديرية العامة للضرائب، أنه تم رسكلة 8593 موظف من مختلف الأصناف سنة 2005، من مجموع 19248 موظف.²

ثانياً: تحديات تتعلق بالثقافة الضريبية (الوعي الضريبي)

يقصد بالوعي الضريبي درجة الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسئولياتهم وأن يقبلوا مبدئياً بإمكانية إنقاص أو تخصيص جزء مساهمتهم المالية التي يجب أن يؤديها للمجتمع. ينعكس الوعي الضريبي إيجابياً على الحصيلة الضريبية بصفة مباشرة، كما يقلل التكاليف المرتبطة بالتحصيل من خلال الوفاء بمختلف الالتزامات الجبائية المنوطة بالمكلفين مع احترام الآجال المحددة قانونياً، وفي الجزائر تشير المعطيات إلى ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين، ويرجع لعدة عوامل منها العوامل الإدارية والتشريعية التي تتمثل بضعف كفاءة الإدارة الضريبية، قلة حملات التوعية الضريبية وانتشار الفساد الإداري مع عدم قدرة التشريعات الضريبية على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.³ أشارت بعض الإحصائيات إلى أن نسبة الوفاء بالالتزامات الشهرية في الجزائر - على سبيل المثال لا الحصر - لم تتعد نسبة 70% خلال الفترة (2003-2005)، وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

¹-Ministère des finances, Direction Générale des impôts, **Le cinquantenaire de l'Administration des impôts Consolider les acquis et maintenir le cap de la modernisation**, lettre de la D GI, N° :61, Alger, 2012, p 06. (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

²- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 190.

³- بومدين محمد، بن شعيب نصر الدين، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى وطني حول: البيئة المؤسساتية لسياسة الإصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، يومي 24، 25 نوفمبر 2014، ص 13، (بتصرف).

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

الجدول رقم (III-41): درجة الوفاء بالالتزامات واحترام آجال التصريحات الضريبية بالجزائر للفترة (2003 - 2005)

السنوات	2003	2004	2005
نسبة الوفاء بالالتزامات (التصريحات الشهرية)	%58	%66	%69
نسبة التصريح بعبارة لا شيء	%32	%33	%24
نسبة الوفاء بالالتزامات	%44	%43	%33

المصدر: ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 143.

من الجدول رقم (III-41) أعلاه يتضح ارتفاع نسبة الوفاء بالتصريحات الشهرية من %58 سنة 2003، إلى %69 سنة 2005، وهو ما يدل حدوث تحسن طفيف في درجة الوعي الضريبي، لكن بالمقابل نلاحظ أن نسبة الوفاء بالالتزامات شهدت انخفاصاً من %44 سنة 2003، إلى %33 سنة 2005، مما يتبين مدى ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين، وبالتالي يتوجب تكثيف الجهود المبذولة من طرف الإدارة الضريبية في هذا الإطار.

كما يُعد الفساد الإداري والمالي إحدى الإشكالات التي تواجه الجزائر في كيفية ضبط إيراداتها الضريبية، فعندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي، فإن هذا يؤدي بالبعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبي غير حقيقي، مما يحرم في نهاية المطاف القطاع المالي من إيرادات كانت متوقعة أي أن جزء لا يُستهان به من الحصيلة الضريبية لا يدخل إلى الميزانية العامة، وبالتالي تفويض مساعي الدولة الرامية إلى تحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.¹

ثالثاً: تحديات تتعلق الاقتصاد الموازي

يعرف الاقتصاد الجزائري ثنائية هيكلية حادة، ومثل هذه الثنائية هي عامل محدد لعمل النظام الضريبي، ذلك أن البنية الهيكلية للاقتصاد تعرف اختلالات كبيرة ناتجة عن التفاوت الكبير بين هذا القطاع أو ذاك، إذ تعكس هذه الثنائية حالة من التفكك وعدم الانسجام الاقتصادي، وهذا ما يجعل النظام الضريبي من جهة غير قادر على تحقيق مبدأ العدالة نتيجة اختلاف الظروف التي يعمل في ظلها كل قطاع، ومن جهة أخرى غير قادر على تعبئة الموارد المتاحة في كل القطاعات بنفس الكيفية.

فإذا كان القطاع الرسمي هو ذاك القطاع الذي يمكن للدولة مراقبته سواء عن طريق الإدارة الضريبية أو إدارة الضمان الاجتماعي أو غيرها من الوسائل باعتبار شفافية نشاطه، وإلزامه بدفع الحقوق المترتبة عليه للدولة فإن هناك قطاعاً آخر موازٍ يعمل في غموض تام يكرس مثل هذا الغموض حالة اللامرعية التي ينشط في ظلها هذا القطاع.

¹ - بومدين محمد، بن شعيب نصر الدين، المرجع السابق، ص 12.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

إن القطاع الموازي لا يعمل فقط على عدم دفع الضرائب، وإنما يجعل إجراءات التحفيز الجبائي عديمة الجدوى، حيث أن الموجه لهذا القطاع في سلوكه إنما هو حجم الربوع الممكن تحقيقها، ولهذا ليس غريباً أن نجده ينشط في المخدرات وغيرها من الأنشطة التي إن لم تعمل على خلخلة الاقتصاد الوطني، فإنها لا تعمل على تنميته.¹

في هذا الإطار حددت المديرية العامة للضرائب مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر كالاتي²:

- البيع والشراء بدون فواتير؛
- تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال؛
- التغيير القانوني والمحاسبي لمختلف القوانين الأساسية والسجلات التجارية؛

ثالثاً: تحديات تتعلق بالتجارة الإلكترونية

هناك مجموعة من العراقيل تقف دون نمو وتطور التجارة الإلكترونية في الجزائر لعل أهمها³:

- عدم اكتمال البنية الأساسية لهذه التجارة من حيث صناعة البرمجيات إنتاج أجهزة الحاسب الآلي وتوافر التشريعات؛
- عدم وضوح المعاملة الضريبية والجمركية على معاملات التجارة الإلكترونية من حيث تحديد الأسس الخاضعة للضريبة من جهة، ومن حيث تحديد الاختصاص الضريبي وكيفية تقسيم الدخل الخاضع للضريبة على دول مختلفة من جهة أخرى، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بتحصيل الضريبة وإجراءات الفحص والرقابة؛
- عدم وجود قاعدة معلومات تسمح بتبادل البيانات بين أجهزة الحكومة ومنظمات الأعمال بكل يسر وشفافية.

رابعاً: عدم استقرار التشريع الضريبي

يعاني النظام الضريبي في الجزائر بالأساس من مشكلات من شأنها أن تعوق تطبيق السياسة الضريبية ككثرة التعديلات المستمرة والمتعددة من خلال قوانين المالية العادية والتكميلية، فضلاً عن أن بعض الصياغات القانونية غير الواضحة بشكل دقيق لهذه القوانين وكثرة بنود بعضها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية وخلق نوع من التذبذب في تنفيذ واستمرارية المنظومة التشريعية الجبائية.⁴

¹ - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، مرجع سبق ذكره، ص ص: 171-174.

² - ولهي بوعلام، ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 213.

³ - ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 226.

⁴ - بومدين محمد، بن شعيب نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

خامساً: عدم قابلية العملة للتحويل

يتميز الدينار الجزائري بكونه عملة غير قابلة للتحويل الكلي، في حين أن لخزينة الدولة الكثير من النفقات الواجبة الدفع بعملة صعبة أجنبية، لكن المشكل المطروح بحدة هو تآكل الحصيلة الضريبية بالدينار الجزائري نتيجة عاملين، يتمثل الأول في انزلاق وتدهور أسعار صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي مما جعل الحصيلة تتراجع نتيجة الانزلاق، أما الثاني فهو تدهور قيمة الدولار الأمريكي حيث أن الدولار ما فتئ يعرف تدهوراً أمام العملات الأجنبية الأخرى نتيجة أداء الاقتصاد الأمريكي من جهة، ونتيجة التضخم العالمي مما يعني أن القوة الشرائية للإمكانات المالية التي توفرها الإدارة الضريبية مقومة بالدولار الأمريكي تتآكل في حد ذاتها، وبهذا تسجل الدراسة أن الإيرادات من الضريبة العادية في ظل عدم القابلية التامة لتحويل الدينار الجزائري تبقى غير كافية لتغطية النفقات المرتبطة بالخارج والتي تتجزأ الخزينة العامة لصالح الدولة.¹

الفرع الثاني: آليات تفعيل السياسة الضريبية في ظل استهداف التنوع الاقتصادي بالجزائر

ستستعرض الدراسة في هذا الفرع بعض الآليات الكفيلة بتفعيل دور السياسة الضريبية في ظل استهداف التنوع الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: إصلاح نظام الجباية العادية

من أجل تفعيل دور السياسة الضريبية في ظل استهداف التنوع الاقتصادي في الجزائر يتعين إصلاح الجباية العادية انطلاقاً من الآتي²:

- إعادة النظر في طرق تقدير الأساس الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي، كونه يختلف من فئة لأخرى حسب الطبيعة القانونية، بالإضافة إلى إعادة النظر في المستويات القصوى للشرائح مع العلم أن نظام الشرائح المعتمد سنة 2008، يساعد المكلفين الأكثر دخلاً، ويشكل عبء على المكلفين الأقل دخلاً.
- في مجال الضريبة على أرباح الشركات يجب تبسيط إجراءات التصريح السنوي أو التصريح الشهري، مع استعمال أكثر من لغة في النموذج الرسمي المعد للتصريح ، بالإضافة إلى استخدام نظم المعلومات في عملية التصريح ، التسديد والتواصل مع المكلفين.
- إعادة النظر في معدلات الرسم على القيمة المضافة بشكل يتلاءم مع استهلاك الأفراد للسلع المختلفة، وكذا درجة أهميتها.

¹ - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، مرجع سبق ذكره، ص ص: 265، 266.

² - للمزيد أنظر: ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 264-275.

ثانياً: ترشيد عملية منح الإعفاءات الضريبية

- يتعين ترشيد عملية منح الإعفاءات الضريبية، ويكون ذلك من خلال¹:
- اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تسهم في التنمية وتحقق زيادة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من فرص العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية؛
 - منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي تشكل مطارح ضريبية مستقبلية؛
 - استخدام معيار الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة الحوافز الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يجب مقارنة المنافع الناجمة عن الحوافز الضريبية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العامة مقابل منح هذه الحوافز، ومن خلال معيار الفعالية يجب التأكد من مدى تحقيق سياسة الحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع بما يعزز عمليات التنمية.

ثالثاً: تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمرافقة مستجدات الإدارة الإلكترونية

- لقد أصبح من الضروري تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة علمية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي ويشكلان اقتصاداً بديلاً للمواد النفطية، وفي هذا الإطار يتوجب تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمرافقة مستجدات التجارة الإلكترونية، ويكون ذلك من خلال الآتي²:
- إعفاء الشركات الوطنية والأجنبية التي تريد الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات، من الضريبة على أرباح الشركات لمدة زمنية مدروسة؛
 - إعفاء كل الشركات الوطنية والأجنبية التي تريد المساهمة في تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة لمدة زمنية مدروسة من الضريبة على أرباح الشركات وهذا بغرض تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات، وتأمين الشبكات والتسيير الفعال؛
 - ضرورة توضيح العوائد المالية التي يستفيد منها القطاع الخاص نتيجة اتخاذ القرار الاستثماري في مجال البحوث وبالأخص تلك المرتبطة بالضريبة من حيث الإعفاء أو التخفيض.

رابعاً: آليات أخرى

- إسناد طريقة تحديد المعدلات الضريبية إلى دراسات ميدانية تعكس الواقع لجزائري؛
- ضرورة إنشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب، توكل لها مهمة مراجعة التشريع الضريبي لتحديد مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري ثم معالجتها؛
- إصلاح شامل للإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي؛

¹ - مليكاوي ميلود، متطلبات إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² - ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 262، 263.

الفصل الثالث: واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية

- زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي، من خلال توفر إرادة سياسية قوية لمكافحة التهرب ونشر الوعي الضريبي.¹
- تعزيز تحصيل الحقوق الجمركية كأحدى خيارات مواجهة معضلة تراجع الإيرادات النفطية، ذلك أن اعتماد طرق قانونية شفافة عند تحصيل الجباية الجمركية يُمكن أن يُدر مليارات الدولارات للخزينة العمومية الجزائرية.

¹ - ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 194.

خلاصة الفصل:

حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل تحليل واقع التنوع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية، وذلك بالاعتماد على تقييم مدى انعكاس السياسة الضريبية على تنوع الاقتصاد الجزائري، وقبل التفصيل في ذلك توقفت الدراسة على أهم السياسات المرتبطة بتنوع الاقتصاد الجزائري كمدخل عام حول مختلف الجهود والإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تنوع اقتصادها وفك ارتباطه بالقطاع النفطي.

قامت الدراسة بعد ذلك بتحليل أهم إجراءات السياسة الضريبية التي تصب في إطار تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر وتتبع انعكاسها على مستويات التنوع المحققة، كما تم تدعيم ذلك بقياس أثر بعض الضرائب على التنوع الاقتصادي، في الأخير تم استعراض ما توصلت إليه الدراسة من تحديات للسياسة الضريبية في الجزائر وآليات تجاوزها بغرض إسهام السياسة المعنية في التنوع الاقتصادي بالجزائر.

بناءً على تحليل كل من نتائج مؤشرات التنوع الاقتصادي وتحليل مستويات الاستثمار خارج المحروقات، تبين أن تنوع القاعدة الاقتصادية الذي اعتبرته السياسة الاقتصادية للجزائر هدفاً استراتيجياً لم يعرف التحقيق، بحيث تستحوذ الصادرات النفطية على الوزن النسبي الأعلى من إجمالي صادرات الجزائر، كما أن الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، وعلى الرغم من أهمية كل من البرامج الاستثمارية والإعفاءات الضريبية التي وجهت لتنشيط ديناميكية القطاعات غير النفطية، إلا أنه لم يتم التخلص من التبعية للقطاع النفطي.

بينت الدراسة من خلال قياس أثر كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1993-2016، أن هاته الضرائب لم لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، عدا الضريبة على أرباح الشركات التي كان لها تأثير بسيط. وبالتالي فإن أداء السياسة الضريبية كان متواضعاً جداً في تفعيل الاستثمار خارج المحروقات، والرفع من مستويات التشغيل، ولم يكن أيضاً لنظام التحفيز المتبع القدرة على تنوع الاقتصاد الجزائري.

خاتمة البيت

أصبح التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في الاقتصادات النفطية التي تُعد الجزائر من بينها، خاصة مع التقلبات المفاجئة لأسعار النفط على المستوى العالمي، وما لذلك من آثار على أداء اقتصاد الجزائر والاقتصادات النفطية بصفة عامة.

في هذا الإطار تعرضنا بالدراسة والتحليل إلى دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، منطلقين في ذلك من إشكالية مفادها مدى إسهام السياسة الضريبية في تنويع الاقتصاد الجزائري.

تمت معالجة إشكالية الدراسة في ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة، بحيث حُصص الفصل الأول لدراسة مختلف الجوانب الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهمته بالنسبة للاقتصادات النفطية مع استعراض بعض التجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد (النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية)، استنتجنا من خلال هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، كما أن التحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تقوم على التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتضمن مصلحة الأجيال المتلاحقة بالدرجة الثانية.

حاولت الدراسة من خلال الفصل الثاني استعراض واقع السياسة الضريبية في الجزائر، بالتركيز على تتبع مسار الإصلاحات الضريبية التي عرفتها الجزائر وأهم مكونات النظام الضريبي الجزائري، بالإضافة إلى تقييم أداء السياسة الضريبية بعد الإصلاح، وقد توصلت إلى أن تبني الإصلاحات الضريبية في الجزائر كان بدافع الرفع من الحصيلة الضريبية، وإضفاء العصرية والفعالية على المنظومة الجبائية في الجزائر بصورة تدريجية، من أجل الوصول إلى استخلاف الجباية البترولية بالجباية العادية كمصدر مستديم لموارد الميزانية. فقد تبين أن النظام الضريبي في الجزائر عرف تغييرات في بنيته، بحيث أصبح يتميز بثلاث ضرائب جديدة، تمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، مما أضفى عليه نوعاً من التبسيط والشفافية، كما عرفت الإدارة الضريبية في الجزائر إصلاحاً مس التنظيم الهيكلي لها بإحداث مديريات وهيئات جديدة كمديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية، بالإضافة إلى تعميم منظومة الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال ربط مصالحها بالانترنت لتسهيل عملها وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة.

نشير إلى أن تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر بعد الإصلاح أظهر تحسناً وتزايداً في الحصيلة الضريبية، إلا أن هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لم يعرف التحقيق بعد، بالرغم من كافة الإصلاحات التي عرفتها السياسة الضريبية في الجزائر وهو ما يضيء عليها صفة الضعف.

أما الفصل الثالث فقد حُصص لمحاولة تقييم مدى انعكاس السياسة الضريبية على تنويع الاقتصاد الجزائري، وقبل التفصيل في ذلك ارتأينا الوقوف على أهم السياسات المرتبطة بتنويع الاقتصاد الجزائري

كمدخل عام حول مختلف الجهود والإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تنويع اقتصادها وفك ارتباطه بالقطاع النفطي.

استعرضت الدراسة بعد ذلك أهم إجراءات السياسة الضريبية التي تصب في إطار تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وتتبع انعكاسها على مستويات التنويع المحققة، كما تم تدعيم ذلك بقياس أثر بعض الضرائب على التنويع الاقتصادي، في الأخير تعرضت لأهم تحديات السياسة الضريبية في الجزائر وآليات تفعيل دورها للإسهام في التنويع الاقتصادي بالجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن أداء السياسة الضريبية كان متواضعاً جداً في تفعيل الاستثمار خارج المحروقات، والرفع من مستويات التشغيل، ولم يكن أيضاً لنظام التحفيز المتبع القدرة على تنويع الاقتصاد الجزائري.

I. اختبار الفرضيات:

في إطار معالجتنا لهذه الدراسة وضعنا فرضيتين أساسيتين، نحاول اختبارهما من خلال النتائج التي توصلنا إليها:

➤ نصت الفرضية الأولى على أن السياسة الضريبية المعتمدة في الجزائر أدت إلى تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، وقد أثبتت الدراسة خطأ هذه الفرضية، فرغم الإصلاح الضريبي الذي عرفته الجزائر، إلا أن الجباية البترولية تبقى تحتل موقعاً متميزاً ضمن الهيكل الضريبي الجزائري، مما يعني أن الإصلاح لم يستطع تحقيق الأهداف التي سعى إليها، ويبقى النظام الضريبي الجزائري رهين أسعار النفط. كما أن السياسة الضريبية في الجزائر وفرت جملة من الحوافز تميل إلى تشجيع الاستثمار، وأقرت عدة إعفاءات وتخفيضات ضريبية لصالح القطاعات الاقتصادية عدا القطاع النفطي، لكن الواقع الاقتصادي للجزائر بين ضعف الاستثمار والنمو خارج المحروقات، وهو ما يؤكد أن السياسة الضريبية في الجزائر لم تسهم بما ينبغي وفق الاستراتيجية المسطرة على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي.

➤ نصت الفرضية الثانية على أنه للضرائب في الجزائر أثر إيجابي على تنويع الاقتصاد، وقد أثبتت الدراسة خطأ هذه الفرضية، بحيث تم قياس أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، والمتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، في الجزائر للفترة 1993-2016، وتوصلت الدراسة إلى أن هاته الضرائب لا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

II. نتائج الدراسة:

بعد معالجة مختلف جوانب الموضوع توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ أظهر تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر تحسن وتزايد في الحصيلة الضريبية، إلا أن هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لم يعرف التحقيق بعد، بالرغم من كافة الإصلاحات التي عرفتتها السياسة الضريبية في الجزائر مما يضيف عليها صفة الضعف.
- ❖ رغم أن الجزائر حققت فوائض مالية كبيرة بفضل الإنعاش الحاصل في القطاع النفطي خلال الفترة (2000-2014)، إلا أن تلك الفوائض لم تستغل جيداً، نتيجة انعدام استراتيجية واضحة لاستغلالها؛
- ❖ ضعف الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في أداء دورها التوجيهي للاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية، فقد بينت النتائج قلة الاستثمار في قطاعات السياحة التجارة والزراعة مقارنة بالحوافز الضريبية المخصصة لها، وبالرغم من النصوص القانونية التي صدرت ولا زالت تصدر تباعاً لترقية الاستثمار خارج المحروقات إلا أن الممارسة الواقعية قد لا تتوافق والمقصد القانوني في الكثير من الحالات مما يعيق الاستراتيجية المرسومة للخروج من اقتصاد يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع؛
- ❖ إن الاستمرار في منح الحوافز الضريبية دون التحديد الكمي لعوائدها وتكاليفها، يؤدي إلى إضعاف دور السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها، ذلك أن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية لا يعتبر دليلاً على نجاح السياسة الضريبية، فالسياسة الضريبية الناجحة ليست تلك التي تمنح مزيداً من الحوافز الجبائية، بل هي تلك التي تربط بين الحوافز الضريبية وبين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار؛
- ❖ زيادة الحصيلة الضريبية في الجزائر مرهون بإصلاح وتحديث النظام الضريبي عن طريق اتخاذ جملة التدابير والإجراءات التي من أهمها نشر الوعي والمواطنة الضريبية، ومحاربة ظاهرة التهرب والغش الضريبي، بالإضافة إلى تنظيم السوق وتقليص حجم السوق الموازي، لأن موارد جبائية كبيرة تضيع نتيجة عدم القدرة على التحكم في هذا السوق، فتطور النظام الضريبي يتطلب إدخال إصلاحات جوهرية تجعله متميزاً بالاستقرار والشفافية، إلى جانب تعزيز تحديث الإدارة الضريبية وتأهيل العنصر البشري؛
- ❖ تبين من خلال تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنوع الاقتصادي، بحيث يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات تركزاً وأقلها تنوعاً، وهو ما يتطلب العمل على وضع استراتيجية لتنوع القطاعات خارج المحروقات وتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.

III. توصيات واقتراحات

توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات والاقتراحات يمكن إجمالها في الآتي:

- ✍ إعادة بناء نظام ضريبي جزائري في إطار استراتيجية شاملة تستهدف تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- ✍ لا بد من توجه السياسات العامة للاستثمار نحو التغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بتركيز الاستثمار في المجالات التي تضمن تنويع القاعدة الإنتاجية؛
- ✍ ضرورة اتباع استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة؛
- ✍ يجب عدم إغفال التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق التنويع للاقتصاد الوطني، فإضافة إلى تحديد الدور التنموي للبنوك يجب إعادة النظر في الموازنة العامة للدولة من حيث تكيف النفقات العمومية بشكل يخدم القطاع الإنتاجي؛
- ✍ ضرورة تنويع مناطق الاستيراد كالقيام بتحويل واردات الجزائر من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها، ما من شأنه تقليص الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو، خاصة وأن حوالي نصف واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي، بالموازاة مع ذلك يجب العمل على تنشيط الإنتاج المحلي خاصة إنتاج السلع الضرورية للتمكن من مواجهة الطلب الداخلي؛
- ✍ يتوجب تنشيط سوق العمل انطلاقاً من إصلاح قوانين وسياسات التشغيل الكفيلة بتشجيع العمل في القطاعات الإنتاجية، وتوفير البيئة الملائمة لإنشاء مختلف المشاريع؛
- ✍ يجب التركيز على التكامل الإفريقي كعنصر لتنويع الصادرات، ذلك أن هذا التكامل يُمكن الجزائر من لعب دور وسيط بين إفريقيا وأوروبا، فتنويع الصادرات الجزائرية يمر عبر غزو السوق الإفريقية التي تشكل فرصة لتطوير الإمكانات الاقتصادية غير المستغلة، وتعمل على تطوير التجارة.

IV. آفاق الموضوع:

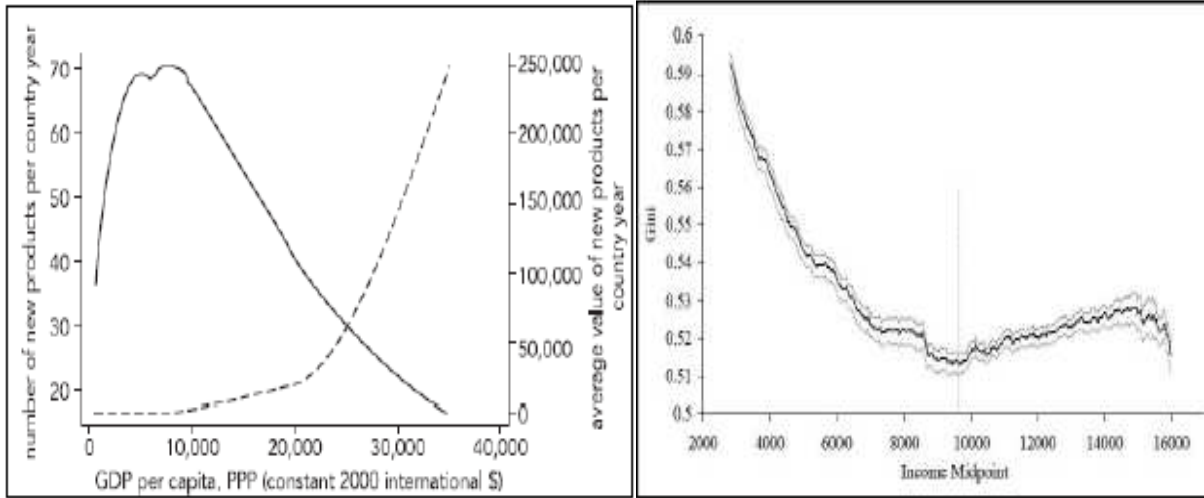
على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، وباعتبار موضوع التنويع الاقتصادي ذو أبعاد مختلفة يمكن تناوله من جوانب عديدة، نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى مستقبلية، وهي كالاتي:

- ✧ دور السياسة الضريبية في تنويع الصادرات الجزائرية.
- ✧ انعكاس السياسة النقدية على تنويع الاقتصاد الجزائري.
- ✧ المفاضلة بين أدوات السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- ✧ انعكاس استراتيجية التنويع الاقتصادي على معدلات النمو في عينة من الدول.

الغلاب

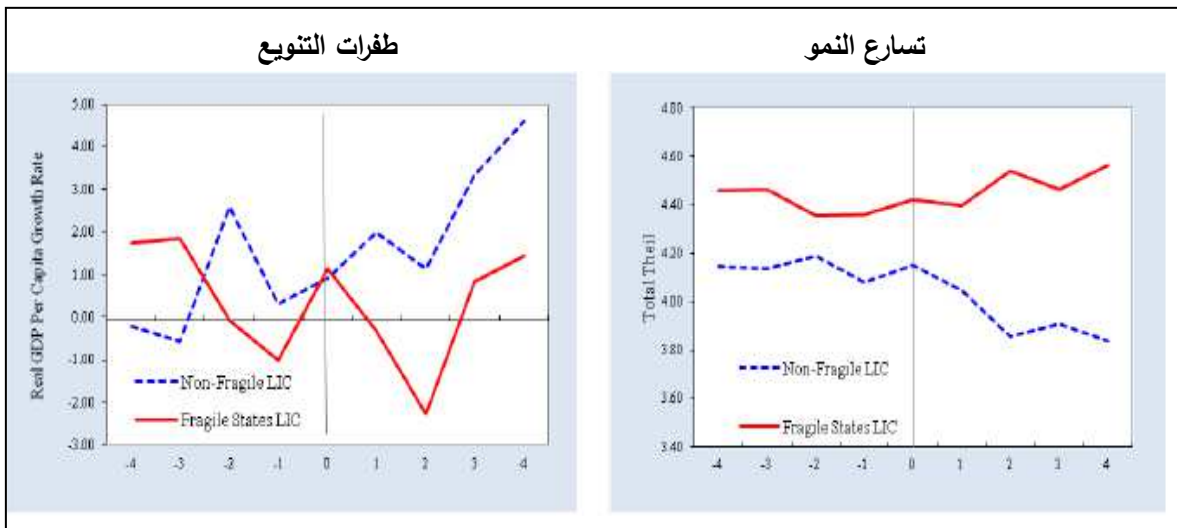
الملحق رقم 01

1- المنحنيات غير الخطية: الدخل مقابل مؤشر جيني؛ المنحنيات الجديدة



Sources: -United Nations, **The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures**, Technical paper By the secretariat, Framework Convention on Climate Change(FCCC),06 May 2016, p 09.(26/10/2017; 10:39) <https://unfccc.int/resource/docs/2016/tp/03.pdf>

2- العلاقة بين طفرات التنوع وتسارع النمو



Source: Chris Papageogiou and Nikola, **Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implication**, IMF, STAFF Discussion note, December 2012, p 18.(03/05/2017; 14:21) <https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1213.pdf>

الملحق رقم 02: عائدات الخصخصة خلال التسعينات والألفيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الألفيات		التسعينات		
% من إجمالي الناتج المحلي*	ملايين الدولارات الأمريكية	% من إجمالي الناتج المحلي*	ملايين الدولارات الأمريكية	
1,6	11558	0,9	4736,8	مصر
1,8	1909	0,3	63,8	الأردن
1,1	236	0,7	122	لبنان
2,5	7920	1	3101,1	المغرب
0,5	276	-	-	السودان
0,3	70	-	-	سوريا
1,7	3532	0,3	593,8	تونس
0,3	1541	0,1	55,1	الجزائر
0,1	720	0	18,1	إيران
1,4	1250	-	-	العراق
0,3	205	-	-	ليبيا
0,7	234	0	0,8	اليمن
2,9	800	0,2	10,3	البحرين
0,8	3092	-	92	الكويت
0,9	3396	3,8	717	قطر
2,5	748	0,1	60	عُمان
1,1	21275	-	-	السعودية
2,2	9297	0,3	190	الإمارات

المصدر: عاصم الغرسان وآخرون، المملكة العربية السعودية، قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، 30 يونيو 2016، ص 40. (* المتوسط السنوي في سنوات الخصخصة الفعالة)

الملحق رقم 03: رؤية 2030 للسعودية

رؤية 2030: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر ووطن طموح

اقتصاد مزدهر: الأهداف المرتبطة بالتنوع الاقتصادي في رؤية 2030

	2030	2015	
تحويل ارامكو من شركة لإنتاج النفط إلى صرح صناعي عالمي وطرح جزء منها للاكتتاب داخلياً وخارجياً	65	40	نسب القطاع الخاص من الناتج المحلي %
تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى صندوق سيادي وتعزيز دوره في التنوع الاقتصادي	35	20	نسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناتج %
إنشاء منصة لوجستية مميزة	20	5	نسبة تمويلها من إجمالي التمويل %
تحفيز كبريات الشركات الوطنية لتكون عابرة للحدود	216	108	إنتاج الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)
الاستثمار في التعليم والتدريب ومواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل	1000	163	الإيرادات غير النفطية (بليون ريال)
التركيز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال وتحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال	16.8	6.7	نسبة إلى الناتج المحلي %
إعادة تأهيل المدن الاقتصادية	50	16	الصادرات غير النفطية/ الناتج المحلي غير النفطي
زيادة المحتوى المحلي في السلع والخدمات المنتجة	75	40	المحتوى المحلي في قطاع النفط %
تطوير الصناعات الدفاعية محلياً	+50	2	المحتوى المحلي في الصناعات الدفاعية %
تخصيص بعض القطاعات والخدمات المؤهلة لذلك	5.7	3.8	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج %
تنمية قطاع التعدين ومساهمته في الاقتصاد الوطني	7	11.6	معدل البطالة %
تنوع مصادر الطاقة بتطوير منظومة الطاقات المتجددة	30	22	نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل %
اصلاح أسعار الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها			

شروط وفرص نجاح الرؤية في تنوع الاقتصاد Should it be different this time?

الفرص

- إرادة سياسية للتغيير ومؤسسات وهيكل جديدة لقيادته ورأي عام داعم
- قطاع صناعي ومالي متقدمان بتوجهات وتحالفات عالمية
- قطاع نفط متقدم قام عبر التاريخ بدور قاطرة للتنوع وتوطين التقنية
- قوى عاملة يافعة من الجنسين بتحصيل علمي عالي
- بنية أساسية متطورة في منظومة النقل والاتصالات

الشروط

- تغيير في الذهنية Mindset لدى العاملين في الحكومة وفي القطاع الخاص والمواطنين بأن الاقتصاد في مرحلة إعادة هيكلة تتطلب تضافر الجهود
- التدرج Sequencing في الإصلاح والتعرف على الآثار القطاعية Inter-sectoral وعلى سلوك الاستثمار والاستهلاك.
- الوضوح Clarity ومتابعة الأداء والمسائلة Accountability وتوفير مناخ من الثقة والتفاوض
- حشد القدرات للتنفيذ Implementation والتواصل مع ذوي العلاقة Stakeholders
- تعديل نظم الحوافز لصالح القطاعات المستهدفة بالتنوع: ذات المحتوى المحلي والتقني وفرص التوظيف العالية
- التغيير الهيكلي نتججه في الأمد الطويل ويؤدي إلى مكاسب لقطاعات وخسائر لأخرى لتحديدها وإيجاد آليات لتوزيع الأعباء

المصدر: ماجد المنيف، معوقات وفرص التنوع الاقتصادي في السعودية، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر، 27-29 مارس 2017.

الملحق رقم 04: تركيز وتنوع الصادرات لكل من السعودية، الإمارات، النرويج وماليزيا

2016	2014	2012	2010	2008	2004	2002	2000	1998	1996		
0,593	0,706	0,722	0,695	0,737	0,644	0,640	0,687	0,630	0,670	تركز	السعودية
0,780	0,757	0,744	0,757	0,739	0,789	0,794	0,808	0,805	0,817	تنوع	
0,227	0,323	0,350	0,348	0,492	0,400	0,405	0,515	0,485	0,595	تركز	الإمارات
0,543	0,493	0,518	0,549	0,583	0,575	0,609	0,669	0,650	0,712	تنوع	
0,315	0,377	0,406	0,420	0,430	0,441	0,424	0,474	0,294	0,410	تركز	النرويج
0,645	0,620	0,612	0,610	0,643	0,652	0,649	0,663	0,629	0,652	تنوع	
0,174	0,178	0,164	0,165	0,182	0,194	0,217	0,219	0,198	0,179	تركز	ماليزيا
0,442	0,443	0,456	0,470	0,453	0,474	0,509	0,506	0,516	0,510	تنوع	

Source: <http://unctadstat.unctad.org/FR/>

ملاحظة: كلما اقتربت قيمة التنوع من الصفر دل ذلك على تنوع الصادرات.

الملحق رقم 05: أهم مكونات النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح الضريبي

المعدل	الضريبة
الضرائب المباشرة*	
5% للحرفيين، 50% لشركات الأموال؛ جدول للأشخاص الطبيعيين.	الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية
25%	الضريبة على الأرباح غير التجارية
حسب جدول تصاعدي	الضريبة على الرواتب والأجور
4%	الضريبة الوحيدة الفلاحية
حسب جدول تصاعدي	الضريبة التكميلية على الدخل
18%	الضريبة على الإيرادات الديون والودائع والكفالات
6%	الدفع الجزافي
50% أقل من 3 سنوات؛ 40% للمدة بين 3 و 6 سنوات؛ 30% للمدة بين 6 و 9 سنوات.	الرسم على فوائض القيمة
40%	الرسم العقاري على الأملاك المبنية
2.55%	الرسم على النشاط الصناعي التجاري
6.05%	الرسم على النشاط غير التجاري
الضرائب غير المباشرة**	
	الرسم على رقم الأعمال:
تتراوح بين 7% و 77%	- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
تتراوح بين 5% و 50%	- الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

*عاشور ثاني يامنة، تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان)، 2001/ 2002، ص ص: 143-146.

**عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان)، 2015/ 2016، ص 101.

الملحق رقم 06: تعديلات معدلات الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر

سنة التعديل/المعدل	المعدل العادي	المعدل المخفض
1992	42%	5%
1994	38%	5%
1999	30%	15%
2006	25%	12.5%
2008	19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية؛ 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات، وبالنسبة أيضاً للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50% من رقم الأعمال.	/
2009	19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية، وأيضاً بالنسبة للأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال الأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية يساوي 50% من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه. 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات، وبالنسبة أيضاً للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50% من رقم الأعمال.	/
2015	23%	/
2015 (قانون المالية التكميلي)	19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛ 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات السفر؛ 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.	/

المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى:

- المادة 29، القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 65، الصادرة في 18 ديسمبر 1991، ص 2447.
- المادة 16، المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993، والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 88، الصادرة في 30 ديسمبر 1993، ص 08.
- المادة 14، القانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998، والمتضمن قانون المالية لسنة 1999، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 98، الصادرة في 31 ديسمبر 1998، ص 06.
- المادة 02، الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 47، الصادرة في 16 جويلية 2006، ص 03.
- المادة 05، الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 42، الصادرة في 27 جويلية 2008، ص 04.
- المادة 07، الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 44، الصادرة في 26 جويلية 2009، ص 05.
- المادة 12، القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص 05.
- المادة 02، الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 40، الصادرة في 23 يوليو 2015، ص 06.

الملحق رقم 07: تعديلات معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر

المعدلات	1992	1997	2001	2017
المعدل العادي	%21	%21	%17	%19
المعدل المخفض	%13	%14	%7	%9

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على:

- المادتين 73، 75، قانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991، والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 65، الصادرة في 18 ديسمبر 1991، ص ص: 2478، 2479.
- المادتين 49، 51، الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، والمتضمن قانون المالية لسنة 1997، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 85، الصادرة في 31 ديسمبر 1996، ص ص: 17-19.
- المادة 21، قانون رقم 2000-06 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، والمتضمن قانون المالية لسنة 2001، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 80، الصادرة في 24 ديسمبر 2000، ص 15.
- المادتين 26، 27، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016، ص 13.

الملحق رقم 08: المنتجات والسلع التي تخضع للرسم الداخلي على الاستهلاك في الجزائر

التعريف		بيان المنتوجات
3971 دج/هـلتر		أولاً- الجعة
المعدل النسبي (على قيمة المنتج)	الحصة الثابتة (دج/كغ)	ثانياً- المنتوجات التبغية والكبريت
		1- السجائر
10%	1.640	أ- التبغ الأسود
10%	2.250	ب- التبغ الأشقر
10%	2.600	2- السيجار
10%	682	3- تبغ التدخين (بما فيها الشيشة)
10%	781	4- تبغ للنسج والمضغ
20%		5- الكبريت والقذاحات

المعدل %	تعين المنتوجات	رقم التعريف الجمركية
30%	سلمون	م الفصل 3
30%	موز طازج	0803.90.10.00
30%	أناناس طازج	0804.30.10.00
30%	كبوي	0810.50.00.00
10%	غير منزوع منه الكافيين	0901.11
10%	منزوع منه الكافيين	0901.12.00.00
10%	غير منزوع منه الكافيين	0901.21
10%	منزوع منه الكافيين	0901.22
10%	غيرها	0901.90
30%	كفيار وأبداله	16.04
30%	مثلجات الاستهلاك بما فيها التي تحتوي الكاكاو	2105.00.10.00
30%	مثلجات الاستهلاك التي لا تحتوي الكاكاو	2105.00.20.00
30%	ألبسة مستعملة وأصناف أخرى مستعملة	63.09
30%	مصفحة	8703.23.92.31
30%	غيرها	8703.23.92.39
30%	ذات أسطوانة تفوق 2000 سم ³ ولكن تقل عن 3000 سم ³	8703.23.93.30
30%	مصفحة	1.23.94.38703
30%	غيرها	.23.94.398703
30%	مصفحة	8703.24.91.10
30%	غيرها	8703.24.91.90
30%	مصفحة	8703.24.99.10
30%	سيارات للتخييم من نوع كارفان (متحركة ذاتيا)	8703.24.99.91
30%	غيرها	8703.24.99.99
30%	مصفحة	8703.33.91.10
30%	غيرها	8703.33.91.90
30%	مصفحة	8703.33.99.10
30%	سيارات للتخييم من نوع كارفان (متحركة ذاتيا)	8703.33.99.91
30%	غيرها	8703.33.99.99
30%	دراجة رباعية الدفع مع نظام الرجوع للوراء	م87.03
30%	دراجة رباعية الدفع بدون نظام الرجوع للوراء	م87.11

30 %	دراجة مائتية (جات سكي)	89.03.99.91.00
30 %	بخوت و بواخر نزهة أخرى	م 89.03
30 %	جوز الباندر دون قشرة	0801.32.00.00
30 %	--- لوز مرّ دون قشرة	0802.12.10.00
30 %	--- لوز حلو دون قشرة	0802.12.20.00
30 %	--- غنّب كورينت	0806.20.10.00
30 %	--- سلطانين	0806.20.20.00
30 %	--- غيرها	0806.20.90.00
30 %	- الخوخ المجفف	0813.20.00.00
30 %	-- الفلفل الأسود غير مهروس و غير مسحوق	0904.11.00.00
30 %	--- حلوى (بما فيها تلك التي تحتوي على مستخلص الشجيرة)	1704.90.10.00
30 %	--- أقراص للحلق و حلوى ضد السعال	1704.90.20.00
30 %	--- كراميل	1704.90.30.00
30 %	--- حلوى لوز	1704.90.40.00
30 %	--- محضرات تدعى الشوكولاتة البيضاء	1704.90.50.00
30 %	--- مستخلص عرق سوس بكل أشكاله	1704.90.60.00
30 %	--- لوز ملين و مصنوعات سكرية مشابهة وملبسة	1704.90.70.00
30 %	--- حلوى تركية	1704.90.80.00
30 %	---- عجينة سكرية محضرة بالسكروز	1704.90.91.00
30 %	---- عجينة النوغا	1704.90.92.00
30 %	---- عجينة اللوز	1704.90.93.00
30 %	---- غيرها	1704.90.99.00
30 %	--- محضرات أساسها الخلاصات أو الروحيات أو المركبات أو أساسها القهوة (سوائل)	2101.12.10.00
30 %	--- محضرات أخرى أساسها الخلاصات أو الروحيات أو المركبات أو أساسها القهوة	2101.12.90.00
30 %	---- معدلات الصوت ومحولات (أجهزة الموديم)	8517.62.91.00
30 %	---- أجهزة فك الترميز الرقمية	8517.62.92.00
30 %	---- أجهزة إرسال متعددة رقمية وأجهزة إرسال عكسية	8517.62.93.00
30 %	---- غيرها	8517.62.99.00
30 %	---- كاشف دخان ذو بطارية	8531.10.11.00
30 %	---- كاشفات دخان أخرى	8531.10.12.00
30 %	---- أجهزة أخرى للتنبيه من الحريق	8531.10.19.00
30 %	--- أجهزة تنبيه كهربائية، للحماية من السرقة	8531.10.20.00
30 %	--- غيرها	8531.10.99.00
30 %	--- تحتوي على وحدة معالجة مركزية واحدة فقط و لوحة مفاتيح و فأرة و شاشة	8471.49.10.00
30 %	--- غيرها، مع طباعة أو كاشف ضوئي	8471.49.20.00
30 %	--- غيرها	8471.49.90.00

الملحق رقم 09: معدلات حقوق التسجيل في الجزائر

مجال التطبيق	الأساس الخاضع	المعدلات
التحويلات لكامل الملكية (بيع عقار أو منقول)	الثمن الوارد في العقد أو القيمة التجارية الحقيقية للملك	5%
التنازل عن أجزاء حق الملكية (الانتفاع وملكية الرقبة)	الثمن المعبر عنه مع إضافة جميع الأعباء أو على أساس القيمة التجارية الحقيقية	5% مع تطبيق الجدول المنصوص عليه في المادة 53-2 من قانون التسجيل
نقل الانتفاع للأموال العقارية: إيجارات محددة	الثمن الكلي للإيجار، مضاف إليه الأعباء	نسبة مطبقة لمدة محدودة: 2%
نقل الانتفاع للأموال العقارية: إيجارات لمدة غير محدودة	الرأس المال المشكل من 20 مرة قيمة الثمن والأعباء السنوية	نسبة مطبقة لمدة غير محدودة: 5%
نقل الملكية عن طريق الوفاة (المواريث)	الحصص الصافية العائدة لكي ذي حق	5% لكل حصة صافية عائدة لكل ذي حق. 3% بين الأصول والفروع والزوج الباقي على قيد الحياة. 3% بالنسبة للأصول الثابتة لمؤسسة، عندما يتعهد الرثة بمواصلة استغلال المؤسسة.
الهبات	قيمة المال الموهوب	5%
القسمة	مبلغ الأصول الصافية المقسمة (الأصول الإجمالية، الديون والأعباء)	1,5%
مبادلة الأملاك العقارية	قيمة أحد الأملاك المتبادلة	2,5%
عقود الشركة: - الحصص العادية - العقود المتضمنة تنازل عن الأسهم وحصص الشركة - الحصص بعوض	- القيمة الصافية للحصص - قيمة حصص الشركات - الثمن المعبر عنه مع إضافة جميع الأعباء أو القيمة التجارية الحقيقية للملك	- 0,5% - 2,5% - يحدد حق نقل الملكية حسب طبيعة المال

المصدر: المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2018.

(<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales/256-2014-05-29-08-48-18>)

الملحق رقم 10: حقوق الطابع في الجزائر

المعدلات	تصنيف حقوق الطابع
طابع الحجم	
- 40 دج	- ورق عادي
- 60 دج	- ورق سجل
- 20 دج	- نصف ورقة عادية
طابع المخالصات	
- 1 دج عن كل قسط من 100 دج أو جزء من القسط من 100 دج دون أن يقل المبلغ المستحق عن 5 دج أو يفوق 2500 دج.	- السندات بمختلف أنواعها موقعة أو غير موقعة التي تم إعدادها بصفة عرفية.
- طابع مخالصة موحد: 20 دج.	- الوثائق التي هي بمثابة إيصال محض.
	- الإيصالات التي تثبت إيداعاً تقديماً تم لدى مؤسسة أو شخص طبيعي.
استخراج الوثائق	
- 6000 دج	- جواز السفر
- 12.000 دج	- جواز السفر المتضمن 48 صفحة
- 25.000 دج بالنسبة للدفتر المكون من 28 صفحة و60.000 دج للدفتر المكون من 48 صفحة.	- جواز السفر البيومتري الإلكتروني حسب الإجراء السريع، في أجل 5 أيام كحد أقصى من تاريخ إيداع الطلب.
- 500 دج	- رخصة الصيد
- 500 دج	- بطاقة التعريف المهنية للممثل
- 100 دج	- بطاقة التعريف المغاربية
- 5000 دج	- رخصة حمل السلاح (شركات الحراسة ونقل الأموال والمواد الحساسة)
- 3000 دج	- بطاقة إقامة الأجانب التي تسلم لمدة سنتين
- 15.000 دج	- بطاقة إقامة الأجانب التي تسلم لمدة 10 سنوات
- 1000 دج	- نسخة مماثلة لبطاقة إقامة الأجانب لمدة سنتين
- 3000 دج	- نسخة مماثلة لبطاقة الأجانب التي تسلم لمدة 10 سنوات
- 1000 دج	- البطاقة الخاصة المسلمة للأجانب الذين يمارسون مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية أثناء تسليمها أو تجديدها.
طابع الأوراق التجارية	
- 0,5 دج عن كل 100 دج أو جزء من 100 دج	- السفتجة، سند لأمر، أوراق وسندات غير قابلة للتداول
- 4000 دج	- طابع السجل التجاري
قسمة السيارات	

- السيارات المرقمة بالجزائر	- تحدد التعريفة حسب نوع السيارة وسنة وضعها للسيير
طابع الوثائق القنصلية	
- شهادة الحياة- الحماية	- 200,00 دج
- شهادة عدم الزواج، عدم الطلاق وعدم إعادة الزواج	- 200,00 دج
- شهادة تغيير الإقامة (ش ت إ): يرفع هذا الرسم بمبلغ 400 دج عن كل 10.000 دج من القيمة المصرح بها؛ يخفض هذا الرسم بنسبة 50% للطلبة والمتربصين فقط.	- 4000,00 دج
- شهادة الاستقبال أو شهادة الإيواء	- 500,00 دج
- التصريح الأبوي	- 200,00 دج
- التصديق / عن كل وحدة	- 200,00 دج
- الإشهاد عن المطابقة على الأصل/ عن كل وحدة	- 200,00 دج
- النسخة المصادق عليها بالمطابقة/ عن كل وحدة	- 200,00 دج
- الوكالة	- 500,00 دج
- التصريح الشرفي	- 200,00 دج
- تأشيرة عقود إضفاء الجنسية الجزائرية على السفن	- 25.000,00 دج
- تأشيرة شهادة الأمن أو صلاحية السفن للملاحة	- 30.000,00 دج
- تسليم الترجمة الخاصة بالدفتر العائلي	- 2.000,00 دج
- تسليم نسخة ثانية من الدفتر العائلي	- 2.000,00 دج
- شهادة الممثل الشرعي	- 500,00 دج
- التصريح بالضياع	- 200,00 دج
- شهادة الترقيم القنصلي	- 200,00 دج
- شهادة الشطب من سجلات الترقيم	- 200,00 دج

المصدر: المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2018.

(<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales/256-2014-05-29-08-48-18>)

المحلق رقم 11: مؤشرات إحصائية للجزائر خلال الفترة (1999 - 2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (1)	3238.2	4123.5	4227.1	4522.8	5252.3	6149.1	7562	8501.6	9352.9
التغير في (1) %	12,59	21,46	02,45	06,53	13,88	14,58	18,68	11,05	09,10
الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (2)	2347.3	2507.2	2783.2	3045.7	3383.4	3829.3	4209.1	4619.1	5263.6
التغير في (2) %	06,60	06,37	09,91	08,61	09,98	11,64	09,02	08,88	12,23
الإيرادات العامة (3)	950.496	1578.161	1505.526	1603.188	1974.466	2229.899	3082.828	3639.925	3687.9
التغير في (3) %	18,49	39,77	-04,82	06,09	18,80	11,45	27,66	15,30	01,30
الجبابة العادية (4)	314.767	349.502	398.238	482.896	524.925	580.408	640.472	720.884	766.75
التغير في (4) %	-04,78	09,93	12,23	17,53	08	09,55	09,37	11,15	05,98
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي (1)	11043.7	9968	11991.6	14589	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8
التغير في (1) %	15,31	-10,79	16,87	17,80	09,99	02,63	03,37	-03,15	04,04
الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (2)	6046.1	6858.9	7811.2	9346.03	10672.3	11679.9	12570.8	14785.3	13567.9
التغير في (2) %	12,94	11,85	12,19	16,42	12,42	08,62	07,08	14,97	-08,97
الإيرادات العامة (3)	2902.448	3275.362	3074.644	3489.81	3804.03	3895.315	3927.748	4552.542	5011.581
التغير في (3) %	-27,06	11,38	-06,52	11,89	08,26	02,34	0,8	13,72	09,15
الجبابة العادية (4)	965.289	1146.612	1297.944	1527.093	1908.576	2031.019	2091.456	2354.648	2482.208
التغير في (4) %	20,56	15,81	11,65	15	19,98	06,02	02,88	11,17	05,13

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على:

- ONS, Finances Publiques, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, (<http://www.ons.dz/>; Date de vue : 19/05/2018)
- ONS, Les comptes nationaux trimestriels: 4ème trimestre 2015, (<http://www.ons.dz/>; Date de vue : 19/05/2018)
- ONS, Les comptes nationaux trimestriels: 4ème trimestre 2017, (<http://www.ons.dz/>; Date de vue : 19/05/2018)
- Ministère des finances, Direction Générale de la Prévision et des Politiques, (<http://www.mf.gov.dz/>; Date de vue : 14/06/2018)

المحلق رقم 12: مؤشرات هرفندال هرشمان لتنوع كل من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات في الجزائر للفترة (2000-2017)

السنوات	مؤشر هرفندال هرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر هرفندال هرشمان لتنوع الصادرات	مؤشر هرفندال هرشمان لتنوع الواردات
2000	0,2581	0,9557	0,1787
2001	0,2026	0,9461	0,1757
2002	0,1888	0,938	0,1913
2003	0,2195	0,9564	0,1878
2004	0,2409	0,9611	0,2052
2005	0,3169	0,9684	0,2255
2006	0,3263	0,9653	0,2177
2007	0,3027	0,9646	0,1669
2008	0,3344	0,9613	0,1819
2009	0,1716	0,9622	0,2171
2010	0,219	0,9573	0,2108
2011	0,2539	0,9552	0,1736
2012	0,4923	0,9542	0,1112
2013	0,4391	0,9506	0,1259
2014	0,606	0,9349	0,1513
2015	0,3184	0,9105	0,1584
2016	0,2278	0,9051	0,1639
2017	0,3165	0,9136	0,1465

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على الإحصائيات التالية:

- ONS, Comptes Economiques, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, (<http://www.ons.dz/> ; Date de vue : 19/05/2018)
- ONS, Les comptes nationaux trimestriels: 4ème trimestre 2015, (<http://www.ons.dz/> ; Date de vue : 19/05/2018)
- ONS, Les comptes nationaux trimestriels: 4ème trimestre 2017, (<http://www.ons.dz/> ; Date de vue : 19/05/2018)
- Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période: 1963–2010, (<http://www.douane.gov.dz/> ; Date de vue : 19/05/2018)

المحلق رقم 13: البيانات المستخدمة في قياس أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات للجزائر

الوحدة: %

pibhh	tva	ibs	irg	N
-2,5	3,72	0,498	2,715	1993
-0,4	4,358	0,721	2,538	1994
3,7	4,561	1,145	2,538	1995
3,4	4,989	1,274	2,459	1996
0,9-	5,123	1,611	2,62	1997
5,6	4,938	1,493	2,687	1998
2,3	4,666	1,276	2,097	1999
3,8	4,632	1,563	1,995	2000
6,2	4,542	1,307	2,252	2001
6,5	5,136	1,407	2,323	2002
6,6	5,091	1,349	2,349	2003
5	5,49	1,28	2,509	2004
6	5,696	1,488	2,508	2005
5,4	5,611	2,561	2,637	2006
7	5,839	1,851	3,012	2007
6,7	6,406	2,208	3,206	2008
9,6	6,335	3,339	3,338	2009
6,3	5,787	3,265	3,809	2010
6,1	1,282	2,63	4,656	2011
7,2	5,533	2,324	5,699	2012
7,3	5,764	2,211	4,773	2013
5,6	4,033	2,146	4,809	2014
5	5,568	2,47	5,064	2015
2,3	5,164	2,572	4,827	2016

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر

المحلق رقم 14: بيانات وصفية لمتغيرات النموذج

	IBS	IRG	TVA	PIBHH
Mean	18.32875	32.25833	50.11000	4.741667
Median	15.87000	26.62000	51.29500	5.600000
Maximum	33.39000	56.99000	64.06000	9.600000
Minimum	4.980000	19.95000	12.82000	-2.500000
Std. Dev.	7.380496	11.14205	10.40466	2.859753
Skewness	0.345009	0.900221	-1.894302	-1.022862
Kurtosis	2.449837	2.340817	7.972627	3.564404
Jarque-Bera	0.778805	3.676114	39.08054	4.503540
Probability	0.677462	0.159126	0.000000	0.105213
Sum	439.8900	774.2000	1202.640	113.8000
Sum Sq. Dev.	1252.849	2855.341	2489.910	188.0983
Observations	24	24	24	24

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

المحلق رقم 15: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.319632	Prob. F(2,18)	0.7305	
Obs*R-squared	0.823120	Prob. Chi-Square(2)	0.6626	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Sample: 1993 2016				
Included observations: 24				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.004054	3.281697	0.305956	0.7631
IRG	-0.054619	0.620578	-0.088013	0.9308
IBS	-0.037262	0.976739	-0.038150	0.9700
TVA	-0.161178	0.568931	-0.283299	0.7802
RESID(-1)	0.197225	0.272338	0.724191	0.4783
RESID(-2)	0.078196	0.262619	0.297756	0.7693
R-squared	0.034297	Mean dependent var	3.89E-16	
Adjusted R-squared	-0.233954	S.D. dependent var	2.202326	
S.E. of regression	2.446420	Akaike info criterion	4.839447	
Sum squared resid	107.7295	Schwarz criterion	5.133960	
Log likelihood	-52.07336	Hannan-Quinn criter.	4.917581	
F-statistic	0.127853	Durbin-Watson stat	1.777801	
Prob(F-statistic)	0.984112			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

المحلق رقم 16: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.211366	Prob. F(3,20)		0.8873
Obs*R-squared	0.737533	Prob. Chi-Square(3)		0.8643
Scaled explained SS	0.455015	Prob. Chi-Square(3)		0.9287
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Sample: 1993 2016				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.113066	8.279761	0.979867	0.3389
IRG	0.306890	1.683657	0.182276	0.8572
IBS	-1.528222	2.626033	-0.581951	0.5671
TVA	-0.330045	1.446252	-0.228207	0.8218
R-squared	0.030731	Mean dependent var		4.648145
Adjusted R-squared	-0.114660	S.D. dependent var		6.329070
S.E. of regression	6.682071	Akaike info criterion		6.787745
Sum squared resid	893.0014	Schwarz criterion		6.984087
Log likelihood	-77.45294	Hannan-Quinn criter.		6.839834
F-statistic	0.211366	Durbin-Watson stat		2.132538
Prob(F-statistic)	0.887333			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة- مصر، 2003.
2. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات- نماذج- استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
3. إلياس بن ساسي، الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
4. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
5. بن عمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومه، الجزائر، 2010.
6. بن عمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي: حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
7. بوعون يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية: دروس وتطبيقات محلولة، Les Pages Bleus ، الجزائر، مارس 2010.
8. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت- لبنان، 1993.
9. حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
10. حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
11. خالد عبد العليم السيد عوض، الضريبة على القيمة المضافة: دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية، ط 1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2007.
12. خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، ج 1، ط 2، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة - الجزائر، 2006.
13. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2000.
14. صادق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999.
15. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سبتمبر 2015.

16. عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل: دراسة مقارنة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
17. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصادات الإنتاج الصناعي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
18. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
19. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، ط 1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
20. محمد شاكر عصفورة، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، 2008.
21. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
22. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
23. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 2001.
24. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2014.

ثانياً: الدوريات

25. أحلام منصور، آسيا بن عمر، القطاع الفلاحي كمصدر للتنوع الاقتصادي وأداة للتنمية: دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد 10، العدد 01، ماي 2018.
26. أسماء بللعماء، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018.
27. أنيسة بن رمضان وآخرون، وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة Les Cahiers du MECAS (Management des Entreprises & du Capital Social)، العدد 12، 30 جوان 2016.
28. أنيسة بن رمضان، جميلة الشيخ، وفرة البترول في الجزائر بين النعمة والنقمة، مجلة Les Cahiers du MECAS (Management des Entreprises & du Capital Social)، العدد 11، 31 ديسمبر 2015.

29. أوكيل حميد، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20، جوان 2016.
30. أيسر ياسين فهد، أحمد محمد جاسم، أثر التنوع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2003-2014، مجلة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017.
31. آمنة محمد علي، مقومات النظام السياسي النرويجي، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، العدد 45، 2010.
32. آيت يحي سمير، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف: حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، العدد 01، 2015.
33. بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 03، 2016.
34. بزارية امحمد، الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية: الاستفادة من التجربة التركية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد 13، 2015.
35. بوكار عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري بين خيار التنوع الاقتصادي وخيار الأمن الطاقوي، مجلة الحقيقة، العدد 34، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، سبتمبر 2015.
36. توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط- حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017.
37. جديدين لحسن، مراد اسماعيل، استراتيجيات التنوع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي- دراسة مقارنة الإمارات، الجزائر 1990-2016، مجلة البشائر، العدد 07، ديسمبر 2016.
38. حالوب كاظم معة، علي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 02، كلية المنصور الأهلية- العراق، 2015.
39. حدادي عبد الغاني، بن عبد الفتاح دحمان، آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها، مجلة الحقيقة، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، العدد 13، مارس 2017.
40. حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، العدد 04، جوان 2006.
41. خير فضيلة، دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، المجلد 07، العدد 01، ديسمبر 2017.

42. ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013.
(http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_193_algeria4.pdf)
43. زرموت خالد، التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 03، 2017.
44. زغيب مليكة، رميثة عبد الغني، مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، 2013.
45. زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016.
46. ستيفن بارنيت، رولاندوأوسوسكي، ما الذي يرتفع... لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003.
47. شريف بودري، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، يناير 2017.
48. صباح براجي، عمران الزين، دور السياسة الجزائرية في تحقيق التنوع الاقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد، 04، مارس 2018.
49. طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، يناير 2009.
50. عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 04، 2013.
51. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 08، العدد 31، 2014.
52. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11، 2011.
53. عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية- العراق، العدد 34، 2012.

54. عبد العزيز عبدوس، تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، ديسمبر 2016.
55. عبد الكريم بريشي، هيكل النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 01، جانفي 2012.
56. غانم عبد الله، تيمجدين عمر، أثر إستراتيجية التنوع الاقتصادي على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للدراسات (جامعة غرداية- الجزائر)، المجلد 07، العدد 02، 2014.
57. قرومي حميد، بن ناصر محمد، ضرورة التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العدد الحادي عشر، جوان 2017.
58. كريستين إبراهيم- زادة، المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، صندوق النقد الدولي، مارس 2003.
59. كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، العدد 05، 2009/2008.
60. لطفي مخزومي وآخرون، النوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي- الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.
61. لومايزية عفاف، التنوع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة الكترونية متوفرة على الموقع: <https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181>، تاريخ الإطلاع: 2018/04/24؛ (20:19).
62. محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء- العراق، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2015.
63. محمد داودي، التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 03، أكتوبر 2016.
64. محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.
65. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، 2016.
66. مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 04، العدد 02، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، 2015.

67. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 18، العدد 2، ماي 2011.
68. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 22، العدد 03، 2015.
69. مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 05، العدد 02، كربلاء- العراق، جوان، 2007.
70. نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار- العراق، 2014.
71. ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، بيروت- لبنان، جوان (يونيو) 2002.
72. ناصر بوعزيز، حملاوي حميد، حتمية تنوع الاقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017.
73. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009.
74. هيثم سليمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، آذار 2015.
75. وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة وزارة الطاقة، العدد 04، 2017.
76. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، العدد 12، 2012.

رابعاً: أوراق الملتقيات

77. أسماء بللعماء، زهرة سيد اممر، دحمان بن عبد الفتاح، انعكاس سياسة التحفيز الجبائي على الاستثمار خارج قطاع المحروقات " دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: الإطار القانوني لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر "الفرص والتحديات"، جامعة العقيد أحمد دراية -أدرار، يومي 30، 31 جانفي 2018.
78. بومدين محمد، بن شعيب نصر الدين، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى وطني حول: البيئة المؤسسية لسياسة الإصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، يومي 24، 25 نوفمبر 2014.

79. جنان عبد المجيد، كحول بسمة، الاستثمار السياحي في الجزائر: الامتيازات والعراقيل، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج- الجزائر، يومي 07، 08 مارس 2016.
80. خالد بن نهار الرويس وآخرون، التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية قدمت في إطار اللقاء التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض، مارس 2017.
81. رشيد فرهاد، المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص مقارنة اقتصادية، قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، 10 ماي 2013.
82. صادق هادي، محمد خاوي، لجنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصادات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج (دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج)، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة- الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014.
83. طبائية سليمة، لرباع الهادي، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف، يومي 07، 08 أبريل 2008، متوفر على الموقع: (اطلع عليه في <http://eco.univ-setif.dz/seminars/ddurable/31.pdf> (2016/02/03)
84. عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنوع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي- الجزائر، يومي 02/03 نوفمبر 2016.
85. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص وتهديدات، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08 أبريل 2008.
86. عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، يوم 13 ماي 2013.
87. عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب- البليدة، يومي 20، 21 ماي 2002.

88. علاوي عبد الفتاح، موسى بن منصور، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية 2001-2014، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة- الجزائر، 28، 29 أكتوبر 2014.
89. عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2013.
90. عياد هيشام، محددات التنوع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البائل للفترة 2000-2013، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي- الجزائر، يومي 02، 03 نوفمبر 2016.
91. فارس طلوش، مراد كواشي، عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة- الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014.
92. فاطمة حسن، سلمى داود، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، 27-29 مارس 2017.
93. لعيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، يومي 25-26 أبريل 2017، جامعة 08 ماي 1945، قالمة- الجزائر.
94. ماجد المنيف، معوقات وفرص التنوع الاقتصادي في السعودية، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر، 27-29 مارس 2017.
95. ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فبراير 2014.

96. منصور منال، الظاهرة الهولندية وتفسيرات لعنة الموارد الطبيعية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.
97. منير رحمان، بن عواق شرف الدين أمين، إشكالية التنوع الاقتصادي في الجزائر: الزراعة كبديل آني للحلول الصناعية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.
98. مهديد فاطمة الزهراء، حواس مولود، التجربة النرويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة السيادي الفرص، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.
99. وهيبه عبد الرحمان وآخرون، تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي مع التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي- الجزائر، يومي 02، 03 نوفمبر 2016.

خامساً: الأبحاث والدراسات

100. أحمد أبو بكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2010.
101. أحمد البكر، تحديات تنوع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.
102. أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
103. أحمد مرعش، النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد 40، صندوق النقد العربي أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2017.
104. حامد عبد الحسن الجبوري، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع: <http://burathanews.com/arabic/studies/303451> تاريخ الاطلاع: 2016/10/28.
105. شاننا ديفاراجان، ليلي متقي، أسعار النفط... إلى أين؟، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، 2016.

106. عاصم الغرسان وآخرون، المملكة العربية السعودية، قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، 30 يونيو 2016.
107. محمد أمين لزر، سياسات التنويع الاقتصادي - تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

سادساً: الأطروحات، الرسائل والمذكرات

✚ الأطروحات:

108. إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - الجزائر)، 2016/2015.
109. إلياس يحيياوي، الضريبة على الأجور كآلية للوصول إلى الهيكل الأمثل للطلب الكي - حالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2014، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف)، 2016 / 2015.
110. بلقطة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر)، 2015-2014.
111. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصادات الدول النفطية - الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3)، 2011/2010.
112. جمال الدين أبو بكر محمد حامد، دور الساسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر، (أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة)، 2009 / 2008.
113. حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2006/2005.
114. خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 3)، 2015/2014.

115. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2005/2006.
116. سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، (أطروحة دكتوراه في العلم التجاري، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر)، 2014/2015.
117. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3)، 2011/2012.
118. شكوري سيدي أحمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان)، 2011/2012.
119. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-الجزائر)، 2014-2015.
120. عبد الرحمان سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدولة النامية في ظل التجربة الصينية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)، 2012/2013.
121. عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر)، 2013-2014.
122. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 1994/1995.
123. عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان)، 2015/2016.
124. عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي: الواقع والتحديات، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-الجزائر)، 2013/2014.

125. عماد الدين المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970-2004)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق - سوريا)، 2008.
126. فلاح محمد، السياسة الجبائية: الأهداف والأدوات - بالرجوع إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2005/2006.
127. لكصاسي إبراهيم، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر)، 2017/2018.
128. مجولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر)، 2016-2017.
129. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر)، 2014/2015.
130. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر)، 2009/2010.
131. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2008/2009.
132. مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية: حالة البلدان المغاربية، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر)، 2007/2008.
133. ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر)، 2011/2012.

الرسائل الجامعية:

134. جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2011 على الاقتصادات النفطية- دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة)، 2011/2012.
135. حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة: حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف "POLYBEN"، (رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر)، 2005/2006.
136. صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، (رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف- الجزائر)، 2013-2014.
137. صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، (رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، الجزائر)، 2012 / 2013.
138. عاشور ثاني يامنة، تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان)، 2001 / 2002.
139. العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، (رسالة ماجستير، غير منشورة)، جامعة سعد دحلب، البليدة)، 2005.
140. عزوز علي، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994- 2004، (رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي- الشلف)، 2007.
141. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001- 2012)، (رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1)، 2013 / 2014.
142. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر)، 2010/2011.

143. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة)، 2012/2013.
144. ولد عبد الله، صدفن، الضرائب والتنمية: دراسة لدور الضريبة في تمويل الميزانية العامة لموريتانيا 1960-2001، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر)، 2001/2002،

سادساً: التقارير

145. بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2008، 2013، 2016.
146. التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك).
147. صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 14/187 الصادر عن صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة: مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 - تقرير خبراء الصندوق، وبيان صحفي، وبيان المدير التنفيذي، واشنطن، يوليو 2014.
148. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.

سابعاً: القوانين والتشريعات

149. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر، 2017.
150. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر، 2018.
151. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، الجزائر، 2018.
152. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجزائر، 2017.
153. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجزائر، 2018.
154. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، الجزائر، 2018.
155. إعلانات وبلاغات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 49، الصادرة في 08 أوت 2018.
156. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع والتنظيم الجبائين، بلاغ إلى الجمهور العريض، يتضمن التدابير الجبائية الرئيسية المتضمنة في قانون المالية لسنة 2018، الجزائر، 2018.
157. القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 57، الصادرة في 31 ديسمبر 1990.
158. المرسوم التشريعي رقم 93-01، المؤرخ في 19 يناير 1993، والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 04 الصادرة في 20 يناير 1993.

159. الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 82، الصادر في 31 ديسمبر 1996.
160. القانون رقم 98-11، المؤرخ في 22 أوت 2011، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 62، الصادر في 24 أوت 1998.
161. القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 51، الصادر في 02 أوت 1999.
162. المادة 32، قانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 79، الصادرة في 23 ديسمبر 2001.
163. المادة 09، القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فبراير 2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية العدد 08، الصادرة في 06 فبراير 2002.
164. المادة 66، القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 83، الصادرة في 29 ديسمبر 2003.
165. المادة 01، المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004، المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 19، الصادرة في 28 مارس 2004.
166. القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، والمتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 85، الصادر في 31 ديسمبر 2005.
167. القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 85، الصادر في 27 ديسمبر 2007.
168. المرسوم التنفيذي رقم 11-33 المؤرخ في 27 يناير 2011، والمتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 08، الصادر في 06 فبراير 2011.
169. المادة 40، القانون رقم 11-11، المؤرخ في 18 يوليو 2011، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 40، الصادر في 20 جويلية 2011.
170. القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014.
171. الأمر 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 40، الصادرة في 23 جويلية 2015.
172. القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 76، الصادرة في 28 ديسمبر 2017.

173. المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 5 مارس 2018، والمتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 15، الصادر في 7 مارس 2018.
174. المادة 25، الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 47، الصادرة في 16 جويلية 2006.
175. القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في طار التنمية المستدامة، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 52، الصادر في 18 أوت 2004.
176. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 46، الصادر في 03 أوت 2016.

سابعاً: متفرقات

177. الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، (2016/04/11)، صحيفة الخليج الاقتصادي، متوفر على الموقع: <http://www.alkhaleej.ac/economics/page/08ab6694-2141-48b3-830c-661bc290da23#> (تاريخ الاطلاع: 2017/11/11)
178. الجمهورية الجزائرية، (بوابة الوزير الأول)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017. (<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf>)
179. الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، متوفر على الموقع التالي: (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>) تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/06/06
180. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتتويج الإنتاج الوطني وتحفيزه، متوفر على الموقع: (https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-algeria_ar.pdf)
181. البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة، متوفر على الموقع: (<https://portail.cder.dz/spip.php?article1173>)
182. المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2018. (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales/256-2014-05-29-08-48-18>)
183. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلة الصحفية، ميثاق شراكة الشركات: أرضية لبعث وتنويع الاقتصاد، متوفر على الموقع: (<http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1457-charte-sur-le-partenariat-societaire-une-plateforme-pour-la-relevance-et-la-diversification-de-l-economie>)

- (تاريخ الإطلاع: 2018/07/17؛ التوقيت: 15:30)
184. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الأنشطة: الزراعة، متوفر على الموقع التالي: (<http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture>)
185. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الأنشطة: الصناعة، متوفر على الموقع التالي: (<http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie>)
186. إحصائيات الأونكتاد: <http://unctadstat.unctad.org/FR/>
187. إحصائيات أطلس بيانات العالم <http://ar.knoema.com/atlas>
188. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية، أعداد مختلفة.
189. تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية مايو 2015، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، (www.jeg.org.sa)
190. بوابة الوزير الأول: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الطاقة، السياسة الحكومية في مجال الطاقة، أكتوبر 2015.
191. سولام سفيان، واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها، والحلول المقترحة لتفعيلها. مقال متوفر على الموقع الإلكتروني: (www.univ-soukahras.dz/eprints/2015-620-73445.pdf)
192. رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 70 / 2013. (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
193. راوية عبد الرحمان، عصنة الإدارة الجبائية: من أجل نجاعة الإدارة، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، العدد 75، 2014. (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
194. رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، العدد 69، الجزائر، 2013، (الجانب المترجم باللغة العربية).
- (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
195. عبد الرحمان محمد السلطان، كيف حمت النرويج اقتصادها من التأثيرات السلبية لقطاع النفط، العربية، 29 سبتمبر 2015، متوفر على الموقع التالي: <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/09/29>. (تاريخ الاطلاع: 2016/02/07)
196. نور الدين ياسع (مدير مركز تنمية الطاقات المتجددة)، أبرز ما ميز الطاقات المتجددة في 2017، مركز تنمية الطاقات المتجددة، المديرية العامة للبحث العالي والتطوير التكنولوجي، الجزائر، متوفر على الموقع: <https://www.cder.dz/spip.php?article3632> تاريخ الاطلاع: 2018/08/03.
197. وكالة الأنباء الجزائرية، فتح رأس مال بعض الشركات العمومية هدفه الزيادة من مردوديتها، متوفر على الموقع: (<http://www.aps.dz/ar/economie/51443-2017-12-23-16-25-57>)
- (تاريخ الإطلاع: 2018/07/17؛ التوقيت: 15:33)

198. يوسف البستيني، الخوري: الإمارات تتجه لخفض الاعتماد على النفط دون 20%، (2016/01/13)، مقال منشور في جريدة الإتحاد، متوفر على الموقع: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=1757&y=2016> (أطلع عليه في 2017/11/10).

المراجع باللغة الأجنبية:

I. Articles:

199. Abdelkader Sid Ahmed, **Du « Dutch disease » à l'« OPEP disease ».** *Quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays*, Revue Tiers-Monde, tome 28, No 112 ,1987. (https://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1987_num_28_112_4541, Date de vue: 20/02/2018; 11:00)
200. Bitrus Nakah Bature, **The Dutch Disease and Diversification of an Economy: Some Case Studies**, Journal of Humanities and Social Science, volume 15, issue 5, 2013. (<http://www.iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol15-issue5/B01550614.pdf>, Date of view: 16/11/2017; 12:45)
201. Eric Neumayer, **Does the Resource Curse hold for Growth in Genuine Incone as Well?**, World Development, Volume 32, Issue 10, October 2004. ([http://www.lse.ac.uk/websitearchive/GeographyAndEnvironment/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20\(Resource%20Curse\).pdf](http://www.lse.ac.uk/websitearchive/GeographyAndEnvironment/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20(Resource%20Curse).pdf) , Date of view : 07/11/2017; 20:34)
202. James A. Robinson, Ragnar Torvik, Thierry Verdier, **Political foundations of The Resource Curce**, Journal of Development Economics, volume 79, 2006. (https://scholar.harvard.edu/files/jrobinson/files/jr_polfoundations.pdf , Date of view: 15/11/2017;13:59)
203. Jean Bosco Harelimana, **The role of taxation on resilient economy and development of Rwanda**, Journal of Finance and Marketing, Volume 2, Issue 1, 2018.(<http://www.alliedacademies.org/abstract/the-role-of-taxation-on-resilient-economy-and-development-of-rwanda-9975.html>)
204. Louis S. Hodey, Abena D. Oduroand Bernardin Senadza, **Export Diversification And Economic Growth In Sub-Saharan Africa**, Journal of African Development 17:67-81, 2015.(http://www.jadafea.com/wp-content/uploads/2015/12/JAD_vol17-2_ch4.pdf, Date of view : 12/02/2018; 10:30)
205. Michael L. Ross, **The Political Economy of The Resource Curce**, world politics, volume 51, January 1999. (https://www.researchgate.net/profile/Michael_Ross11/publication/235737580_The_Political_Economy_of_the_Resource_Curce/links/5411b1a00cf264cee28b50fb/The-Political-Economy-of-the-Resource_Curce.pdf?origin=publication_detail, Date of view: 15/11/2017; 13:56)
206. Paolo Manasse, **Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS**, International Monetary Fund , working Paper , 2006. (<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp0627.pdf>, Date of view : 11/11/2017;15:24)

207. R. G, Gregory, Some **Implication of the Growth the Mineral Sector**, The Australian Journal of the Agricultural Economics, volume 20, No 02, 1976. (<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/j.1467-8489.1976.tb00178.x>, Date of view : 10/11/2017; 18:18)
208. Warner Max Corden, **Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and consolidation**, Oxford Economic Papers, volume 36, 1984. (<http://www.bresserpereira.org.br/terceiros/cursos/2013/07.09.corden.pdf>, Date of view : 10/11/2017; 17:29)

II. Working Papers, Research and Studies :

209. Abdillah Noh, **Natural Resources and Economic Diversification: A Case of Malaysia**, Universiti Tun Abdul Razak, working Paper No: 2013/02. (http://www.unirazak.edu.my/tpl/upload/files/TARSOG_Research/TARSOGWP.2013.02.pdf, Date of view : 07/12/2017 ; 15:18)
210. Abderrahim Chibi, Mohamed Ben bouziane and Sidi Mohamed Chekouri, **The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Algeria: an Empirical Study**, Economic Research F ORUM, Working Paper 536, August 2010. (<http://erf.org.eg/publications/macroeconomic-effects-fiscal-policy-shocks-algeria-empirical-study/>)
211. Argentino Pessoa, **Natural resources and institutions :The Natural resources course revisited**, Munich Personal RePEc Archive MPRA, May 2008. (https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8640/1/MPRA_paper_8640.pdf , Date of view: 18/11/2017;13:07)
212. Chris Papageogiou and Nikola, **Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implication**, IMF, STAFF Discussion note, December 2012. (<https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1213.pdf>, Date of view :03/05/2017; 14:21)
213. Daniel Lederman, William F. Maloney, **Trade Structure and Growth, Regional Studies Program**, Policy Research Working Paper A 3025, The World Bank, April 2003. (<http://documents.worldbank.org/curated/en/409091468741371016/pdf/multi0page.pdf>; Date of view :26/10/2017; 09:50)
214. Hartmann Dominik, Pyka Andreas, **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65-2013, FZID ,University Hohenheim, Germany, 2013. (<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/69738/1/736748660.pdf>, Date of view : 26/10/2017;13:46)
215. I.Ahmadov, J.Mohammadov and K.Aslanli, **Assesment of institutional quality in resources rich Caspian Basin countries**, June 2013. (<https://eiti.org/sites/default/files/documents/Assessment%20of%20Institutional%20Quality%20in%20Resource-Rich%20Caspian%20Basin%20Countries.pdf> Date of view: 18/11/2017;12:45)
216. Jeffery D.Sachs, Andrew M.Waner, **Natural Resource Abudance and Economic Growth**, National Bureau of Economic Research (NBER), November 1997. (<https://pdfs.semanticscholar.org/7b14/045909f42117197b82a910782ab68330a3e7.pdf> , Date of view : 07/11/2017; 18:12)

217. Jeffery D.Sachs, Andrew M.Waner, **Natural resources and economic development The curse of natural resources**, European Economic Review 45,2001. (<http://www.earth.columbia.edu/sitefiles/file/about/director/pubs/EuroEconReview2001.pdf>)
218. Jonathan Haughton, **Estimating Tax Buoyancy: Elasticity and Stability**, EAGER/PSGE - EXCISE PROJECT, April 8, 1998. (https://www.researchgate.net/publication/265409911_ESTIMATING_TAX_BUOYANCY_ELASTICITY_AND_STABILITY; of view : 11/06/2017; 23:27)
219. Le- Yin Z HANG, UNFCCC, **Workshop on Economic Diversification**, Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003. (https://unfccc.int/files/adaptation/adverse_effects/application/pdf/background_paper_on_economic_diversification.pdf , Date of view :18/11/2016; 12:29)
220. Martin Hvidt, **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**, Kuwait Program on Development; Governonce and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science (LSE); london, 2013. (http://eprints.lse.ac.uk/55252/1/Hvidt%20final%20paper%2020.11.17_v0.2.pdf, Date of view : 20/07/2016;16:32)
221. Michael chugozie Anyaeh, Anthonych kwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, authors & scientific Research Publishing, 2015, https://file.scirp.org/pdf/OJPS_2015030609345277.pdf
222. Mohammed Ali Alayli, **Resource rich countries and weak institutions :The resource curse effect**, December 4, 2005. (<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.582.223&rep=rep1&type=pdf>, Date of view: 12/09/2017)
223. Nagy Eltony, **Measuring Tax Effort in Arab Countries, Economic Research FORUM**, Working Paper 0229. (<https://erf.org.eg/wp-content/uploads/2017/05/0229-ElTony.pdf> ; of view : 25/06/2017; 13:38)
224. National Economic Advisory Council, **New Economic Model For Malaysia, part 1: Strategic Policy Directions**, 2010. (https://www.pmo.gov.my/dokumenattached/NEM_Report_I.pdf)
225. Paul G. Hare, **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper 04/2008, July2008. (<http://www2.hw.ac.uk/sml/downloads/cert/wpa/2008/dp0804.pdf>, Date of view : 09/08/2016; 23:58)
226. Ricardo Hausmann, Jason Hwang, and Dani Rodrik, **What You Export Matters**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 11905, March 2006. <http://www.nber.org/papers/w11905.pdf>
227. Richard M. Auty, **Sustained Development in Mineral Economies: The Resources Curse Thesis**, Routledge, New York, 1993. (<https://books.google.dz/books?id=uMCIAGAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false> , Date of view : 12/02/2018; 20:40)
228. R.Arezki& M.Brückner ‘Oil Rents ‘Corruption And State Stability : Evidence From Panel Date Regressions’ IMF working paper ‘267/09 December,2009. (https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2009/_wp09267.ashx, Date of view: 16/11/2017 ; 21 :50)

229. Sebastian Edwards, **Commodity export Boom and the Real Exchange Rate: The Money-Inflation Link**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No.1741, Cambridge, 1985. (<http://www.nber.org/papers/w1741.pdf>, Date of view : 18/11/2017;14:17)
230. Thorvaldur Gylfason and Gylfi Zoega, **Natural Resources and Economic Growth: The Role of Investment**, june 2001. (<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.512.4481&rep=rep1&type=pdf> ;Date of view : 08 /11/ 2017; 14:55)
231. United Nations, **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, Office of the Special Adviser on Africa 2011. (<http://www.oecd.org/countries/tunisia/46148761.pdf>, Date of view :03/02/2016;09:35)
232. United Nations, **The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures**, Technical paper By the secretariat, Framework Convention on Climate Change(FCCC), 06 May 2016. (<https://unfccc.int/resource/docs/2016/tp/03.pdf> , Date of view :26/10/2017; 10:39)
233. Victor Polterovich, Vladimir Popov, and Alexander Tonis, **Resource abundance: A curse or blessing?**, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Working Paper, No 93, june 2010. (http://www.un.org/esa/desa/papers/2010/wp93_2010.pdf, Date of view : 08/11/2017; 14:50)
234. Xavier Sala-i-Martin and Arvind Subramanian, **Addressing the natural resource curse :An illustration from Nigeria**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No 9804 , june 2003. (<http://www.nber.org/papers/w9804.pdf>, Date of view: 18/11/2017;12:21)
235. Zainal Aznam Yusuf, **Economic Diversification: The Case of Malaysia**, Revenue Watch institute. (https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Econ_Diversification_Malaysia.pdf, Date of view :07/12/2017 ; 15:19)

III. Reports:

236. International Monetary Fund ,IMF Country Report No.15/219, **UNITED ARAB EMIRATES:** Article Iv Consultation-Press Release; and Staff Report, Washington, USA, August 2015.
237. International Monetary Fund, IMF Country Report No.15/251, **SAUDIARABIA:** Article Iv Consultation-Press Release; and Staff Report, and Informational Annex, September 2015.

IV. Other:

238. Department of Statistics Malaysia, official portal, the source of Malaysia's Statistics, (<https://www.dosm.gov.my/v1/>)
239. Fund Rankings, Sovereign Wealth fund Institute, (<https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/>)(Date of view: 21/02/2018; 10:15)
240. Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>)
241. Norges Bank Investment Management ;(<https://www.nbim.no/>; Date of view: 28/04/2018; 10:15)

242. OECD Economic Surveys Norway, January 2016 .
<http://www.oecd.org/eo/surveys/Norway-2016-overview.pdf>
243. Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia,
 (<http://www.miti.gov.my/index.php/pages/view/3921>)
244. Statistics Norway, Statistical yearbook of Norway 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2013, (<https://www.ssb.no/en>).
245. World's Top Exports, on line: <http://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country/> (Date of view: 21/02/2018; 09:42)

V. Les Lettres:

246. Azirazehir, **séminaire sur le système d'information : vers une administration électronique**, Ministère des finances, Direction Générale des impôts, lettre de la D G I, N° :73, Alger, 2014.
 (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
247. Laurent Melloul et Fernando Santos, **Taxe & Revenue Management –TRM de SAP ; une solution Intégrée**, séminaire Sur le système d'information : vers une Administration électronique, Ministère des finances , Direction Générale des impôts, lettre de la D G I, N° :73 , Alger, 2014.
 (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
248. Ministère des finances, Direction Générale des impôts, **Amélioration de l'accueil du public : un Pari Pour une Administration Moderne**, lettre de la D G I, N° :52, Alger, 2011.
 (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
249. Ministère des finances, Direction Générale des impôts, **Le cinquantenaire de l'Administration des impôts Consolider les acquis et maintenir le cap de la modernisation**, lettre de la D G I, N° :61, Alger, 2012.
 (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
250. Ministère des finances, Direction Générale des impôts, **Simplification des Démarches Administratives : Vers une réforme du service public**, lettre D G I, N° :69, Alger, 2013.
 (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
251. Ministère des finances, Direction Générale des impôts, **La Direction des Grandes Entreprises: Une structure tournée vers la performance**, lettre D G I, N° 65, Alger, 2013.
 (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)
252. Raoya Abderrahmane, **Le Programme de Conformité Fiscale Volontaire: Pour une relation basée sur la confiance**, Ministère des Finance, Direction Générale des Impôts, lettre de la D G I, N° :77 , Alger, 2015.
 (<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>)

VI. Instructions ministérielles:

253. Instruction Ministérielle N°002 du 29 juillet 2015, définissant les modalités pratiques de mise en œuvre du Programme de Conformité Fiscale Volontaire.
254. la circulaire N° 369/MF/DG/2015 du 6 août 2015, les modalités de mise en œuvre du Programme de conformité fiscale volontaire par l'Administration fiscale se présentent comme, Ministère des Finance, Direction Générale des Impôts.

VII. Les Sites web:

- 255. www.Bank-of-algeria.dz
- 256. www.imf.org
- 257. www.mf.gov.dz
- 258. www.douane.gov.dz
- 259. www.mfdgi.gov.dz
- 260. www.andi.dz
- 261. www.ons.dz

تناولت الدراسة موضوع الأطروحة مقدرة السياسة الضريبية في الجزائر على تحقيق التنويع الاقتصادي، ذلك أن التقلبات التي تعرفها أسعار النفط على المستوى العالمي من فترة لأخرى، تفرض على الجزائر إعطاء أهمية بالغة لموضوع تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات. لقد تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للاقتصادات النفطية مع استعراض بعض التجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد، كما تم التطرق أيضاً إلى أهم محاور إصلاح النظام الضريبي في الجزائر، بالإضافة إلى تقييم تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992-2016)، ثم تناولت الدراسة تحليل واقع التنويع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية، وذلك بالتركيز على تقييم مدى انعكاس السياسة الضريبية على تنويع الاقتصاد الجزائري، انطلاقاً من تحليل أهم إجراءات السياسة الضريبية التي تصب في إطار تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وتتبع انعكاسها على مستويات التنويع المحققة، كما تم تدعيم ذلك بقياس أثر بعض الضرائب على التنويع الاقتصادي، في الأخير تحدثت الدراسة عن أهم تحديات السياسة الضريبية في الجزائر وآليات تفعيل دورها، بغرض إسهامها في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر. توصلت الدراسة إلى أن السياسة الضريبية المتبعة في الجزائر لم تؤدي إلى تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري، فقد كان أداءها متواضعاً جداً في تفعيل الاستثمار وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، السياسة الضريبية، النظام الضريبي، الإصلاح الضريبي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study addressed the theme of this dissertation which is the ability of the Algerian tax policy in achieving the economic diversification. The fluctuations of oil prices in the international market force Algeria to give great importance to the diversification of the national economy outside the hydrocarbons sector. Various aspects were discussed related to economic diversification and its importance to the oil economies with a review of some international experiences in the field of economic diversification in addition to the most important sections of tax system reform in Algeria, as well as the assessment of the development of tax policy performance in Algeria during the period (1992-2016). The study analysed the situation of economic diversification and its trends in Algeria through based on the tax policy, by focusing on assessing the reflection of tax policy on the diversification of economy in Algeria, relying on an analysis of the most important tax policy measures that were implemented within the framework of achieving economic diversification in Algeria and tracing its reflection on the achieved levels of diversification. This research was also supported by measuring the impact of some taxes on economic diversification. Finally, the study discussed the most important challenges of tax policy in Algeria and the mechanisms to activate its role, in order to contribute to the economic diversification in Algeria.

Key words : Economic diversification, tax policy, tax system, tax reform, Algerian economy.